الأيام NEW

منذ 24 عاما

تأسست عام 2000 (أسبوعية)
وتحوّلت إلى يومية عام 2005

elayemnews.dz
@elayemnews

العدد 5620 - الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 م الموافق لـ6 جمادى الأولى 1447 هـ | الثمن : 20 دج | ISSN 2992-0590

سعر الصرف الرسمي للعملات الرئيسية مقابل الدينار الجزائري:
USD 130.0776 | EUR 151.1372 | GBP 173.1598 | صحاري بلاند الجزائري USD 64.99

حركة جزئية في سلك الولاة..

الرئيس تبون يعيد رسم خارطة التسيير المحلي

أجرى رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الاثنين، حركة جزئية في سلك الولاة والولاة المنتدبين، وفقا لأحكام المادة 92 من الدستور...

24

في وجه التواطؤ..

الشارع الصحراوي يعود بأعلى صوت:

عادت الثورة الصحراوية لتُلهب الشارع من جديد، مع خروج آلاف المواطنين في العيون والمخيمات احتجاجا على ما وصفوه بـ"تواطؤ مجلس الأمن الدولي" مع الاحتلال المغربي، فقد ارتفعت مجددا شعارات الاستقلال واستفتاء تقرير المصير، وسط تحذيرات من تحوّل المقاومة الشعبية إلى تكتيكات أكثر جدية، في ظل إحباط عام فرضه الجمود الدولي وعمّقه فشل آليات الأمم المتحدة في تحقيق أي تقدم ملموس...

ربيعة خطاب 9-8

13 اكتشافا طاقويا جزائريا في 2025..

من باطن الأرض إلى قمّة السيادة

سجّل قطاع المحروقات في الجزائر خلال 2025 إنجازا بارزا تمثّل في تحقيق 13 اكتشافا نفطيا جديدا بجهد وطني خالص ودون أي شراكة أجنبية. وتؤكد هذه النتائج، وفق بيانات وزارة المحروقات، نضج القدرات التقنية لشركة "سوناطراك" وقدرتها على تسيير كامل لدورة الاستكشاف والإنتاج، بما يعزز السيادة الطاقوية ويكرّس التحول نحو اقتصاد وطني قائم على القدرات الذاتية...

راضية زيانة 5-4

تقوم على العلم والتكنولوجيا والإرادة الصلبة..

ياسين وليد يرافع من أجل "ثورة فلاحية"

أعطى وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، إشارة انطلاق "ثورة فلاحية حقيقية" تستند إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف إحداث تحوّل نوعي في أساليب الإنتاج والتسيير. وجاء هذا الإعلان خلال المؤتمر الوطني حول عصرنة الفلاحة، ليجسّد رؤية جديدة ترمي إلى تعزيز الأمن الغذائي، ورفع المردودية، وجعل الفلاحة رافعة محورية للاقتصاد الوطني القائم على القدرات الذاتية...

مصطفى بن ميرة 3-2

الجزائر والاتحاد الأوروبي..

نحو إعادة هندسة التوازن في فضاء المتوسط

على إيقاع عالم يتغيّر أسرع مما تُدركه السياسات، يستعيد البحر الأبيض المتوسط مكانته كفضاء تلتقي فيه الطموحات بقدر ما تتضارب فيه المصالح، ومن بين أمواج التحوّل المتلاطمة ورياح الصراعات التي تعصف بخريطة العالم، تتقدم الجزائر بخطى ثابتة لتضع بصمتها في المعادلة الأورومتوسطية الجديدة من خلال "ميثاق البحر الأبيض المتوسط"، بوصفه منصة لتوازن يعيد تعريف مفهومي "الشراكة والندية" في زمن تتبدّل فيه أدوات القوة وتلتبس فيه معاني الاصطفاف...

طاهر مولود 7-6

قلعة بني حمّاد..

عاصمة الجبال التي حاورت السماء

سلمى عماري 15

أحمد خرصي يفوز بجائزة أكاديمية الملك سلمان العالمية..

عندما تتحدث الآلة بلغة الضاد

سهام سعدية سوماتي 14

شجرة واحدة تُعيد بعث السدّ الأخضر..

هكذا بدأت الحكاية

نيسيا قرشي 13

العدد 5620 - الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 م الموافق لـ6 جمادى الأولى 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

تقوم على العلم والتكنولوجيا والإرادة الصلبة..

ياسين وليد يرافع من أجل «ثورة فلاحية»

مصطفى بن ميرة

أعطى وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، إشارة انطلاق «ثورة فلاحية حقيقية» تستند إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف إحداث تحول نوعي في أساليب الإنتاج والتسيير. وجاء هذا الإعلان خلال المؤتمر الوطني حول عصرنة الفلاحة، ليجسّد رؤية جديدة ترمي إلى تعزيز الأمن الغذائي، ورفع المردودية، وجعل الفلاحة رافعة محورية للاقتصاد الوطني القائم على القدرات الذاتية.

تعيش الفلاحة الجزائرية اليوم لحظة مفصلية عنوانها "التحول النوعي" نحو نموذج جديد من الإنتاج القائم على العلم والتكنولوجيا والابتكار. فبعد عقود من الجهود المتقطعة، أعلن وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، انطلاق "ثورة فلاحية حقيقية" تستند إلى إرادة صلبة ورؤية علمية حديثة، في وقت تكشف فيه المؤشرات عن إمكانيات ضخمة غير مستغلة وتحديات تستوجب إصلاحا جذريا في طرق التسيير والإنتاج. ومن خلال المؤتمر الوطني حول عصرنة الفلاحة المنعقد بالعاصمة، وضع الوزير ملامح هذا المسار الجديد، محددا أهدافا طموحة لتحديث المنظومة الفلاحية وجعلها أحد أعمدة الأمن الغذائي الوطني.

وانطلاقا من هذه الرؤية، أكد الوزير ياسين المهدي وليد أن القطاع الفلاحي في الجزائر يشهد اليوم إطلاق مسار جديد يهدف إلى إحداث تحول نوعي، يقوم على استثمار التطورات العلمية والتكنولوجية ودمج الابتكار في كل مراحل النشاط الزراعي. هذا التوجه هو إعادة بناء شاملة لأسس الفلاحة الوطنية، لتتحول من قطاع يعتمد على العادات والأساليب التقليدية إلى منظومة إنتاج ذكية ومستدامة.

وأشار الوزير، خلال افتتاح المؤتمر الوطني حول عصرنة الفلاحة المنعقد بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، إلى أن هذه الديناميكية الجديدة جاءت استجابة للتحديات الاقتصادية والبيئية الراهنة، وفي سياق سعي الجزائر إلى تحقيق اكتفائها الذاتي وضمان أمنها الغذائي على المدى الطويل. فالحكومة، بحسبه، تراهن على الفلاحة كقطاع استراتيجي قادر على دعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل خارج المحروقات.

وفي هذا السياق، أبرز وليد أن المؤتمر يهدف إلى توحيد الرؤية بين مختلف المتدخلين في المنظومة الفلاحية، من باحثين ومهنيين ومؤسسات اقتصادية، بغية صياغة مقاربة وطنية متكاملة تضع العلم في صلب القرار الزراعي. وتجلّى هذا الطموح من خلال مشاركة أعضاء الحكومة، ومسؤولي هيئات اقتصادية ومالية، وخبراء وطنيين وأجانب، ما يعكس حجم الرهان الذي تُعلّقه الدولة على هذا المسار الجديد.

ويرى الوزير أن المرحلة الحالية تمثل بداية تحول عميق في فلسفة التسيير الفلاحي، إذ لم يعد الهدف مقتصرًا على زيادة الإنتاج فقط، بل الانتقال نحو منظومة قادرة على تحقيق مردودية عالية، وتوظيف التكنولوجيا في خدمة استدامة الموارد، وتثمين القدرات الوطنية لتكون الفلاحة رافعة حقيقية للاقتصاد الوطني.

إمكانيات هائلة وتحديات تستدعي ثورة فلاحية

وانطلاقا من هذا المسار الإصلاحي، شدّد الوزير ياسين المهدي وليد على أن الفلاحة الجزائرية تقف اليوم أمام مفارقة واضحة: إمكانيات ضخمة غير مستغلة من جهة، وتحديات هيكلية عميقة من جهة أخرى. ففي نظره، تكمن أولى خطوات الإصلاح في الاعتراف بهذه المفارقة والعمل على تحويلها إلى فرصة انطلاق نحو "ثورة فلاحية حقيقية" تقوم على العلم والتكنولوجيا والإرادة الصلبة.

ولفت الوزير إلى جملة من المؤشرات التي تبرز حجم هذا التحدي، إذ لا يتعدى متوسط إنتاج الحبوب في الجزائر 18 قنطارا في الهكتار، في حين تصل المردودية في دول تملك مناخا مماثلا إلى أكثر من 35 قنطارا للهكتار. كما أن إنتاجية الأبقار في الحليب لا تتجاوز 3,000 لتر سنويا، وهي أرقام تعكس الحاجة إلى تحديث طرق التربية والعناية الحيوانية.

أما على صعيد سلاسل الإنتاج والتسويق، فقد كشف الوزير عن فقدان ما بين 20 و30 بالمائة من الإنتاج الزراعي سنويا بسبب ضعف أنظمة التبريد والتخزين، ما يحرم السوق من كميات معتبرة من المواد الغذائية ويؤثر على التوازنات الاقتصادية. كما لا تتجاوز نسبة استخدام تقنيات الري الحديثة 15 بالمائة من المساحات المسقية، في بلد يعاني من ندرة الموارد المائية.

وبالأرقام نفسها، أوضح وليد أن الجزائر، رغم مساحتها الشاسعة، لا تستغل سوى 8.5 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية، أي ما يعادل 3.6 بالمائة فقط من المساحة الإجمالية للبلاد. ومع ذلك، يساهم القطاع الفلاحي بـ 14.5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام ويوفر أكثر من 2.6 مليون منصب شغل، وهو ما اعتبره الوزير رسالة مزدوجة: فالأرقام تُظهر من جهة الإمكانيات الهائلة الكامنة، وتكشف من جهة أخرى حجم التحديات التي يتعين رفعها لبلوغ الأهداف المرسومة.

رفع مردودية الحبوب وإصلاح منظومة المياه

ومن هذا التشخيص الواقعي، انتقل الوزير إلى أولويات التحول الفلاحي التي حددها ضمن رؤية عملية تمتد لسنوات قادمة، على رأسها تسيير المياه بشكل عقلاني ورفع مردودية الحبوب إلى مستويات تضاهي المعدلات العالمية. وأوضح في هذا الصدد أن القطاع يطمح إلى رفع الإنتاج إلى 35 قنطارا في الهكتار خلال الخمس سنوات المقبلة، وهو هدف وصفه بـ"القابل للتحقيق" شريطة تبنّي التقنيات الحديثة واستخدام البذور المحسّنة عالية المردودية.

وأشار وليد إلى أن هذه النقلة تتطلب أيضا ثورة في تسيير الموارد المائية، عبر توسيع استعمال تقنيات السقي بالتقطير، واستغلال المياه المعالجة في الزراعة بدل الاقتصار على المياه السطحية والجوفية. وذكّر بأن الجزائر لا تستفيد سوى من 7 بالمائة من التساقطات السنوية المقدّرة بـ100 مليار متر مكعب، وهو ما يجعل من تحسين إدارة المياه ركيزة أساسية لأي نهضة فلاحية مستدامة.

وفي إطار هذه الرؤية، دعا الوزير إلى اعتماد الزراعة الدقيقة وتقنيات الذكاء الاصطناعي لضبط كميات الري والتسميد حسب طبيعة التربة والمناخ، مما يرفع الإنتاجية ويقلّل الهدر. كما شدّد على أهمية تحسين خصوبة التربة عبر برامج علمية مدروسة تُنفّذ بالتعاون بين المراكز البحثية والجامعات، لتتحول المعرفة العلمية إلى أداة مباشرة في خدمة الفلاح.

ويؤمن وليد بأنّ تحقيق هذه الأهداف يتطلب إعادة بناء العلاقة بين البحث العلمي والميدان، من خلال نقل التكنولوجيا إلى الحقول وتكوين الفلاحين على استعمالها، مشيرا إلى أن نجاح الجزائر في هذا المسار سيجعل من قطاع الحبوب نموذجا يحتذى به في باقي الشعب الفلاحية.

الرقمنة والذكاء الاصطناعي في قلب الثورة الفلاحية

وفي امتداد لهذا التوجّه العصري، كشف الوزير ياسين المهدي وليد عن ورشات رقمنة شاملة تهدف إلى تحويل الفلاحة الجزائرية إلى قطاع يعتمد على المعطيات الدقيقة بدل التقديرات العشوائية. وأوضح أن دائرته الوزارية تعمل حاليا على إنشاء نظام معلوماتي وطني موحد يتيح اتخاذ قرارات مبنية على بيانات ميدانية آنية، وهو ما سيسمح بتقييم الأداء ورسم السياسات الزراعية وفق أسس علمية دقيقة.

وأكد الوزير أن هذا النظام لن يكون مجرد قاعدة بيانات جامدة، بل منصة ذكية متكاملة تتفاعل مع مختلف الفاعلين في القطاع، من إدارات ومؤسسات وهيئات مالية، لتجعل من المعلومة الزراعية أداة للتخطيط والتنبؤ. وفي هذا الإطار، يجري العمل على استغلال الأقمار الصناعية والطائرات دون طيار لمتابعة حالة الأراضي والمحاصيل، بما يمكّن من رصد التطورات المناخية والبيئية وتوجيه الموارد في الوقت المناسب.

كما شدّد وليد على أهمية الاستفادة من نتائج البحوث الجامعية والمؤسسات الناشئة التي تعمل بجد في مجالات الزراعة الذكية والإدارة الحديثة وتحسين الإنتاجية. فهذه المؤسسات، كما قال، تمثل الجيل الجديد من الفاعلين في المنظومة الفلاحية، القادرين على نقل الأفكار المبتكرة من المختبر إلى الميدان، وجعل التكنولوجيا محركًا حقيقيًا للنمو الريفي والاقتصادي.

ويعكس هذا التوجه، في نظر الوزير، إيمان الدولة بأن المستقبل الزراعي لا يُبنى إلا على المعرفة الرقمية، وأن الرقمنة تمثل اليوم حجر الزاوية في بناء فلاحة حديثة قادرة على مواجهة التقلبات المناخية، وضمان الأمن الغذائي على أسس علمية ومؤشرات واقعية لا تحتمل الخطأ أو الارتجال.

الزراعة الصحراوية والهضاب العليا.. خزان الأمن الغذائي

وانطلاقا من الرؤية ذاتها، أبرز الوزير ياسين المهدي وليد أن الزراعة الصحراوية تمثل اليوم أحد أعمدة التحول الفلاحي في الجزائر، لما تزخر به من مؤهلات طبيعية ومائية تؤهلها لتكون قاعدة استراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وأوضح أن المساحات القابلة للاستغلال في الجنوب تُقدّر بمليون هكتار، يمكن توجيهها نحو الزراعات الاستراتيجية ذات المردودية العالية، مستفيدة من المخزون الهائل من المياه الجوفية المنتشرة عبر مختلف مناطق الصحراء الكبرى.

وأشار الوزير إلى أن هذه الإمكانيات تجعل من الصحراء خزانا استراتيجيا للأمن الغذائي الوطني، خاصة إذا ما تم توظيف التقنيات الحديثة في استغلال الأراضي وتحسين الإنتاج، مؤكّدا أن القطاع يراهن على استثمارات مكثفة في الولايات الجنوبية خلال السنوات القادمة، لتكون نموذجا جديدا للفلاحة المستدامة في البيئات القاحلة.

وفي السياق ذاته، تطرق وليد إلى الإمكانيات الفلاحية الكبيرة في الهضاب العليا، حيث أحصت دائرته الوزارية نحو 20 مليون هكتار قابلة للرعي وزراعة الأعلاف، إضافة إلى فرص واعدة لتطوير الزراعات المحمية بالطاقة الشمسية. هذه المناطق، كما أوضح، قادرة على أن تكون صلة وصل بين الشمال المنتج والمناطق الجنوبية الصاعدة، ضمن رؤية وطنية متكاملة لتوزيع النشاط الفلاحي عبر كامل التراب الوطني.

ويؤكد الوزير أن استغلال هذه الطاقات الكامنة في الجنوب والهضاب ليس مجرد توسع جغرافي، بل خطوة استراتيجية تهدف إلى إعادة التوازن في التنمية الفلاحية، وتعزيز الاستقرار السكاني في المناطق الداخلية، مع خلق قيمة مضافة جديدة قادرة على دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

نحو نموذج فلاحي ذكي يجعل الجزائر قوة إقليمية

ومع اتضاح ملامح هذا التحول العميق، أكد الوزير ياسين المهدي وليد أن الهدف الأسمى من كل هذه الجهود هو ترسيخ نموذج فلاحي ذكي ومستدام يجعل الجزائر قوة إقليمية في الصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية. فالتوجه اليوم، كما أوضح، يقوم على الاستثمار المكثف في الإنتاج والتصنيع الزراعي، لرفع تنافسية المنتجات الوطنية وزيادة حجم الصادرات، بما يواكب طموح "جزائر 65 مليون نسمة" خلال السنوات القادمة.

وأشار الوزير إلى أن هذا المسار يتطلب تعبئة شاملة لكل الفاعلين في المنظومة الفلاحية، من مؤسسات الدولة والقطاع الخاص إلى مراكز البحث والتكوين، لضمان التكامل بين حلقات الإنتاج والتحويل والتسويق. كما دعا إلى الاستفادة القصوى من المراكز البحثية التابعة للقطاع ومن بنك الجينات الوطني، الذي يمثل رصيدا علميا واستراتيجيا يمكن توظيفه في تطوير الأصناف الزراعية وتحسين الإنتاجية.

وفي هذا الإطار، شدّد وليد على أن الجزائر تملك كل المقومات لتكون قوة فلاحية إقليمية بامتياز، بفضل تنوع أراضيها ومناخها وخبراتها البشرية، إلى جانب الدعم السياسي والمؤسسي الذي يحظى به القطاع من الدولة. هذه العوامل، بحسب الوزير، تجعل من الفلاحة رهانا وطنيا يتجاوز حدود الإنتاج الغذائي نحو بناء قاعدة اقتصادية متكاملة قادرة على خلق الثروة وفرص العمل.

واختتم الوزير بالتأكيد على أن الثورة الفلاحية التي تطمح إليها الجزائر ليست شعارًا بل مشروع دولة، يقوم على إرادة صلبة واستثمار علمي ممنهج، يجعل من الفلاحة أحد أعمدة السيادة الوطنية، ومصدرًا مستدامًا للنمو والازدهار، بما يعيد للقطاع مكانته الطبيعية كقاطرة أساسية للاقتصاد الوطني في أفق التحولات الكبرى التي تعرفها البلاد.

وتُظهر مداخلة الوزير ياسين المهدي وليد أن الجزائر تدخل فعليا مرحلة التحول الفلاحي الممنهج، الذي يقوم على رؤية عملية تضع العلم والتكنولوجيا والرقمنة في صميم كل عملية إنتاجية. فالأرقام التي قدّمها الوزير تعد تشخيص دقيق لواقع يختزن إمكانيات ضخمة تحتاج إلى عقل إداري جديد قادر على تحويل الموارد إلى فرص، والتحديات إلى محفزات للتغيير.

ويبدو واضحا أن المقاربة الجديدة تراهن على تحرير الطاقات الكامنة في الأرض والإنسان، من خلال تحديث أساليب السقي، وتوسيع نطاق الزراعة الصحراوية والهضاب، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد الطبيعية. بذلك، تتحول الفلاحة من قطاع تقليدي إلى منظومة ذكية قائمة على الابتكار، تسهم في خلق الثروة وتعزيز الأمن الغذائي في ظل المتغيرات المناخية والاقتصادية العالمية.

من جهة أخرى، تكشف هذه الإستراتيجية عن نقلة في الفكر التنموي ذاته؛ فبدل التركيز على الكم، أصبح الهدف هو النوعية والمردودية المستدامة، عبر تخطيط علمي يعتمد على المعلومة الدقيقة والبحث التطبيقي. إنها فلسفة جديدة ترى في الفلاح شريكا في التنمية، وفي الأرض مختبرا مفتوحا للتجريب والتطوير، وفي الدولة ضامنا لتكافؤ الفرص والاستثمار المسؤول.

إن "الثورة الفلاحية" التي دعا إليها الوزير خيارا وطنيا طويل المدى يسعى إلى إعادة تموقع الجزائر في الخريطة الإقليمية والعالمية كقوة زراعية قادرة على المنافسة. وإذا ما استمرت هذه الإصلاحات بنفس الوتيرة والصرامة، فإن الفلاحة الجزائرية مرشحة لأن تتحول من "قطاع داعم" إلى قاطرة حقيقية للاقتصاد الوطني، تؤسس لمرحلة جديدة من السيادة الغذائية والتنمية المستدامة.

العدد 5620 - الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 م الموافق لـ6 جمادى الأولى 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

13 اكتشافا طاقويا جزائريا في 2025..

من باطن الأرض إلى قمّة السيادة

راضية زبانة

سجّل قطاع المحروقات في الجزائر خلال 2025 إنجازا بارزا تمثّل في تحقيق 13 اكتشافا نفطيا جديدا بجهد وطني خالص ودون أي شراكة أجنبية. وتؤكد هذه النتائج، وفق بيانات وزارة المحروقات، نضج القدرات التقنية لشركة «سوناطراك» وقدرتها على تسيير كامل لدورة الاستكشاف والإنتاج، بما يعزز السيادة الطاقوية ويكرّس التحول نحو اقتصاد وطني قائم على القدرات الذاتية.

أعلنت الجزائر خلال سنة 2025 عن تحقيق 13 اكتشافا نفطيا جديدا بجهد وطني خالص ودون أي شراكة أجنبية، وفق ما كشفه وزير الدولة، وزير المحروقات والمناجم محمد عرقاب، خلال عرضه أمام لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، مؤكّدا أن هذه النتائج تعكس نضج كفاءات "سوناطراك" ومسار البلاد نحو تعزيز سيادتها الطاقوية.

تأتي هذه الاكتشافات في ظرف دولي يتّسم بتقلبات اقتصادية وجيوسياسية أثّرت بوضوح على أسواق الطاقة، حيث تراجعت أسعار النفط الخام الجزائري بنسبة 15 بالمائة لتستقر عند 71 دولارا للبرميل خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2025، مقابل 84 دولارا في الفترة نفسها من السنة الماضية، إلى جانب انخفاض طفيف في أسعار الغاز بنسبة 1.1 بالمائة. ورغم هذه المؤشرات، تمكّنت الجزائر من تحقيق نتائج إيجابية في مجالي الاستكشاف والإنتاج، ما يعكس مرونة قطاع المحروقات وقدرته على التكيّف مع المتغيرات العالمية.

ووفق العرض الذي قدّمه الوزير محمد عرقاب، أنجز مجمع "سوناطراك" خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري 7824 كيلومترا من المسح الزلزالي الثنائي الأبعاد و7768 كيلومترا مربعا من المسح الثلاثي الأبعاد، إلى جانب 466 ألف متر من أعمال الحفر الاستكشافي والتطويري، وهي عمليات مكّنت من تحقيق 13 اكتشافا جديدا للمحروقات بجهد وطني خالص، دون أي دعم أجنبي. هذه الأرقام – التي تعدّ من بين الأعلى في تاريخ المؤسسة – تبرهن على نضج الخبرة الوطنية في مجالات البحث الجيولوجي والتقنيات الزلزالية العميقة، وتؤكد أن الجزائر أصبحت اليوم قادرة على إدارة دورة الاستكشاف كاملة بوسائلها الذاتية.

ويُضاف إلى هذه النتائج أن الإنتاج المسوّق من المحروقات بلغ 128 مليون طن مكافئ نفط إلى غاية نهاية سبتمبر 2025، فيما بلغت عائدات الصادرات 31 مليار دولار، وسجّلت الجباية البترولية التقديرية 2834 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 82 بالمائة من القيمة المسطّرة في قانون المالية لسنة 2025. أرقام تكشف عن توازن واضح بين متطلبات السوق الداخلية والحفاظ على حجم الصادرات، وتعكس في الوقت نفسه نجاح السياسة الطاقوية القائمة على تثمين الموارد الوطنية وتقليص الاعتماد على الشركاء الأجانب.

تحول مزدوج... من الكفاءة التقنية إلى السيادة الاقتصادية

ويرى خبراء الاقتصاد أن هذا التحول يحمل دلالتين أساسيتين: تقنية، تؤكد تطور منظومة البحث والتنقيب داخل "سوناطراك" بفضل الاستثمار في التكنولوجيا والتكوين، وسياسية، تترجم إرادة الدولة في تحقيق السيادة الاقتصادية وفك الارتباط مع التبعية الخارجية. فالاعتماد على الكفاءات المحلية في إدارة المشاريع الطاقوية الكبرى يعني احتفاظ الجزائر بكامل حصصها من العائدات، وتعزيز احتياطي الصرف الذي تجاوز 68 مليار دولار في منتصف 2025، ما يتيح للدولة هامشا أوسع في رسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، يؤكد الأستاذ والخبير عزالدين نميري، في تصريحه لـ «الأيام نيوز»، أن التحول الحاصل في السياسة الاقتصادية للجزائر يقوم على مبدأ الاعتماد على الذات، إذ «ركّزت الجزائر في الشق الاقتصادي على سياسة الإنتاج المحلي والاكتشاف المحلي لآبار النفط حتى تزيد الأرباح والمكاسب دون اللجوء إلى شركات تفقد من خلالها الكثير من الأموال». هذا التوجه، بحسبه، يعكس إرادة واضحة لتثبيت مفهوم السيادة الاقتصادية من خلال تحويل قطاع المحروقات إلى مصدر داخلي للثروة وليس مجالا مفتوحا أمام الشركاء الأجانب.

ويُبرز الخبير أن هذا التحول لم يكن اعتباطيا، بل جاء ضمن مسارين مدروسين داخل شركة «سوناطراك». المسار الأول، كما يقول، هو «تطوير المؤسسة تكنولوجيا ولوجستيا بتوفير كل المعدات الحديثة التي تسهّل من اكتشافات النفط في صحرائنا الكبرى». وهو ما يعني أن الجزائر تسير نحو تحديث شامل لمنظومتها التقنية بما يضمن استقلالها في عمليات البحث والتنقيب دون الحاجة إلى خدمات خارجية أو تكنولوجيات مستوردة.

أما المسار الثاني الذي تطرّق إليه نميري فيتعلق بـ»التركيز على التكوين والرسكلة لإطارات المؤسسة من خلال اتفاقيات مع كبرى المعاهد العالمية المتخصصة، والعمل على الاعتماد على اليد العاملة الوطنية». ويشير هذا التوجه إلى أن الجزائر اختارت بناء قوتها من الداخل، عبر إعداد جيل من الإطارات المؤهلة التي تمتلك المعرفة الحديثة والخبرة الميدانية، ما يتيح نقل التكنولوجيا وتوطينها محليا في بيئة عمل جزائرية خالصة.

كما أكد الأستاذ نميري على البعد المالي والاجتماعي لهذا الخيار السيادي، إذ يرى أن «ارتفاع الإنتاج يؤدي إلى زيادة المداخيل المالية للجزائر ويزيد من احتياطي الصرف، مما يسمح بوضع سياسات وطنية تتماشى مع متطلبات الشعب الجزائري وتنعكس إيجابيا على حياته اليومية». وهي خلاصة تعكس أن الاكتفاء الذاتي في قطاع الطاقة ليس هدفا تقنيا فحسب، بل هو مشروع اقتصادي متكامل يهدف إلى تمكين الدولة من رسم سياساتها المالية والاجتماعية بعيدا عن أي ضغط خارجي.

عزالدين نميري

ويبدو واضحا أن هذه السياسة الجديدة لم تأت بمعزل عن رؤية اقتصادية متكاملة. فالمساران اللذان تحدث عنهما الأستاذ نميري - التكنولوجيا والتكوين - يشكّلان العمود الفقري للاستراتيجية الطاقوية الجزائرية. فمن جهة، خصصت شركة «سوناطراك» خلال السنتين الماضيتين ما يقارب ثمانية مليارات دولار لتحديث معدات الحفر والمعالجة، مع التركيز على استغلال الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الزلزالية وتسريع عمليات التنقيب. ومن جهة أخرى، جرى إبرام اتفاقيات شراكة علمية مع معاهد دولية مرموقة مثل المعهد الفرنسي للبترول (IFP) والمدرسة العليا للبترول بالنرويج لتأهيل الأطر الوطنية، في وقت تسعى فيه الشركة إلى بلوغ نسبة 95 % من اليد العاملة الجزائرية داخل المشاريع بحلول عام 2026.

هذا التحول، كما يؤكد الأستاذ نميري عز الدين، لا يُعدّ مجرد إصلاح إداري أو تطوير تقني، بل هو توجّه سيادي يرمي إلى رفع القيمة المضافة للإنتاج الوطني وتقليص تحويل الأرباح إلى الخارج. فكل عملية استكشاف تنفذها الكفاءات المحلية تعني احتفاظ الجزائر بكامل حصتها من العائدات، ما يتيح زيادة احتياطي الصرف الذي تجاوز 68 مليار دولار في منتصف سنة 2025 وفق بيانات بنك الجزائر. هذه السيولة الإضافية، كما يشير الخبير، تُترجم إلى قدرة أكبر على تمويل مشاريع البنية التحتية والانتقال الطاقوي، وإلى استقلال أوسع في رسم السياسات المالية والاجتماعية، بما ينعكس فعليا على تحسين معيشة المواطن.

وتدعم هذه الرؤية ما خلصت إليه دراسة صادرة عن معهد العلوم الاقتصادية بالجزائر، تناولت التحول الرقمي داخل شركة «سوناطراك»، حيث أكدت أن نجاح الشركة في مرحلة ما بعد الشراكات الأجنبية يتوقف على قدرتها على دمج التكنولوجيا الحديثة بالكفاءات البشرية الوطنية. وأشارت الدراسة إلى أن «سوناطراك» واجهت في مراحل سابقة تحديات مرتبطة بنقص المهارات الرقمية وتشتّت أنظمة المعلومات الداخلية، غير أن تبنّيها لخطة تحديث شاملة تقوم على التكوين المتخصص والتجهيز التقني المتطور مكّنها من تجاوز تلك العقبات.

ووفقا للمعهد ذاته، فإن الرهان الحقيقي للجزائر اليوم هو تحويل التكنولوجيا إلى قدرة وطنية مستقلة، وهو ما يتقاطع مع ما أكده الأستاذ نميري عز الدين حول ضرورة الاستثمار في التكوين والرسكلة والتجهيز اللوجستي كمسارين متوازيين نحو تحقيق السيادة الطاقوية الكاملة. فبين الإصلاح الهيكلي والتحول التقني، تتبلور اليوم ملامح نموذج جزائري جديد في إدارة الثروة الطاقوية، يقوم على الكفاءة الوطنية والتسيير الذاتي، ويجعل من التكنولوجيا أداة سيادة لا وسيلة تبعية.

الأمن الطاقوي... درع السيادة الاقتصادية

من جهته، يرى المحلل الاقتصادي عرقوب واعلي أن الجزائر دخلت مرحلة جديدة من الوعي الطاقوي، إذ لم تعد تعتبر النفط والغاز مجرد مواد للتصدير، بل مكونات أساسية لأمنها الوطني. ويؤكد أن هذا التحول جاء في زمن تتقاطع فيه الأزمات الجيوسياسية وتضطرب فيه أسواق الطاقة العالمية، ما جعل الجزائر من الدول القليلة التي ما تزال قادرة على الإمساك بخيوط أمنها الطاقوي بثقة. فبينما تواجه اقتصادات كبرى اضطرابات في الإمدادات وارتفاع الأسعار، تمضي الجزائر في بناء منظومة متكاملة قوامها الإنتاج الوطني والتنويع والتحكم في سلاسل القيمة من البئر إلى التصدير، في إطار رؤية تعتبر الطاقة جزءا من السيادة لا مجرد سلعة اقتصادية.

عرقوب واعلي

ويضيف واعلي أن الدولة أدركت منذ الأزمة الأوروبية عقب الحرب الروسية الأوكرانية أن من يملك القدرة على التحكم في إنتاجه الطاقوي يمتلك أيضا ورقة قوة سياسية واقتصادية في مواجهة الخارج، وهو ما جعل الجزائر تنتقل من موقع «المزوّد التقليدي» إلى موقع الشريك الاستراتيجي في موازين الطاقة العالمية. ويشير إلى أن حجم صادرات الغاز الجزائري نحو أوروبا تجاوز 50 مليار متر مكعب سنويا وفق بيانات سوناطراك لعام 2025، ما يعكس المكانة المتزايدة للجزائر كفاعل رئيسي في أمن الطاقة الإقليمي.

ويعتبر المحلل أن الأمن الطاقوي لا يقاس بكمية الإنتاج فقط، بل بمدى استدامة الموارد وقدرة الدولة على التحكم في كامل الدورة الطاقوية. ويؤكد أن تحقيق 13 اكتشافا نفطيا جديدا دون أي شراكة أجنبية يمثل منعطفا نوعيا في تاريخ الصناعة البترولية الجزائرية، لم يكن ليتحقق لولا تحسن منظومة البحث الزلزالي وتطور تقنيات الحفر العميق التي أصبحت تدار بأيد جزائرية مئة بالمئة. ويشير واعلي إلى أن المسح الزلزالي غطى أكثر من 15 ألف كيلومتر مربع خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية، بين النظامين الثنائي والثلاثي الأبعاد، وهو جهد علمي وهندسي يعكس قدرة وطنية متنامية على معرفة الثروات الطبيعية والتحكم فيها.

ويضيف أن الجزائر نجحت في تحقيق معادلة نادرة في العالم النامي، إذ جمعت بين رفع الإنتاج وتوسيع الاحتياطي دون استنزاف الموارد. فالإنتاج اليومي من النفط يبلغ نحو 1.06 مليون برميل، بينما يقدر إنتاج الغاز الطبيعي بأكثر من 130 مليار متر مكعب سنويا. لكن الأهم — كما يقول — هو أن هذا الإنتاج يتم عبر منظومة وطنية تراعي التوازن بين الاستهلاك المحلي والتصدير، مما يضمن الأمن الطاقوي الداخلي في مواجهة أي اضطرابات خارجية، ويعزز في الوقت ذاته الاستقرار الاجتماعي.

ويربط واعلي بين الأمن الطاقوي والأمن الاجتماعي، معتبرا أن «كل برميل نفط وكل متر مكعب من الغاز يمثل بالنسبة للجزائريين ليس فقط ثروة مالية، بل عنصر استقرار اجتماعي». ويوضح أن ارتفاع المداخيل الطاقوية خلال 2025 مكّن الجزائر من تعزيز احتياطي الصرف الذي تجاوز 68 مليار دولار، وهو ما يمنح الدولة قدرة على تمويل المشاريع الكبرى في البنية التحتية والدعم الاجتماعي. ويختم بالتأكيد على أن الجزائر باتت اليوم «أكثر استعدادا لمواجهة تحديات التحول الطاقوي العالمي»، إذ تمضي نحو مزيج طاقوي متوازن يجمع بين الغاز كطاقة انتقالية والطاقات المتجددة كخيار استراتيجي بعيد المدى، في مسار يؤكد أن الأمن الطاقوي الجزائري لم يعد شعارا بل مشروع دولة يدار بعقل اقتصادي وإرادة سياسية ثابتة.

تحول استراتيجي يرسم ملامح الجيل الطاقوي الجديد

تُظهر المعطيات الرسمية والمؤشرات الميدانية أن ما حققته الجزائر خلال سنة 2025 في قطاع المحروقات لم يكن مجرد إنجاز تقني، بل تحوّل استراتيجي في فلسفة إدارة الثروة الوطنية. فالاكتشافات الثلاثة عشر التي جاءت بجهود وطنية خالصة تؤكد أن الجزائر نجحت في تجاوز مرحلة الاعتماد على الشراكات الأجنبية نحو مرحلة الاعتماد على الذات والتسيير الوطني الكامل، بما يعزز استقلال قرارها الاقتصادي ويضعها في مصاف الدول القادرة على التحكم في مواردها من المنبع إلى التصدير.

ومع تزايد استثمارات «سوناطراك» في التجهيز والتكوين والتكنولوجيا الحديثة، تتجسّد ملامح جيل جديد من الكفاءات الوطنية يرسّخ مكانة الجزائر كقوة طاقوية صاعدة في إفريقيا والمتوسط. هذه الديناميكية، التي تدعمها مؤشرات الإنتاج والعائدات والاحتياطات، تُترجم عمليا مفهوم «الأمن الطاقوي» الذي لم يعد شعارا سياسيا بل أداة سيادة وأمن اقتصادي واجتماعي، تعكسها قدرة البلاد على تمويل مشاريعها الكبرى وتوجيه سياستها المالية وفق أولوياتها الوطنية.

وفي أفق التحول الطاقوي العالمي، تبدو الجزائر ماضية بثبات نحو بناء منظومة طاقوية متوازنة تجمع بين تثمين مواردها الأحفورية واستثمار موقعها في الطاقات المتجددة. فبين النفط والغاز والشمس، تُعيد البلاد اليوم رسم معادلة الطاقة على أسس وطنية ومستدامة، وتؤكد أن السيادة لا تولد من الثروة فقط، بل من القدرة على إدارتها بعقل وطني مستقل.

العدد 5620 - الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 م الموافق لـ6 جمادى الأولى 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

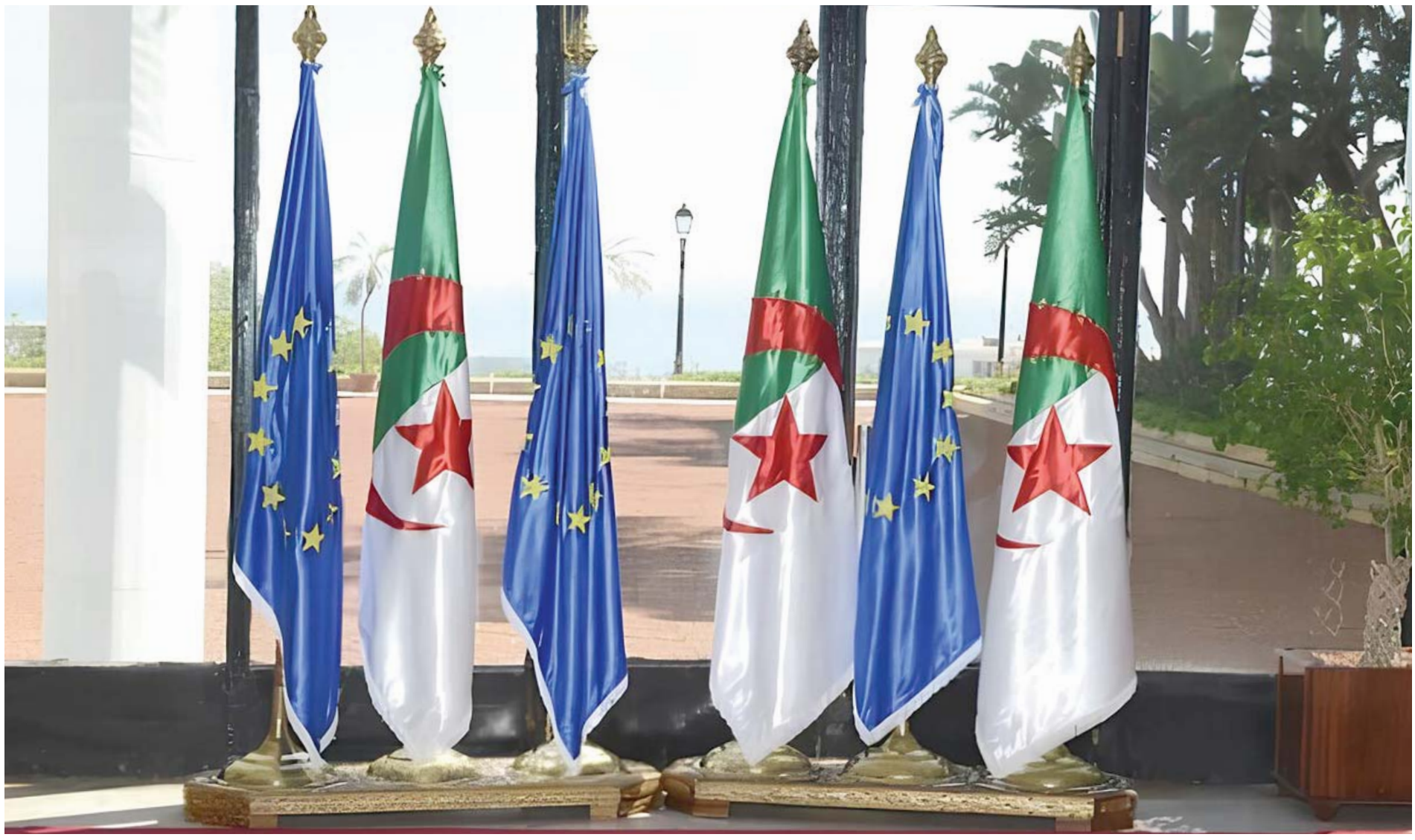

الجزائر والاتحاد الأوروبي..

نحو إعادة هندسة التوازن في فضاء المتوسط

طاهر مولود

على إيقاع عالم يتغيّر أسرع مما تُدركه السياسات، يستعيد البحر الأبيض المتوسط مكانته كفضاء تلتقي فيه الطموحات بقدر ما تتضارب فيه المصالح، ومن بين أمواج التحوّل المتلاطمة ورياح الصراعات التي تعصف بخريطة العالم، تتقدم الجزائر بخطى ثابتة لتضع بصمتها في المعادلة الأورومتوسطية الجديدة من خلال «ميثاق البحر الأبيض المتوسط»، بوصفه منصة لتوازن يعيد تعريف مفهومي «الشراكة والندية» في زمن تتبدّل فيه أدوات القوة وتلتبس فيه معاني الاصطفاف.

في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة التي تعيد رسم موازين القوى على الساحة الدولية، يعود البحر الأبيض المتوسط إلى قلب الاهتمام كأحد أكثر الفضاءات الإقليمية حساسية واستراتيجية، حيث تتقاطع فيه المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب. ومع تصاعد التحديات العابرة للحدود من هجرة وأمن وطاقة وتغير مناخي، تتجدد مساعي إعادة صياغة العلاقات الأورومتوسطية ضمن إطار جديد يتجاوز إرث السياسات التقليدية ويؤسس لشراكة تقوم على «الندية والتكامل والمصالح المتبادلة» بدلًا من منطق «الوصاية أو التبعية».

في هذا السياق، يبرز «ميثاق البحر الأبيض المتوسط» الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي منتصف الشهر الجاري، كمبادرة طموحة تهدف إلى إعادة تعريف العلاقة مع دول الحوض المتوسطي، وفي مقدمتها الجزائر، من خلال رؤية شاملة توازن بين «الأمن والتنمية والاستدامة». يأتي هذا التوجه الأوروبي في لحظة دقيقة يطبعها اضطراب النظام الدولي، واشتداد المنافسة بين القوى الكبرى، وتنامي الأزمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ما جعل الاتحاد الأوروبي يدرك أن «استقراره الداخلي» بات مرتبطًا بمدى قدرته على بناء «شراكات حقيقية ومستقرة» مع جيرانه في الجنوب.

يسعى الميثاق الجديد إلى تصحيح مسار السياسات السابقة التي همّشت أحيانًا مصالح دول الضفة الجنوبية، عبر تبني مقاربة أكثر شمولًا تستند إلى «الملكية المشتركة والمسؤولية المتبادلة»، بما يعزز الثقة ويعيد التوازن إلى العلاقات الأورومتوسطية. ويرتكز الميثاق على رؤية عملية تتجسد في برامج ومبادرات ملموسة ترمي إلى خلق فضاء متوسطي «آمن ومزدهر ومتكامل»، من خلال دعم الشباب والنساء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها محركًا أساسيًا للنمو والاستقرار الاجتماعي، وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري، وتكثيف الاستثمار في الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الحديثة، وتحسين إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية، وتعزيز الأمن البحري والبنية التحتية الحيوية.

وفي قلب هذا المشروع، تبرز الجزائر كفاعل رئيسي لا يمكن تجاوزه، بفضل موقعها الجغرافي المتميز الذي يجعلها حلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا، وقدراتها الطاقوية الكبيرة، ودورها السياسي المتوازن في إدارة القضايا الإقليمية الحساسة. فالجزائر تمثل «جسرًا طبيعيًا» بين ضفتي المتوسط، وشريكًا استراتيجيًا أساسيًا في أي مشروع يسعى إلى تحقيق الأمن والتنمية معًا. ومن ثمّ، يشكل «ميثاق البحر الأبيض المتوسط» فرصة حقيقية لإعادة بناء العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على أسس جديدة، تُعزز التكامل الإقليمي، وتُكرّس دور الجزائر كقوة فاعلة في غرب المتوسط، وتفتح آفاقًا واعدة نحو «فضاء متوسطي مشترك ومتوازن» يحقق التنمية والاستقرار لجميع شعوب المنطقة.

الدور المحوري للجزائر في ميثاق البحر الأبيض المتوسط

تأتي الجزائر كعنصر فاعل لا غنى عنه في استقرار منطقة المتوسط، إذ ترتبط قدرة ميثاق البحر الأبيض المتوسط على النجاح بشكل وثيق بتفاعل الجزائر وإسهامها المباشر في تنفيذ أهدافه. وتؤدي الجزائر أدواراً متعددة ومتشابكة، فهي شريك استراتيجي في مجال الطاقة، باعتبارها مزود رئيس للطاقة لأوروبا، وتمتلك في الوقت نفسه إمكانيات كبيرة في مجالات الطاقة المتجددة مثل الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية. هذه القدرات تجعلها ركيزة أساسية لإنجاح مبادرات الطاقة النظيفة التي نص عليها الميثاق الأوروبي.

كما يبرز الدور الأمني والسياسي للجزائر من خلال مساهمتها الفاعلة في ملفات الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الاستقرار في منطقة المتوسط. ويعود ذلك إلى موقعها الجغرافي المحوري واستقرارها الأمني، اللذين يمنحانها قدرة فريدة على أداء دور الوسيط والمنسق في القضايا الإقليمية الحساسة.

ويوفر الميثاق للجزائر فرصة أكبر لتحديد أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية والتفاوض بشأنها بمرونة، ما يسمح لها بالانتقال من موقع الدولة المجاورة إلى موقع الشريك الفعلي في صياغة السياسات الإقليمية المشتركة، خصوصاً في ظل التحديات الاقتصادية العالمية المتصاعدة وسعي أوروبا إلى توسيع شراكاتها خارج أطرها التقليدية.

ورغم المكانة الاستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر، فإن مشاركتها الكاملة في الميثاق تثير أحياناً قدراً من الحساسية لدى بعض الشركاء الأوروبيين. فالتوترات السياسية الناتجة عن التحولات الإقليمية، ولا سيما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إلى جانب الخلافات الدبلوماسية مع فرنسا، تترك أثرها الواضح على موقف الجزائر من مبادرات الاتحاد الأوروبي. وتدفع هذه المعطيات الجزائر إلى تبنّي قدر أكبر من الحذر في التعامل مع الخطط الأوروبية، التي ما تزال بعض مقارباتها تنظر إلى دول الجنوب من زاوية التبعية، لا من منظور الشراكة المتكافئة.

وتعتمد الجزائر في سياستها الخارجية على نهج تعددي يرتكز على مبدأ الحياد وتجنّب الاصطفاف الأحادي. وفي هذا الإطار، أكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في العديد من المناسبات: أن الجزائر تسعى إلى «إرساء قواعد جديدة لنظام دولي أكثر عدلاً»، من خلال تعزيز الشراكات السياسية وتحقيق التوازن في العلاقات مع القوى الكبرى.

وتدفع هذه الرؤية الجزائر إلى توطيد علاقاتها مع فاعلين دوليين مثل الصين وروسيا والدول الإفريقية، باعتبار ذلك عامل توازن ضروري في سياق دولي متغير. لذلك تتعامل الجزائر مع ميثاق البحر الأبيض المتوسط وفق مقاربة تقوم على إعطاء الأولوية لمصالحها الوطنية المباشرة، بما يعكس براغماتية سياسية واضحة. كما تضع الاعتبارات السيادية في صميم سياستها الخارجية، إذ تؤكد باستمرار على الحفاظ على استقلالية قراراتها الاقتصادية والسياسية، ما يفرض على الاتحاد الأوروبي احترام هذا النهج إذا أراد ضمان نجاح التعاون المشترك.

الأمن والهجرة وإدارة الأزمات

الميثاق الأوروبي الجديد يعالج مجموعة من القضايا الإقليمية الحيوية ذات الصلة بالأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إذ يضع في صلب أولوياته ثلاثة محاور رئيسية مترابطة:

أول هذه المحاور يتعلق بملف «الهجرة غير الشرعية»، حيث يركّز الميثاق على ضرورة تطوير مسارات الهجرة الشرعية، وتفكيك شبكات التهريب التي تنشط عبر السواحل الجنوبية، إضافة إلى دعم دول الجنوب في جهودها للحد من الهجرة غير المنظمة. ويهدف هذا التوجه إلى بناء رؤية شاملة توازن بين متطلبات الأمن الإنساني وضرورات الأمن الإقليمي، بما يضمن معالجة الظاهرة من جذورها التنموية والاجتماعية.

أما المحور الثاني فيتصل بـ»إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية»، إذ يؤكد الميثاق على أهمية بناء القدرات الإقليمية لمواجهة الكوارث الكبرى مثل الزلازل والحرائق والسيول التي شهدتها المنطقة خلال العامين الأخيرين. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إقامة آليات تعاون فعالة تكمّل المبادرات الأوروبية القائمة، من أجل تعزيز القدرة الجماعية على الاستجابة السريعة والتنسيق المشترك بين دول ضفتي المتوسط.

ويتمثل المحور الثالث في «الأمن البحري والطاقة»، حيث يولي الميثاق اهتماماً خاصاً بحماية البنى التحتية الحيوية وتأمين تدفق الطاقة، مع تحقيق توازن بين الأمن البيئي والغذائي. كما يشجع على الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة، من خلال مبادرات مثل «T-MED» التي تهدف إلى تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى مركز إقليمي للتنمية المستدامة والطاقة النظيفة.

في السياق نفسه، تواجه أوروبا تحدياً متزايداً يتعلق بتكاليف أمنها ودفاعها، إذ بلغ الإنفاق العسكري الأوروبي نحو 380 مليار يورو، بزيادة تقارب 10 % مقارنة بالعام الماضي. ويأتي هذا الارتفاع في ظل تصاعد التهديدات الإقليمية والدولية، خاصة بعد الحرب في أوكرانيا وتوتر العلاقات مع روسيا.

وفي مواجهة هذه التطورات، تبحث أوروبا عن آليات لتقاسم أعباء الأمن المتزايد، حيث تتعرض الدول الأعضاء ودول الجوار الأوروبي لضغوط متزايدة لتعزيز ميزانيات الدفاع لديها، مع دعم من الولايات المتحدة التي دعت إلى تخصيص ما لا يقل عن 5 % من الناتج المحلي الإجمالي لضمان فعالية منظومة «حلف شمال الأطلسي».

ولمواكبة هذه التحولات، أطلقت أوروبا برامج تمويلية ضخمة، منها برنامج قروض الاتحاد الأوروبي بقيمة 150 مليار يورو لدعم الإنفاق الدفاعي للدول الأعضاء، إضافة إلى خطط لبناء قدرات عسكرية مشتركة، وشراء أسلحة موحدة عبر إصدار سندات أوروبية مشتركة، لتخفيف الأعباء المالية عن الدول الفردية.

ومع ذلك، يثير هذا العبء المالي الكبير تساؤلات حول مدى عدالة توزيع التكاليف، خصوصاً على الدول الأقل قدرة مالياً. ومن ثمّ، تواصل أوروبا بحثها عن حلول عملية تسمح بتوزيع أعباء الأمن أو تصديرها جزئياً، سواء من خلال تعميق التعاون العسكري والاقتصادي بين الدول الأوروبية، أو عبر إشراك شركاء خارجيين في تحمل جزء من هذه المسؤوليات الأمنية والمالية.

آفاق التعاون الإقليمي والتنمية المستدامة

يشكل «ميثاق البحر الأبيض المتوسط» رؤية جديدة لتعزيز التعاون الإقليمي على أسس متوازنة تراعي خصوصيات كل دولة وتستجيب في الوقت ذاته للتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تعرفها المنطقة، ويقوم الميثاق على تصور شامل لبناء «نظام تعاون متعدد الأطراف» يسعى إلى تحقيق التفاعل الحضاري والثقافي بين ضفتي المتوسط، وتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب ضمن مقاربة قائمة على «التكامل لا التبعية» و«الشراكة لا الوصاية»، كم يركز الميثاق على دعم التنمية الشاملة والديمقراطية، وتطوير آليات أمنية فعالة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، مع تبني سياسات بيئية مسؤولة لمجابهة تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي البحري الذي يمثل ثروة مشتركة للمنطقة.

ويولي الاتحاد الأوروبي في إطار هذا الميثاق اهتماماً خاصاً بدول جنوب المتوسط، وعلى رأسها «الجزائر» و«تونس» و«المغرب» و«مصر» و«ليبيا»، إلى جانب الدول الساحلية الأخرى المطلة على البحر من الجهة الجنوبية. وتشارك هذه الدول من منطلق قناعة مشتركة بضرورة بناء فضاء متوسطي موحد، يقوم على «الملكية المشتركة» و«التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي»، ويركز على قطاعات حيوية مثل التعليم والتنمية البشرية والطاقة النظيفة والأمن البحري، إضافة إلى مواجهة التحديات المشتركة، وفي مقدمتها «إدارة الهجرة غير الشرعية» و»مكافحة الإرهاب» و»تعزيز الاستقرار الإقليمي».

ويُنتظر اعتماد الميثاق سياسياً في شهر نوفمبر المقبل، على أن تُطلق خطته التنفيذية خلال الربع الأول من عام 2026 بمشاركة واسعة من دول المنطقة، ومؤسسات المجتمع المدني، وفاعلين من فئة الشباب، في إطار مقاربة شمولية تضمن التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويبدو أن الحوار الصريح والاحترام المتبادل للمصالح المشتركة يمكن أن يفتح آفاق تعاون فعّال يعزز أمن واستقرار فضاء المتوسط، ومن خلال استثمار قدراتها الاقتصادية والسياسية، تستطيع الجزائر أن ترسخ موقعها كشريك استراتيجي محوري يسهم في تحقيق التوازن والتكامل داخل المنطقة. وبذلك يمثل الميثاق خطوة نوعية نحو بناء فضاء أوروبي متوسطي جديد يتجاوز التوترات التقليدية، ويؤسس لمرحلة من التنمية المتوازنة التي تعود بالنفع على شعوب المنطقة كافة.

الجزائر.. شريك محوري وبوابة لتعزيز التعاون

تؤكد الجزائر، في إطار «ميثاق البحر الأبيض المتوسط»، التزامها الراسخ بجملة من المبادئ والالتزامات الأمنية التي تهدف إلى تعزيز استقرار الفضاء المتوسطي وحماية هذا البحر الحيوي من مختلف التهديدات التي تمس أمنه واستقراره. وتضع الجزائر ضمن أولوياتها «حماية البحر الأبيض المتوسط» في إطار من الاحترام الصارم لـ «السيادة الوطنية للدول» و«عدم التدخل في الشؤون الداخلية»، مع اعتماد مبدأ «تسوية النزاعات بالطرق السلمية» وفق ما نص عليه «ميثاق الأمم المتحدة». وتعتبر الجزائر أن الأمن البحري لا يتحقق إلا من خلال «التعاون الفعّال والمسؤول بين دول المنطقة»، بما يعزز الأمن الجماعي ويكرّس روح التضامن الإقليمي.

وترى الجزائر أن «مكافحة التهديدات الأمنية في البحر المتوسط» تمثل محورًا أساسيًا في استراتيجيتها الإقليمية، وتشمل هذه التهديدات القرصنة البحرية، والسطو المسلح على السفن، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والصيد غير القانوني، وتهريب البشر، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية. وتسعى الجزائر إلى تطبيق «مقاربة شاملة» قائمة على تبادل المعلومات، وتنسيق الجهود، وبناء القدرات البشرية والتقنية، من أجل حماية الملاحة البحرية وضمان حرية التجارة والأمن البيئي في البحر. وتدعو الجزائر إلى تعزيز الشراكات الدولية لمواجهة هذه التهديدات بطريقة مستدامة ومنسقة، انطلاقًا من قناعتها بأن الأمن في المتوسط مسؤولية جماعية لا يمكن لأي طرف أن يحققها بمفرده.

كما تعطي الجزائر أهمية خاصة لـ«التعاون متعدد الأطراف»، معتبرة أن تعزيز التنسيق بين مجلس الأمن والأمم المتحدة من جهة، والمؤسسات الإقليمية من جهة أخرى، يمثل ركيزة لضمان أمن البحر الأبيض المتوسط واستقراره. وتدعم الجزائر بشكل صريح «تمويل وبناء القدرات» في الدول النامية الواقعة على ضفاف المتوسط حتى تتمكن من ممارسة سيادتها الكاملة ومراقبتها الفعالة لمجالاتها البحرية. وفي هذا السياق، تجسد الجزائر دعمها لـ«إعلان ياوندي 2013» وآلياته التي أرست أسس التعاون الإقليمي في مجالات الأمن البحري، خاصة في مناطق مثل خليج غينيا، حيث لعبت الجزائر دورًا داعمًا في التنسيق وتبادل المعلومات وتطوير القدرات التقنية والإدارية.

ويعكس التزام الجزائر المستمر تقديمها المنتظم لـ»قرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة» تؤكد أهمية «تعزيز السلام والأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط»، وتدعو إلى «إزالة أسباب التوتر» و»تسوية النزاعات بالطرق السلمية». ومن هذا المنطلق، ترى الجزائر أن أمن المتوسط لا ينفصل عن التنمية، وأن الحوار السياسي والاحترام المتبادل بين دول المنطقة يشكلان السبيل الأمثل لتحقيق التوازن والاستقرار.

أما على الصعيد الجيو-اقتصادي، فترتكز مصالح الجزائر في البحر الأبيض المتوسط على ثلاثة محاور رئيسية: «الشراكة الطاقوية»، و«الأمن في الفضاء الحيوي»، و»ترسيخ الحضور كشريك فاعل ومتوازن». ويمنحها موقعها الجغرافي المميز في قلب المتوسط مكانة محورية في ضمان تدفق الطاقة نحو أوروبا، خصوصًا بعد اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية التي أعادت رسم خريطة الطاقة العالمية. وتُعد الجزائر «مزوّدًا أساسياً للغاز الطبيعي» لعدد من الدول الأوروبية، منها «إيطاليا» و«إسبانيا» و«فرنسا»، وتسعى إلى توسيع قدراتها التصديرية عبر خطوط أنابيب الغاز وغاز البترول المسال. كما تعمل على تطوير اتفاقيات استراتيجية تتجاوز قطاع الطاقة لتشمل «التعاون الصناعي» و«التكنولوجي» و«العسكري».

وتتجه الجزائر نحو تعزيز مكانتها كمركز «جيو-اقتصادي إقليمي» في غرب البحر الأبيض المتوسط، من خلال ترسيخ «معاهدات الصداقة» وتقوية «الشراكات الإقليمية» في مجالات الأمن والتنمية. وتولي أهمية خاصة لـ«التنسيق الأمني» في مكافحة الإرهاب ضمن منطقتي شمال إفريقيا والساحل، ما يجعلها حلقة وصل حيوية بين ضفتي المتوسط. وتعتبر الجزائر نفسها «جسرًا بين أوروبا وإفريقيا»، إذ تجمع في رؤيتها الاستراتيجية بين عمقها الإفريقي وانتمائها المتوسطي، بما يعزز دورها كقوة إقليمية تسعى إلى تحقيق توازن المصالح وتنمية متكافئة.

وتترجم هذه الرؤية في موقف «جيو-سياسي متكامل» يربط بين «الاستقرار السياسي»، و«تأمين إمدادات الطاقة»، و»تنمية قطاعات اقتصادية متنوعة» مثل الفلاحة والموارد المعدنية، مما يعزز فرص «التعاون المتوازن» بين شمال وجنوب المتوسط، ويؤكد على الدور المحوري الذي يمكن للجزائر أن تؤديه في صياغة مستقبل المنطقة نحو مزيد من الاستقرار والازدهار المشترك.

وفقًا لمنشور صادر عن «مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية» (NESA)، تعمل الجزائر، بتوجيهات من الرئيس عبد المجيد تبون، على تعزيز روابط «الصداقة والجوار والتعاون» وتوسيع «شراكاتها الاستراتيجية» مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، في إطار رؤية متكاملة تسعى إلى ترسيخ مكانتها كواجهة استراتيجية محورية في غرب المتوسط. وتُولي الجزائر أهمية متزايدة لتطوير حضورها الإقليمي، خاصة مع «انضمامها المرتقب إلى مجموعة البريكس»، بما يعزز موقعها ضمن منظومة دولية متعددة الأقطاب.

وتعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفق التحليل ذاته، «مجالًا معقدًا للتحديات المتشابكة» على المستويات «الاستراتيجية والاقتصادية والبيئية»، حيث تركز الجزائر على بناء اقتصاد متنوع يقوم على ثلاثة محاور أساسية: «الطاقة والمعادن والزراعة»، من أجل دعم استقلالها الاقتصادي وترسيخ مكانتها كمحور «جيواقتصادي» مؤثر في المنطقة.

كما تواصل الجزائر تطوير تعاونها «السياسي والعسكري الإقليمي»، من خلال مشاركتها الفاعلة في «مكافحة الإرهاب» وتعزيز «استقرار شمال إفريقيا ومنطقة الساحل»، بالتنسيق مع شركاء دوليين، وفي مقدمتهم «الولايات المتحدة». ويُبرز هذا التوجه المزدوج أن الجزائر تقف في قلب الفضاء المتوسطي بعمق إفريقي راسخ، مما يجعل «استراتيجيتها الجيوسياسية والجيواقتصادية» قائمة على تكامل بين فضاءين حيويين يشكلان ركيزة نفوذها الإقليمي والدولي.

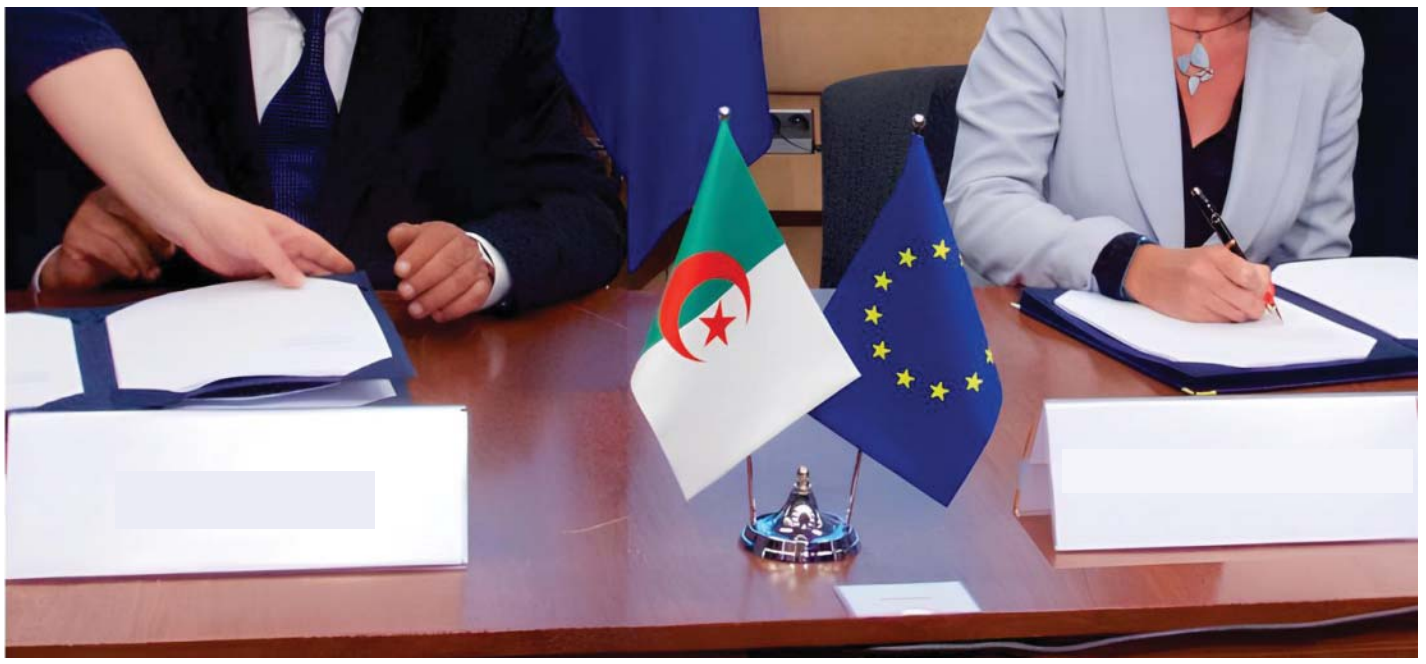

الأيام NEW
العدد 5620 - الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 م الموافق لـ6 جمادى الأولى 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews

في وجه التواطؤ..

الشارع الصحراوي بأعلى صوت: لا

ربيعة خطاب

عادت الثورة الصحراوية لتُلهب الشارع من جديد، مع خروج آلاف المواطنين في العيون والمخيمات احتجاجا على ما وصفوه بـ»تواطؤ مجلس الأمن الدولي» مع الاحتلال المغربي، فقد ارتفعت مجددا شعارات الاستقلال واستفتاء تقرير المصير، وسط تحذيرات من تحوّل المقاومة الشعبية إلى تكتيكات أكثر جدية، في ظل إحباط عام فرضه الجمود الدولي وعمّقه فشل آليات الأمم المتحدة في تحقيق أي تقدم ملموس.

وقد أكدت جبهة «البوليساريو» - في بيان أصدرته أمس الاثنين - تمسكها الراسخ بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، رافضة أي مقاربة تضع إطارا مسبقا للمفاوضات أو تستبق نتائجها، أو تقيد ممارسة هذا الحق أو تفرض حلا ضد إرادة الشعب. وأوضحت الجبهة أنها تتابع عن كثب المشاورات الجارية بشأن مشروع القرار الذي عممته البعثة الدائمة للولايات المتحدة - في 22 أكتوبر 2025 - على أعضاء مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو)، مؤكدة أنها لن تشارك في أي عملية سياسية أو مفاوضات تستند إلى أي مقترحات تهدف إلى شرعنة الاحتلال العسكري المغربي غير الشرعي.

وشددت الجبهة على أن (السلام) العادل والدائم لا يمكن تحقيقه من خلال مكافأة التوسع والاحتلال بالقوة، بل عبر الدفاع عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي، داعية أعضاء مجلس الأمن لاستخدام نفوذهم بشكل بناء لتهيئة الظروف لمفاوضات جادة وذات مصداقية، دون شروط مسبقة وبحسن نية، تحت رعاية الأمم المتحدة، لضمان حل سياسي عادل ودائم يحفظ حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

وأوضحت الجبهة أنها تتابع عن كثب المشاورات الجارية بشأن مشروع القرار الذي عممته البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية في 22 أكتوبر 2025 على أعضاء مجلس الأمن بصفتها حاملة القلم بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو)، مجددة موقفها بخصوص مشروع القرار المذكور الذي أعلنت عنه في رسالتها الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 23 أكتوبر 2025.

على المستوى الشعبي، فقد شهدت العيون المحتلة وعدد من مخيمات اللاجئين الصحراويين خروج آلاف المواطنين في تظاهرات حاشدة، أعادت إلى الأذهان روح الانتفاضات الأولى في سبعينيات القرن الماضي. ورفع المتظاهرون أعلام الجمهورية الصحراوية وهتافات المطالبة بالاستقلال وتنظيم استفتاء تقرير المصير، في رسالة قوية ضد ما وصفوه بـ»تواطؤ مجلس الأمن الدولي» مع الاحتلال المغربي، مؤكدين أن إرادة الشعب الصحراوي لن تنكسر رغم الجمود السياسي الدولي المستمر.

وجاءت هذه المظاهرات في ظل احتقان سياسي وخيبة أمل شعبية عقب صدور آخر تقرير للأمين العام للأمم المتحدة، الذي لم يقدم أي جديد بشأن تسريع العملية السياسية المتعثرة منذ عقود. وعبر عدد من المحللين عن مخاوف تحول نوعي في تكتيك المقاومة الصحراوية، خاصة بعد تحذيرات صريحة أطلقها المحلل الصحراوي إسماعيل يعقوبي الشيخ سيديا: «الصحراويون لا يملكون فيتو في مجلس الأمن، لكنهم يمتلكونه على أرضهم وفي ضمائرهم».

تعكس المظاهرات في العيون والسمارة والداخلة المحتلة، إلى جانب مخيمات اللجوء، أن الشعب الصحراوي لا يزال متمسكا بخيار الاستقلال، رغم مرور أكثر من أربعة عقود على وقف إطلاق النار بين جبهة البوليساريو والمغرب سنة 1991. وحمل المحتجون لافتات كتب عليها «لا بديل عن الاستقلال» و»مجلس الأمن شريك في الاحتلال بصمته»، ورددوا شعارات ترفض ما وصفوه بـ»تطبيع الأمم المتحدة مع الاحتلال المغربي».

الصحراء على أعتاب مرحلة جديدة

وفي تصريح خاص لـ»الأيام نيوز»، قال المحلل الموريتاني إسماعيل يعقوبي الشيخ سيديا: «الصحراويين ليس لديهم فيتو في مجلس الأمن الدولي، ولكن لديهم فيتو في كل شبر من الصحراء الغربية بمقابرها ومحابرها وقلوب أحيائها وأمواتها»، مضيفا: «مجلس الأمن الدولي والشعب الصحراوي كلاهما في واد منذ انسحاب إسبانيا من الإقليم سنة 1975».

ولفت يعقوبي إلى أن استمرار تجاهل الإرادة الشعبية الصحراوية قد يؤدي إلى تحول جذري في أسلوب المقاومة، قائلا: «إن أقر مجلس الأمن الدولي بما هو عكس إرادة الشعب الصحراوي، فأتوقع انتقال المقاتل الصحراوي من حرب الاستنزاف إلى تكتيك مغاير». ويشير مراقبون إلى أن هذا التصريح يعكس رفضا قاطعا داخل صفوف الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) من مسار التسوية الأممية، التي يراها الكثيرون مجرد غطاء لإطالة أمد الصراع دون تحقيق أي تقدم ملموس.

وجاءت التحركات الشعبية الأخيرة بعد سلسلة اجتماعات داخلية بين ممثلين عن المجتمع المدني الصحراوي، حيث اتفقوا على تصعيد النضال المدني وإعادة إحياء رمزية المقاومة السلمية التي عُرفت بها الانتفاضات السابقة، خصوصا تلك التي اندلعت في 2005 و2010 (انتفاضة أكديم إيزيك)، والتي شكّلت منعطفا حاسما في الوعي الجمعي الصحراوي.

ويرى المحلل السياسي الجزائري منصوري قدور بن عطية، في تصريح خصّ به «الأيام نيوز»: «الصحراء الغربية تعيش اليوم لحظة مفصلية بين خيارين: إما أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته التاريخية في فرض تطبيق مبدأ تقرير المصير، أو أن تعود المنطقة إلى مربع المواجهة المسلحة»، وأضاف: «المقاربة الأممية أصبحت رهينة توازنات القوى داخل المجلس، حيث يتحكم الفيتو الفرنسي والأمريكي في كل قرار، بينما يدفع الشعب الصحراوي وحده ثمن هذا الجمود السياسي».

ويعتقد بن عطية أن الجزائر، رغم مواقفها المبدئية الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، لا تستطيع فرض إرادة تخالف القانون الدولي على الأمم المتحدة، مؤكّدا: «الكرة اليوم في ملعب الضمير الدولي، الذي يتغافل عن مأساة أقدم صراع لتصفية الاستعمار في القارة الإفريقية».

كما حذّر بن عطية من أن «التجاهل المستمر لمطالب الشعب الصحراوي قد يؤدي إلى عودة الكفاح المسلح بشكل مفتوح، وهو ما سيهدد الأمن الإقليمي برمّته في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل»، وبينما يواصل مجلس الأمن عقد جلساته الدورية حول الصحراء الغربية دون اتخاذ إجراءات عملية لتطبيق قراراته السابقة، يتزايد الغضب في الشارع الصحراوي الذي يرى في ذلك انحيازا مفضوحا لصالح الاحتلال المغربي.

ويرى مراقبون أن الانتفاضة الجديدة في العيون المحتلة تمثل رسالة قوية إلى الأمم المتحدة بأن الوقت لم يعد في صالح التسويف، وأن استمرار الوضع الراهن قد يدفع جبهة البوليساريو إلى إعادة تعريف العلاقة مع المجتمع الدولي وفق منطق القوة الميدانية لا البيانات الدبلوماسية. وتبدو الصحراء الغربية اليوم على أعتاب مرحلة جديدة من الصراع، تتقاطع فيها المقاومة الشعبية مع الخيارات العسكرية المحتملة، في ظل انسداد الأفق السياسي وغياب الإرادة الدولية الجادة.

ويعتقد المحلل الجزائري أن الجزائر، رغم مواقفها المبدئية الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، لا تستطيع فرض إرادة تخالف القانون الدولي على الأمم المتحدة، مؤكّدا: «الكرة اليوم في ملعب الضمير الدولي، الذي يتغافل عن مأساة أقدم صراع لتصفية الاستعمار في القارة الإفريقية».

سقوط الخرافة المغربية

وتعكس هذه التحركات الشعبية واحتجاجات الشارع الصحراوي صدى التحذيرات الدولية والحقوقية من استمرار الجمود حول ملف الصحراء الغربية. فبينما يواجه مجلس الأمن الدولي صعوبة في فرض قراراته، تؤكد الأصوات الإفريقية والدولية أن مسار تصفية الاستعمار لم يكتمل بعد، وأن ما يروج له الاحتلال المغربي تحت مسمى «الحكم الذاتي» لا يعدو محاولة لشرعنة احتلال مرفوض قانونيا وأخلاقيا. ويبرز من هذا التقاطع بين المقاومة الشعبية والضغط الدولي أن العدالة والاستقلال للشعب الصحراوي لا يتحققان إلا بالتمسك بحق تقرير المصير.

وفي الوقت الذي يجدد فيه مسؤولون وخبراء من إفريقيا وأوروبا دعوتهم إلى احترام قرارات الشرعية الدولية وتمكين الشعب الصحراوي من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، تؤكد جبهة البوليساريو - الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب - أنها لن تدخر جهدا في الدفاع عن حقوقه وسيادته على موارده الطبيعية، منددة بانخراط أطراف أوروبية، وعلى رأسها فرنسا، في ممارسات تنتهك أحكام محكمة العدل الأوروبية وتغذي سياسة الاحتلال ونهب الثروات. وهكذا يلتقي الموقفان، الإفريقي والصحراوي، عند حقيقة واحدة مفادها أن العدالة والحرية لا يمكن أن تتحققا إلا بإنهاء آخر أشكال الاستعمار في القارة الإفريقية وتمكين الشعب الصحراوي من استقلاله الكامل.

أكد المسؤول السابق برئاسة الجمهورية النيجيرية، أحمد أمينو رماتو يوسف، أن الصحراء الغربية تمثل حالة نموذجية لعملية تصفية استعمار لم تكتمل بعد، مشددا على أن ما يسمى بمقترح «الحكم الذاتي» الذي يروج له المغرب يعد خرقا صارخا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، فضلا عن كونه يتناقض مع الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية. وأوضح في مقال نشر في الصحيفة الإلكترونية النيجيرية برينيوم تايمز، أن حصر الحل في هذا المقترح المزعوم يعني عمليا شرعنة الاحتلال وإنكار الحق غير القابل للتصرف للشعب الصحراوي في تقرير المصير.

وأشار رماتو يوسف إلى أن تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ليست مجرد قضية سياسية أو دبلوماسية، بل هي قبل كل شيء قضية عدالة وكرامة إنسانية، مؤكدا أن على كل الأحرار في العالم، وخاصة المؤمنين بمبادئ التحرر والعدالة والتنمية، أن يظهروا تضامنهم مع الشعب الصحراوي ويدعموه بكل الوسائل المشروعة في مواجهة التعنت المغربي.

كما ذكّر بأن هذا الشهر يصادف الذكرى الخمسين لغزو المغرب غير الشرعي للصحراء الغربية، واليوبيل الذهبي لصمود الشعب الصحراوي ومقاومته من أجل الحرية والاستقلال، مضيفا أن هذه العقود الخمسة مثّلت في الوقت ذاته نصف قرن من فشل المغرب في إخضاع نضال هذا الشعب أو إسكات صوته، رغم محاولاته المتكررة لفرض مشاريع استعمارية تتناقض مع القانون الدولي وتتنافى مع القيم الإنسانية.

الخدعة المغربية

وبيّن المسؤول النيجيري أن مقترح «الحكم الذاتي» الذي يروج له النظام المغربي يهدف في جوهره إلى شرعنة الاحتلال تحت غطاء جديد، وأنه يتنافى مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، كما أنه يخالف المادة 20 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، التي تنص بوضوح على حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بحرية واختيار نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي دون تدخل خارجي.

وأضاف أن هذه الخدعة المغربية – على حد وصفه – تمثل إهانة للمنطق والعقل، وخرقا سافرا لكل قرارات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ذات الصلة، فضلا عن تناقضها مع كل مخططات التسوية المعترف بها دوليا.

وفي هذا السياق، شدد رماتو يوسف على أن الشعب الصحراوي، الذي صمد خمسين سنة في وجه الاحتلال المغربي، يستحق اليوم دعما دوليا أكبر من أي وقت مضى، لأن نضاله يمثل امتدادا لتاريخ طويل من كفاح الشعوب الإفريقية ضد الاستعمار وهيمنة القوى الأجنبية.

وأكد أن واجب التضامن لا يقع على عاتق الدول الإفريقية فحسب، بل أيضا على عاتق المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللذان يتحملان مسؤولية أخلاقية وقانونية في تسريع إنهاء هذا العار الاستعماري القديم.

وفي السياق ذاته، أكد المستشار الخاص لرئيس الجمهورية الصحراوية المكلف بالموارد الطبيعية والمسائل القانونية ذات الصلة، أبي بشرايا البشير، أن جبهة البوليساريو لن تدخر جهدا في الدفاع عن حقوق الشعب الصحراوي وسيادته على موارده الطبيعية، استنادا إلى حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

وأوضح الدبلوماسي الصحراوي، خلال محاضرة ألقاها بجامعة كاستيا لا مانتشا في مدينة طليطلة الإسبانية، أن مسؤولية الاتحاد الأوروبي في حالة الجمود والانسداد التي تعرفها عملية التسوية الدولية في الصحراء الغربية ليست عرضية، بل مباشرة، لأنها ناتجة عن الانتهاك المتكرر والمتعمد لأحكام محكمة العدل الأوروبية، من خلال توقيع اتفاقيات مع المغرب تشمل الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية.

تواطؤ أوروبي

وأضاف أبي بشرايا أن هذه الممارسات الأوروبية وجهت إشارات سلبية إلى المغرب، شجعته على التمادي في تعنته وعرقلة جهود الأمم المتحدة ومبعوثيها إلى المنطقة، مؤكدا أن الإصرار الأوروبي، تحت ضغط وتشجيع واضحين من فرنسا، على الاستمرار في نهب ثروات الشعب الصحراوي بالتعاون مع الاحتلال المغربي، أسهم بشكل كبير في تمويل الاحتلال وتعزيز أبعاده الاقتصادية والاستيطانية. واعتبر أن هذا التواطؤ الأوروبي لا يمثل فقط إخلالا بمسؤوليات الاتحاد السياسية والأخلاقية، بل يشكل انتهاكا صريحا للقانون الأوروبي نفسه الذي قضت محكمة العدل الأوروبية بوجوب احترامه في أحكامها المتكررة حول الصحراء الغربية.

وشدد المسؤول الصحراوي على أن الانتهاك السافر والواضح للمسار الديمقراطي من قبل المفوضية الأوروبية، وسعيها إلى فرض الأمر الواقع عبر توقيع اتفاقيات جديدة مع المغرب تشمل الأراضي الصحراوية المحتلة، يمثل دليلا إضافيا على أن الاتحاد الأوروبي اختار بوعي مسارا يخدم أجندة الاحتلال المغربي على حساب مبادئ الشرعية الدولية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

وأوضح أن جبهة البوليساريو، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي، تتابع عن كثب هذه التطورات وستواصل كفاحها السياسي والدبلوماسي والقانوني من أجل حماية الثروات الوطنية واستعادة السيادة الكاملة على الأرض، مؤكدا أن مصير الاتفاقيات غير الشرعية التي يبرمها الاتحاد الأوروبي مع المغرب لن يكون أفضل من سابقاتها التي أبطلتها محكمة العدل الأوروبية في أكثر من مناسبة، وآخرها في أكتوبر 2024.

وفي ختام مداخلته، شدد أبي بشرايا على أن جبهة البوليساريو ماضية في الدفاع عن حقوق الشعب الصحراوي بكل الوسائل المشروعة، سواء عبر المؤسسات الدولية أو أمام المحاكم الأوروبية، لأن الصحراء الغربية ليست مجرد ملف سياسي، بل قضية حرية وعدالة وكرامة إنسانية، تتطلب من المجتمع الدولي موقفا واضحا يضع حدا لسياسة الكيل بمكيالين، وينهي آخر أشكال الاستعمار في القارة الإفريقية.

وهكذا تتكامل المواقف الإفريقية والدولية والحقوقية في تأكيدها أن تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية لم تكتمل بعد، وأن استمرار الاحتلال المغربي، المدعوم من قوى دولية تتغاضى عن القانون، يشكل وصمة في جبين المجتمع الدولي، ما لم يتم تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير والاستقلال، وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

العدد 5620 - الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 م الموافق لـ6 جمادى الأولى 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEWS

السؤال الذي يفضح دولتين عربيتين..

من يمـوّل إبــادة الفلسطينيين؟

سلمى عماري

العالم يشــاهد، لكن من يحاسب؟ قد تبدو هذه العبارة مناســبة لوضعها في مقدمة تقرير أعدته المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية، فرانسيسكا ألبانيزي، الذي يكشف المســتور حول التواطــؤ الدولي مع آلــة القتل الإســرائيلية في غزة. التقرير يضع نحو 60 دولة في دائرة الاتهام بالمشــاركة فــي جريمة الإبادة الجماعية، ســواء عبر تزويد الاحتلال الصهيوني بالسلاح والذخيرة، أو من خلال الدعم الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي الذي يمنحها الحصانة من أي مساءلة.

المشهد الذي ترسمه الوثيقة الأممية قاتمٌ ومروّع؛ فالمجازر لم تكن وليدة القوة العسكرية وحدها، بل ثمرة شبكة دعم دولي منظَّم جعلت من الدم الفلسطيني وقودا لمعادلات جيوسياسية وأنظمة مصالح لا تعرف الرحمة.

ناصر يقين داوود

وفي قراءة تحليلية لهذا الواقع، يرى المحلل السياسي الفلسطيني ناصر يقين داوود، في تصريح خصّ به «الأيام نيوز»، أن ما يجري «ليس حربا على غزة، بل امتحان أخلاقي فشلت فيه الإنسانية. فحين تُقصف المستشفيات ويُحاصر الأطفال ويُمنع الدواء والغذاء، ثم تصمت الأمم المتحضّرة، فإننا أمام تواطؤ دولي يرقى إلى مرتبة الشراكة في الجريمة.»

ويضيف داوود: «إن دماء أطفال غزة لا تسقط فقط بصواريخ «إسرائيل»، بل أيضا بأياد تُصافح القاتل وتُوقّع معه صفقات السلاح والتجارة تحت شعارات كاذبة عن (السلام). هذه ليست سياسة، بل سقوط أخلاقي عالمي يضع كل من دعم الاحتلال في موقع المتهم أمام التاريخ والضمير الإنساني».

مسؤولية الدول الثالثة في دعم آلة الإبادة في غزة

يشير تقرير المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة إلى أنّ ما يجري في قطاع غزة يتجاوز حدود النزاع العسكري التقليدي ليصل إلى مستوى جريمة الإبادة الجماعية، وفق توصيف القانون الدولي. وتُحمّل المقرّرة نحو ستين دولة مسؤولية المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في هذه الجريمة من خلال دعمها العسكري والاقتصادي والدبلوماسي لـ«إسرائيل». فقد ساهمت هذه الدول في تزويد «إسرائيل» بالأسلحة والذخائر المتطورة والتقنيات العسكرية الدقيقة، مما مكّنها من توجيه ضربات مدمّرة ضد المدنيين الفلسطينيين ومرافقهم الحيوية.

وفي هذا الإطار، يُوضّح المحلل السياسي الفلسطيني ناصر يقين داوود أن «إسرائيل» لم تكن لتتمكّن من تنفيذ هذه الحملة العسكرية غير المسبوقة لولا الدعم الغربي المتواصل، الذي وفّر لها الأدوات العسكرية والسياسية لتبرير جرائمها تحت ذريعة الدفاع عن النفس". ويضيف أن استمرار تدفّق الأسلحة رغم التحذيرات الأممية يعكس "تواطؤا مفضوحا يتعارض مع التزامات الدول الموقّعة على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948".

كما يسلّط التقرير الضوء على البعد المالي لهذا الدعم، حيث تشير المقرّرة إلى أن اقتصادات بعض الدول باتت متشابكة مع اقتصاد الاحتلال من خلال الاستثمارات المشتركة وتمويل مشاريع «إسرائيلية» مرتبطة بالمجهود الحربي. وهنا يُعلّق داوود قائلا إن "التمويل الخارجي الذي تحصل عليه «إسرائيل» من حلفائها لا يُستخدم في التنمية أو البحث العلمي كما يُروّج له، بل يُعاد توجيهه لتعزيز قدراتها العسكرية وشراء المزيد من الأسلحة التي تُستخدم في تدمير غزة". ويُضيف أن "هذه الشبكة من المصالح المالية تُحوّل الاحتلال إلى صناعة عالمية تُدر أرباحا على شركات السلاح، وتُنتج في المقابل آلاف الضحايا الفلسطينيين".

أما في الجانب الدبلوماسي، فيوضح التقرير أن الحماية السياسية التي تمنحها بعض الدول لـ«إسرائيل» في مجلس الأمن ومؤسسات الأمم المتحدة ساهمت في عرقلة أي تحرك دولي لوقف العدوان أو محاسبة المسؤولين عنه. ويُشدّد ناصر يقين داوود على أن "استخدام حق النقض من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لإفشال قرارات وقف إطلاق النار يمثل شراكة سياسية في الجريمة، لأن الصمت أو الحماية القانونية توازي المشاركة الفعلية في القتل".

ويرى أن ازدواجية المعايير الغربية في التعاطي مع الملف الفلسطيني تقوّض مصداقية النظام الدولي، إذ "تُفرض العقوبات بسرعة على دول تُتّهم بانتهاكات أقل خطورة، بينما تُكافأ «إسرائيل» على جرائم موثّقة بالصوت والصورة".

ويختتم داوود تحليله بالتأكيد على أن "مسؤولية المجتمع الدولي ليست فقط في وقف تصدير السلاح لـ«إسرائيل»، بل في إعادة النظر في منظومة العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تغذّي آلة الإبادة. فكل دولار يُحوّل، وكل صفقة تُوقّع، هي رصاصة تُطلق على جسد طفل فلسطيني في غزة".

الدور الاقتصادي العربي.. بين التطبيع والتواطؤ الصامت

يرى تقرير المقرّرة الخاصة أنّ التورط في جريمة الإبادة لا يقتصر على القوى الغربية التقليدية، بل يمتد إلى دول عربية ساهمت، عبر التعاون الاقتصادي والتجاري مع «إسرائيل»، في دعم اقتصاد الاحتلال، وبالتالي في تمكينه من مواصلة جرائمه. وقد أشار التقرير إلى أن بعض هذه الدول، ومنها المغرب والإمارات، واصلت علاقاتها الاقتصادية مع «إسرائيل» رغم تصاعد حجم الدمار والمجازر في غزة.

ويقول المحلل السياسي ناصر يقين داوود إن "التطبيع الاقتصادي في ظل استمرار المجازر يمثل خيانة صريحة للقضية الفلسطينية، لأنه يمنح الاحتلال غطاء اقتصاديا ومعنويا في لحظة يُفترض فيها أن يُعزَل دوليا". ويُضيف أن "كل اتفاق تجاري أو استثماري بين «إسرائيل» ودولة عربية، كما هو الحال في المغرب والإمارات، يُترجم عمليا إلى دعم مباشر لاقتصاد الاحتلال، لأن هذه الأموال تُستخدم لتعزيز البنية التحتية العسكرية وتمويل المشاريع المرتبطة بالمستوطنات".

ويبيّن التقرير أن اتفاقيات التطبيع فتحت الباب أمام تبادل تجاري واسع يشمل قطاعات حساسة مثل التكنولوجيا والطاقة والزراعة والأمن السيبراني، وهي المجالات التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد «الإسرائيلي».

ويُحذر داوود من أن "هذه العلاقات تُسهّل لـ«إسرائيل» نقل التكنولوجيا والموارد التي تُستغل في مراقبة الفلسطينيين والتحكم في حياتهم اليومية، بما يُعمّق منطق الاحتلال بدل تفكيكه". ويضيف أن "التطبيع ليس جسر (سلام) كما يُروَّج له، بل جسر لتمويل الاحتلال، يُعيد دمجه في المنطقة على حساب الدم الفلسطيني".

من جهة أخرى، يُشير التقرير إلى أن استمرار التعاون الاقتصادي العربي مع «إسرائيل» يُضعف موقف الدول المناصرة للقضية الفلسطينية ويُعطي انطباعا دوليا بأن العالم العربي تخلى عن مبدئية القضية مقابل مصالح اقتصادية ضيّقة.

وهنا يُصرّح ناصر يقين داوود بأن "التناقض بين الخطاب السياسي العربي الذي يُعلن دعم فلسطين والممارسة الاقتصادية التي تُغذّي الاحتلال يُشكّل أزمة أخلاقية وسياسية خطيرة، خصوصا حين تأتي من دول مثل المغرب والإمارات اللتين تواصلان مشاريع التطبيع في ذروة المأساة الإنسانية بغزة".

ويُضيف أن "«إسرائيل» تستفيد من هذا التناقض لتُظهر نفسها كشريك شرعي في المنطقة، بينما تستمر في قصف غزة وحصارها".

ويرى داوود أنّ المطلوب من الدول العربية اليوم هو تبنّي استراتيجية اقتصادية مضادة، تقوم على مقاطعة الاحتلال ودعم مشاريع فلسطينية مستقلة تُعيد الحياة إلى الاقتصاد المحلي في غزة والضفة. ويختم تصريحه بالقول: "إن كسر دائرة الإبادة لا يتحقق بالشعارات، بل بخطوات ملموسة تبدأ بوقف كل أشكال التعاون الاقتصادي والتجاري مع «إسرائيل»، فكل صفقة تطبيع، سواء كانت في الرباط أو أبوظبي، هي طعنة جديدة في جسد فلسطين".

يُبرز تقرير فرانسيسكا ألبانيزي أن الإبادة الجماعية في غزة ليست فعلا منفردا لـ«إسرائيل»، بل جريمة دولية متكاملة الأركان ساهمت فيها دول كثيرة، بعضها بالسلاح، وبعضها بالمال، وبعضها بالصمت. ومن خلال تحليلاته، يؤكد ناصر يقين داوود أن "السكوت العربي والدولي عن هذه الجريمة لا يقلّ خطورة عن المشاركة فيها، لأن الصمت يُشجّع الجلاد ويُضعف الضحية". ويرى أن العدالة للشعب الفلسطيني تمرّ عبر تفكيك منظومة التواطؤ العالمية التي جعلت من الاحتلال مشروعا اقتصاديا وسياسيا مستداما.

وفي ختام تصريحه، يشدد داوود على أن "التحرّك الحقيقي يبدأ حين تتوقف الدول عن تمويل الاحتلال وتبدأ في تمويل الحرية"، مؤكدا أن القضية الفلسطينية ستظل اختبارا أخلاقيا للمجتمع الدولي، وأن "الذين دعموا الإبادة سيُذكرون في التاريخ كشركاء في الجريمة، لا كوسطاء للهدنة".

صـــورة الـغـرب الـنـزيـــه تـنـهـار..

أوروبـــا تُطـــارد قـــادتها الـفـاسدين

سهام سعدية سوماتي

في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجمهورية الخامسـة، دخـل الرئيـس الفرنسـي السـابق نيكولا سـاركوزي، ثلاثاء الأسـبوع الماضي، سجن «لاسـانتيه» الباريسـي، بعد صدور حكـم قضائي يقضي بسـجنه 5 سـنوات لإدانته بتلقي تمويل غير قانوني من ليبيا خلال حملته الانتخابية لعام 2007.

القضيـة أثـارت جـدلا واسـعا داخل فرنسـا وخارجهـا، كونها المـرة الأولى منذ الحـرب العالمية الثانيـة التي يدخل فيها رئيس فرنسـي السـجن. كما أعادت النقاش حول الفساد في أوروبا إلى الواجهة، إذ تظهر الوقائع أنه خـلال العقدين الأخيرين خضع أكثر من عشـرة رؤسـاء وحكومات للتحقيق أو المحاكمة بتهم تتعلق بالرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس، ما يبرز أن أوروبا، رغم سـمعتها كرمز للشـفافية، ليست بمنأى عن الفضائح السياسية.

في إسـبانيا، شهدت البلاد سـنة 2018 فضيحة كبرى أسـقطت رئيـس الحكومة المحافـظ ماريانو راخوي بعـد تقديم الحزب الاشـتراكي مذكرة حجب الثقـة، عقب إدانة حزب الشـعب في قضية الفسـاد المعروفـة بـ»غورتيل». وحكمـت المحكمة على 29 متورطا بالسـجن مجموع أحكامهم 351 سـنة، بينهم قياديون فـي الحزب الحاكم، كما ألزمتـه بأداء غرامة ماليـة قدرهـا 245 ألف يورو بسـبب اسـتفادته من الأموال المحصلة بطريقة غير شرعية.

وفي سلوفاكيا، هزّ اغتيال الصحافي الاستقصائي يان كوتشياك وخطيبته عام 2018 البلاد بعد تحقيقاته حول صلات مشـبوهة بين المافيا الإيطالية وساسـة مقربيـن من رئيـس الحكومة. أسـفرت الجريمة عن احتجاجات واسـعة أدت إلى اسـتقالة رئيـس الوزراء روبرت فيكو ووزير الداخلية، ثم استقال رئيس الشرطة بعد مقاومة قصيرة، في محاولة لإقناع الرأي العام بأن رموز الفساد ستسقط واستعادة ثقة الشارع.

أما فـي رومانيا، فقد اندلعت احتجاجات عارمة سنة 2015 بعد حريق ملهى ليلي في بوخارست أسفر عـن وفاة أكثر مـن 60 شـخصا، مما فجّـر الغضب الشعبي ضد الطبقة السياسية المتهمة بالفساد وأجبر رئيس الحكومة الاشـتراكي الديمقراطـي فيكتور بونتا على الاستقالة بعد خضوعه لتحقيقات في قضايا تزوير وتبييض أموال.

ماذا تعرف عن فضائح برسلكوني و «الصناديق السوداء»؟

في إيطاليا، يبقى سـيلفيو برلوسـكوني أحد أبرز رموز الفساد السياسـي، إذ تولى رئاسة الحكومة ثلاث مرات بين عامي 1994 و2011، وواجه سلسـلة طويلة مـن المحاكمات. أديـن نهائيا مرة واحـدة فقط عام 2013 فـي قضية تهرب ضريبي، فحُظـر عليه تولي أي منصب عـام لمدة خمس سـنوات، لكنه عـاد لاحقا لمواصلة نشـاطه السياسـي. حُكم عليه بالسجن أربع سـنوات، أُلغي منها ثلاث بموجـب عفو، أمضى العام الأخير في القيام بأعمال ذات منفعة عامة.

وفي ألمانيا، دفع المستشـار الأسبق هيلموت كـول غرامـة مالية كبيرة عـام 1999 إثـر فضيحة «الصناديق السوداء» في حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، بينما اسـتقال الرئيس كريستيان وولف عام 2012 بعد اتهامه باستغلال النفوذ لتلقي قرض منخفض الفائدة مـن صديق ثري، وأبـرأه القضاء لاحقا عام 2014.

أما في بريطانيـا، فقد كشـفت صحيفة «ديلي تلغراف» عام 2009 فضيحة واسـعة حول مخالفات في فواتير نفقات النواب، شملت أكثر من نصف أعضاء البرلمان، إذ صُرفت الأموال العامة على أمور شـخصية تافهة، ما أدى إلى استقالات بارزة بينها وزيرة الداخلية جاكلين سميث ورئيس مجلس العموم مايكل مارتن، إضافة إلى صدور أحكام بالسجن ضد سبعة برلمانيين.

في سـلوفينيا، أُقيل رئيس الوزراء المحافظ يانز يانسا عام 2013 بعد اتهامه بمخالفات ضريبية وتلقي رشـاوى خلال فترة حكمه السابقة، بينما اضطر رئيس الوزراء التشـيكي بيتر نيكاس للاستقالة في نفس العام بسبب فضيحة فساد وسوء استخدام السلطة. أما في بلجيكا، فقد قدم رئيس الوزراء إيف لوتيرم اسـتقالته عام 2008 إثـر فضيحة «فورتيسـغيت»، بعد اتهامه بالتدخل في قرارات المحكمة لإنقاذ بنك من الإفلاس، قبل أن تتم تبرئته لاحقا.

«أبطال» الفساد في فرنسا.. رؤساء ووزراء

في فرنسـا، شـكل دخول الرئيس السابق نيكولا سـاركوزي السـجن حدثا غير مسـبوق، لكنه لم يكن السياسـي الفرنسـي الوحيد الذي واجه القضاء. فقد أُدين الرئيس الراحل جاك شـيراك عام 2011 بالسـجن مع وقف التنفيذ لمدة سـنتين في قضية «الوظائف الوهمية» خلال فترة رئاسـته لبلديـة باريس، إذ اتُهم بتوظيف أشـخاص برواتـب ممولة من المـال العام لخدمة حملاته السياسـية. وبما أن شـيراك كان يبلغ نحـو 79 عامـا وقـت المحاكمة، اكتفـت المحكمة بالحكم مـع وقف التنفيذ دون تنفيذ السـجن فعليا. مثلت هـذه المحاكمة سـابقة تاريخية في فرنسـا، إذ كانـت المـرة الأولى التـي يُدان فيها رئيس سـابق للجمهورية بعد انتهاء ولايته.

وفي نفس السياق، أدين رجل الأعمال برنار تابي، الذي شـغل منصب وزير المدينة عامي 1992 و1993 ضمـن الحكومة الاشـتراكية بقيادة بييـر بيريغوفوا، في عام 1995 بالسـجن لمـدة عامين، منها عام واحد نافذ، ومنع من الترشـح للمناصب العامة لمدة ثلاث سـنوات، بتهمة التواطؤ في الفسـاد ورشوة الشهود في قضية مباراة كرة القدم المزورة بين نادي مارسيليا وفالنسـيان عام 1993. وعقب رفض المحكمة العليا طلب الطعن، دخل تابي سـجن لوين في فبراير 1997، وأُفرج عنه في يوليو من نفس السـنة قبل أسـبوعين من انتهاء محكوميته.

كما واجه الوزير الأسـبق كلود غيون القضاء في مناسبتين؛ الأولى عام 2017 بعد إدانته باختلاس أموال عامة أثناء توليه وزارة الداخلية، والثانية عام 2025 في قضيـة التمويل الليبي لحملة سـاركوزي الانتخابية، إذ حُكم عليه بالسجن ست سنوات، لكنه لن يدخل السجن مجددا بسبب حالته الصحية. أما رئيس الوزراء السابق فرانسـوا فيون، فقد أكدت محكمة التمييز الفرنسـية عام 2024 إدانته في قضيـة «الوظائف الوهمية» التي منحـت بموجبها زوجتـه راتبا من المـال العام دون أن تـؤدي أي عمـل فعلي، وهي الفضيحـة التي هزت المشهد السياسي خلال حملته الرئاسية عام 2017.

ولم يسلم وزير الميزانية الأسبق جيروم كاهوزاك مـن المحاسـبة، إذ أُدين عـام 2016 بالسـجن ثلاث سنوات نافذة بتهمة تبييض الأموال والتهرب الضريبي بعد انكشـاف امتلاكه حسابا سـريا في سويسرا، رغم إشرافه على محاربة التهرب الضريبي.

رغم حـرص أوروبا على الترويـج لصورتها كمنارة للشـفافية والديمقراطية، تكشـف الوقائع عن واقع مختلف تماما. فالقارة التي تقدم نفسـها كقدوة في الحكم الرشـيد والمسـاءلة تعج بالفضائح السياسية والماليـة في أعـلى هرم السـلطة. خلـف الواجهات اللامعـة للمؤسسـات الأوروبيـة تتوارى شـبكة من المصالح والنفوذ والمال، تُدار أحيانا بنفس الأسـاليب التي تنتقدها في غيرها من الدول.

لقد أثبتت محاكمات ساركوزي ومن سبقه ومن سيأتي بعده أن أوروبا ليست بتلك الطهارة التي تدّعيها، وأن الفسـاد ليس حكرا على العالم الثالث كما تحب أن توهم الآخرين، فبينما تتحدث العواصم الأوروبية عن قيم النزاهة والحوكمة، تغرق هي الأخرى في مستنقع الفضائح، لتتآكل تدريجيا الصورة التي طالما تغنّت بها القارة العجوز كرمز للنزاهة والديمقراطية.

أقرب ما يكون إليك..

الأيام NEW

https://elayemnews.dz

شجرة واحدة تُعيد بعث السدّ الأخضر..

هكذا بـــدأت الحكـايـــة

نيسيا قرشي

في الخامس والعشرين من أكتوبر 2025، كتبت الجزائر فصلا جديدا في تاريخها البيئي، بزراعة أكثر من مليون شجرة خلال 12 ساعة فقط، في رسالة تقول إن الجزائر التي التهمت النيران غاباتها في صيف 2021، قادرة على النهوض من رمادها لتصنع مستقبلا أخضر يليق بها.

والمشروع الحلم الذي تجسد على أرض الواقع بدأت فكرته بشجرة واحدة زرعها ناشط بيئي يسمى فؤاد معلى أمام بيته الواقع بحي الباطوار بـولاية باتنة في 2013 ، ثم بعد مرور نحو 12 عاما تحوّلت إلى حلم وطني تحقق عبر 58 ولاية، سعيا لتحويل الجزائر إلى جنة خضراء وإعادة إحياء مشروع السد الأخضر الذي أطلق في سبعينيات القرن الماضي.

القصة انطلقت عندما أنشأ الناشط البيئي معلى صفحة على فيسبوك تحت اسم «أمام كل بيت شجرة»، والتي صارت لاحقاً جمعية وطنية تعرف باسم «الجزائر الخضراء»، يتابعها اليوم أكثر من مليون جزائري.

هكذا كانت انطلاقة مبادرة «الجزائر الخضراء»، التي تحولت من فكرة بسيطة على مواقع التواصل الاجتماعي إلى أكبر حملة تشجير في تاريخ البلاد، تعيد وصل الماضي بالحاضر، وتفتح صفحة جديدة في العلاقة بين المواطن والدولة.

ما بدأ كفعل فردي بسيط لمقاومة الجفاف وتحسين المحيط، تحول مع مرور السنوات إلى حركة بيئية ملهمة، قادت فؤاد إلى غرس آلاف الأشجار، وتنظيم حملات تطوعية امتدت إلى ولايات أخرى، قبل أن تحتضن الدولة المشروع وتوفر له الدعم المؤسساتي.

فقد أعلن وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ياسين وليد، عن تنظيم أكبر حملة تشجير في تاريخ الجزائر بالشراكة مع جمعية الجزائر الخضراء، مستنفرة كل الإمكانيات من شتلات ولوجستيك وتنسيق ميداني، وسط مشاركة واسعة من وزارات وقطاعات أخرى في مشهد يعكس تحول الوعي البيئي إلى سياسة دولة.

السد الأخضر يبعث من جديد

تجاوزت حملة «الجزائر الخضراء» فكرة الغرس الرمزي، فهي تمثل في جوهرها استمرارًا لمشروع السد الأخضر الذي أطلقه الرئيس الراحل هواري بومدين في سبعينيات القرن الماضي، لوقف زحف الرمال شمالا، والذي يمتد على طول 1700 كيلومتر وعرض يزيد عن 20 كيلومترًا.

ساهم المشروع حينها في نشوء 400 قرية نموذجية جديدة، ووفّر آلاف فرص العمل، لكنه تعثر بعد وفاة بومدين وتوقّف استكماله لعقود، قبل أن تُطلق الدولة عام 2012 دراسات لإعادة تأهيله ضمن المخطط الوطني 2020–2030.

المشروع الذي أُعتبر واحدا من أكبر المشاريع البيئية في إفريقيا والعالم العربي آنذاك، تسعى الجزائر اليوم إلى إعادة إحيائه بروح جديدة ومبدأ أساسه العلم والوعي الشعبي.

في هذا السياق، يرى خبير البيئة والتنمية المستدامة، دراجي بلوم علقمة في تصريح لـ»الأيام نيوز» أن مبادرة الجزائر الخضراء تعيد إحياء فلسفة السد الأخضر بروح القرن الحادي والعشرين، حيث يجتمع المواطن والدولة والقطاع الخاص في معركة واحدة ضد التصحر والتغير المناخي.

ويضيف بلوم أن المميز في هذه المبادرة اعتمادها على اختيار علمي للشتلات حسب طبيعة كل منطقة، مما يجعلها أكثر فعالية واستدامة من التجارب السابقة.

وبهذا المفهوم تشكل الجزائر الخضراء حلقة وصل بين الماضي والمستقبل فهي تحيي إرث السد الأخضر وتطوره إلى مشروع وطني حديث يزاوج بين البيئة والعلم والمواطنة.

من مبادرة فردية إلى وطنية شاملة

مبادرة فؤاد معلى لاقت إقبالا شعبيا واسعا جعل الدولة تحتضن المبادرة وتُسخّر لإنجاحها كل الإمكانيات اللازمة، فوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بالتنسيق مع المديرية العامة للغابات وجمعية «الجزائر الخضراء»، تبنّت هذه الحملة التي تعدّ الأكبر في تاريخ الجزائر، والتي سجلت مشاركة عدة قطاعات وزارية، من بينها وزارة الاتصال ووزارة البريد والمواصلات والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التي دعت المستثمرين للمساهمة في الحملة، معتبرة أن الاستثمار في البيئة هو استثمار في المستقبل.

من جهتها، ترى الخبيرة البيئية، بسمة بلبجاوي في تصريح لـ»الأيام نيوز»، أن التحول الحقيقي في الجزائر الخضراء هو إشراك كل فئات المجتمع، من الأطفال والطلاب إلى المؤسسات، في مشروع وطني طويل الأمد يربط بين الوعي البيئي والحماية من التغيرات المناخية.

وقالت في السياق: «إذا استمر هذا النسق التشاركي، يمكن أن تتحول المبادرة إلى مدرسة مواطنة جديدة ترسخ فكرة أن حماية الأرض مسؤولية جماعية.»

وحول احتضان الدولة للمشروع، أضافت بلبجاوي، أنّ تبني الدولة لهذه المبادرة في هذا التوقيت بالذات يعكس إدراكا عميقا للنداءات العالمية لمواجهة تغير المناخ، واستجابة لتحديات محلية ملحة مثل الجفاف وتدهور الأراضي.

وتابعت قائلة «إنّها جزء أساسي من استراتيجية وطنية شاملة تعتبر البيئة ركيزة للأمن القومي والتنمية المستدامة، وتمثل التزام الجزائر بتعهداتها الدولية تحت مظلة اتفاقية باريس للمناخ.»

وفي السياق ذاته، أوضح بلوم، أن الغرض هو رفع درجة الوعي البيئي لدى المواطنين بمشاركة كل مكونات المجتمع في غرس الأشجار ما قد ينمي ثقافة الحفاظ على البيئة والمسؤولية الجماعية، ناهيك عن كون هذه المبادرة وسيلة تعليمية جد فعالة لعملية ترسيخ وتعزيز المواطنة البيئية، بالإضافة إلى فتح مجالات لاقتصاد جديد يتمثل في السياحة البيئية، الصناعات الخشبية المستدامة، مشاريع الطاقة النظيفة.

تشجير مدروس علميا

ما يميز هذه الحملة الوطنية هو الدقة في التخطيط والتوزيع الجغرافي، حيث تم في قسنطينة زراعة أكثر من 17 ألف شجرة في يوم واحد، بينما غرست المدية 30 ألف شجرة، والجزائر العاصمة خصصت 12 ألف شجرة.

وفي الجنوب، زُرعت أنواع مقاومة للجفاف مثل الأكاسيا والشجيرات التحريشية، في حين اختير الصنوبر الحلبي والبلوط للمناطق الجبلية، والزيتون في السهول، وأشجار الزينة داخل المدن لتحسين جودة الهواء.

من جهته، أوضح رئيس المنظمة الوطنية الجزائرية للبيئة، سفيان عفان، أن هذا التنوع يمثل انتقال الجزائر من مرحلة الانفعال البيئي إلى مرحلة التفاعل مع البيئة، حيث يتم التعامل مع الغطاء النباتي كمنظومة متكاملة لا كرمز عاطفي فقط.

وأكد أن هذه الإستراتيجية تضع الجزائر في موقع متقدم في مواجهة تحديات التغير المناخي بالاعتماد على مقاربة علمية تجمع بين البيئة والاقتصاد والمجتمع.

وحول نجاح المبادرة أرجع الخبير البيئي بلوم سبب ذلك إلى قدرتها على التحول من حملة ظرفية إلى برنامج وطني مؤسساتي مستدام من خلال إعداد خطة وطنية شاملة للتشجير وتحديد الأهداف السنوية بالاستناد إلى قاعدة بيانات رقمية دقيقة لمتابعة مراحل الغرس.

ووفق المتحدث «من الضروري إنشاء هيئة تنسيق وطنية تجمع بين وزارات البيئة، الفلاحة، الداخلية، والتعليم العالي لتوحيد الجهود وكذا استخدام وسائل رقمية حديثة.»، أمّا الخبيرة في البيئة بلبجاوي، أوضحت أنّه لانتقال المبادرة من حيز التصور إلى واقع ملموس، يجب أن يتم اختيار النباتات بذكاء بناء على المناخ، بالإضافة إلى تدعيمها بأنظمة ري مبتكرة تعتمد على كفاءة استخدام المياه، وكذا الاستناد إلى خبرات المراكز البحثية الوطنية والدولية لمراقبة النمو وتقييم الأثر.

كيف تستمر مبادرة «الجزائر الخضراء»؟

لضمان عدم تكرار الإخفاقات التي عرفتها مشاريع التشجير السابقة، أوضح دراجي أن النجاح مرهون بالزخم التطوعي والإعلامي، ما يجعلها عرضة للتراجع إن لم تدعم بمخططات مؤسساتية وتمويل مباشر وبصفة دائمة، وأن الوقت قد حان للانتقال من مرحلة الحملات الظرفية إلى برنامج وطني مؤسساتي مستدام.

كما أوضحت بلبجاوي، أن المشروع بحاجة إلى إنشاء صندوق وطني للبيئة يمول من خلال آليات تمويلية تجمع بين الميزانية الحكومية ومساهمات القطاع الخاص عبر مسؤولية الشركات الاجتماعية، وإصدار سندات خضراء يمكن أن توفر تمويلا مستداما.

لم يقتصر دور المبادرة على البيئة، بل شكلت أداة لترسيخ قيم المواطنة البيئية وخلق فرص لاقتصاد جديد، وفي هذا السياق شدد عفان على البعد الاجتماعي للمبادرة موضحًا أن مبادرة «الجزائر الخضراء» تتميز بكونها أوسع نطاقا وأكثر تنظيما وتخطيطا، وتركيزها على إشراك المجتمع المدني في عملية الرقابة الشعبية البيئية.

من جهته، أكد دراجي أن مثل هذه المبادرات ليست فقط عملا بيئيا بل هي مدرسة للمواطنة البيئية، تساهم في غرس قيم الوعي والمسؤولية والحب للطبيعة، مما يمهد لبناء مجتمع أكثر وعيا واستدامة.

فكرة المشروع بدأت قصتها من شجرة واحدة غرست في حي شعبي بباتنة، لتشمل مع مرور الوقت مختلف ولايات الوطن تحت مُسمى مبادرة «الجزائر الخضراء» التي أكدّت أن الحلم بمكن تحقيقه حين تلتقي الإرادة الشعبية بـ الدعم المؤسساتي والرؤية العلمية، وبالتالي المبادرة ليست حملة موسمية، بل يجب أن تؤسس لبداية عهد بيئي جديد يعيد للسد الأخضر مجده، وللوطن أنفاسه، ويمنح الأجيال القادمة بيئة خضراء.

العدد 5620 - الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 م الموافق لـ 6 جمادى الأولى 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

أحمد خرصي يفوز بجائزة أكاديمية الملك سلمان العالمية..

عندما تتحدث الآلة بلغة الضاد

سهام سعدية سوماتي

حصد الباحث الجزائري الدكتور أحمد ميلود أحمد خرصي جائزة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في دورتها الرابعة لعام 2025، ضمن فرع حوسبة اللغة العربية وخدمتها بالتقنيات الحديثة (فئة الأفراد)، تقديرا لإسهاماته المتميزة في تطوير أنظمة رقمية متقدمة لخدمة اللغة العربية.

وطوّر الدكتور خرصي أكثر من 30 نظامًا حاسوبيًا عمليًا ضمن مشروعه الرائد «أنظمة بلقيس»، شملت أدواتٍ للتشكيل الآلي، والتحويل النصي إلى الصوتي، والتصحيح الإملائي والصوتي، واكتشاف الكيانات، وتصحيح التلاوة، كما ساهم في بناء مدونات لغوية حاسوبية عربية تُعد موردًا تطبيقيا نادرا.

ونشر الباحث الجزائري أكثر من 15 دراسة علمية في مجلات محكمة ومؤتمرات دولية، وشارك في تطوير محرك بحث للمكتبة الشاملة مفتوح المصدر، ومنصة مجلات رقمية متكاملة، جامعا بين البحث العلمي العميق والتطبيق البرمجي لخدمة اللغة العربية.

ويُعد هذا التتويج اعترافا بجهوده الريادية في توظيف التقنيات الحديثة لتعزيز حضور اللغة العربية في المجال الرقمي، وإسهاما جزائريا يُضاف إلى رصيد الإنجازات العربية في خدمة لغة الضاد.

وشملت الدورة الرابعة لعام 2025 أربعة فروع رئيسة، هي: تعليم اللغة العربية وتعلمها، وحوسبة اللغة العربية وخدمتها بالتقنيات الحديثة، وأبحاث اللغة العربية ودراساتها العلمية، ونشر الوعي اللغوي وإبداع المبادرات المجتمعية اللغوية.

وقد جرى تقييم الأعمال المرشحة وفقا لآليات تحكيم دقيقة تُراعي جودة العمل، وعمق أثره، واستدامته، وأُعلنت أسماء الفائزين بعد اكتمال المداولات العلمية والتقارير التحكيمية للجان المختصة التي عملت وفقا لمعايير محددة تتضمن مؤشرات تقيس مدى الإبداع والابتكار، والتميز في الأداء، وتحقيق الشمولية وسعة الانتشار، والفاعلية والأثر المتحقق.

وتقرر منح جائزة المجمع للفائزين وهم: أولا فرع تعليم اللغة العربية وتعلُّمها لفئة الأفراد، مُنحت الجائزة للدكتور محمود محمد عادل محمود البطل، من الولايات المتحدة، لتميُّز إسهاماته في خدمة اللغة العربية، وتنوعت جهوده المبذولة في ميدان تعليم اللغة العربية، مع حضور فاعل ومؤثر في العالم العربي، إذ شملت الجوانب النظرية والتطبيقية المختلفة.

وفي فئة المؤسسات: مُنحت الجائزة لـ(مؤسسة مناهج العالمية)، من المملكة العربية السعودية، لتميُّز إسهاماتها في خدمة اللغة العربية، وفقا لرؤية منهجية متكاملة تسعى إلى تحقيق تعلم فاعل وشامل للغة العربية، من خلال إعداد وثيقة منهجية شكلت الإطار المرجعي لجميع المبادرات التعليمية، وانبثق عنها إنتاج مناهج ووسائل تربوية متنوعة وتطويرها.

وثانيا فرع حوسبة اللغة العربية وخدمتها بالتقنيات الحديثة لفئة الأفراد، حيث مُنحت الجائزة للجزائري الدكتور أحمد ميلود أحمد خرصي.

وفئة المؤسسات: مُنحت الجائزة لـ(مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية)، من المملكة العربية السعودية، لتميُّز إسهاماتها في خدمة اللغة العربية من خلال إنشاء معهد بحثي مختص بالمعالجة الآلية للغة العربية وريادتها، إذ كانت من أوائل المؤسسات التي عملت وطوّرت -على مدى أكثر من ثلاثة عقود- منظومةً متكاملةً من التقنيات اللغوية، شملت بناء قاعدة بيانات صوتية ضخمة، وتطوير نظام للتعرّف الآلي على الكلام باللهجات المحلية، وتصميم أدوات متقدمة في هذا الإطار.

وثالثًا فرع أبحاث اللغة العربية ودراساتها العلمية لفئة الأفراد مُنحت الجائزة بالمناصفة للأستاذ الدكتور رمزي منير بعلبكي، من الجمهورية اللبنانية، لتميُّز إسهاماته في خدمة اللغة العربية، عبر مسيرة أكاديمية تجاوزت أربعة عقود، قدّم إسهاماتٍ نوعيةً جمعت بين العمق التخصصي وسعة الأثر العلمي والثقافي، وأغنى ميدان الدراسات اللسانية والمعجمية والتراث العربي بأبحاث اتّسمت بالدقة والتجديد، وصدر له اثنا عشر كتابًا مؤلَّفًا وثلاثة عشر محرَّرًا ومحقَّقًا، وأكثر من ثمانين بحثًا بالعربية والإنجليزية في مجلات علمية محكَّمة؛ مما رسّخ مكانته في الأوساط الأكاديمية العربية والدولية.

ومُنحت الجائزة أيضًا بالمناصفة للدكتور سعد عبد العزيز مصلوح، من جمهورية مصر العربية، لتميُّز إسهاماته في خدمة اللغة العربية خلال أكثر من خمسين عامًا، جمع فيها بين التأسيس النظري والتطبيق العملي، وألّف أكثر من (33) كتابًا، وترجم (9) أعمالٍ علمية رصينة، ونشر (29) بحثًا محكّمًا، وتميّز مشروعه العلمي بالتأصيل المنهجي والانفتاح على المناهج اللسانية الحديثة، مع المحافظة على أصالة المفاهيم وتوازن الرؤية، وقد ترك أثرًا علميًّا بارزًا في اللسانيات التطبيقية، وتحليل الخطاب، والأسلوبية الإحصائية، وأسهمت كتبه وترجماته -ومنها: ترجمته الرصينة لكتاب: (في نظرية الترجمة: اتجاهات معاصرة)- في تجديد أدوات تحليل النصوص العربية.

وفئة المؤسسات: مُنحت الجائزة لـ(المركز التربوي للغة العربية لدول الخليج)، من الإمارات العربية المتحدة؛ لتميُّز إسهاماته في خدمة اللغة العربية التي تبنّت مشروعًا متكاملًا لتطوير تعليم اللغة العربية، من خلال رؤية استراتيجية وممارسات علمية ممنهجة، تُرجمت إلى مبادرات نوعية شملت تصميم البرامج التعليمية، وإعداد الأدلة المنهجية، وتطوير محتوى يُراعي البيئات اللغوية المتنوعة، خاصةً في الدول الناطقة بغير العربية.

ورابعًا نشر الوعي اللغوي وإبداع المبادرات المجتمعية اللغوية لفئة الأفراد: مُنحت الجائزة للدكتور مازن عبد القادر محمد المبارك، من الجمهورية العربية السورية؛ لتميُّز إسهاماته في خدمة اللغة العربية؛ إذ قدّم مدى عقود طويلة جهدًا متميزًا في خدمة اللغة العربية تحقيقًا وتأليفًا وتأطيرًا فكريًّا، وكان من الرواد المجمعيين الذين أسهموا في الارتقاء بالوعي اللغوي بفضل رؤيته العلمية المتوازنة ومنهجه الذي جمع بين الأصالة والتحقيق والعمل الميداني.

وفئة المؤسسات: مُنحت الجائزة لـ(الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية بالمغرب)، من المملكة المغربية؛ لتميُّز إسهاماته في خدمة اللغة العربية؛ من خلال مبادراته التي جمعت بين العمل الميداني التوعوي والانخراط في النقاشات حول السياسات اللغوية، ليكون فاعلًا محوريًّا في قضايا اللغة والهُوية. ركّز منذ تأسيسه على تعزيز الوعي اللغوي في المجتمع المغربي، بمحاضرات وندوات وملتقيات فكرية، وشارك في صياغة خطاب مجتمعي عن السياسات التي قد تهدد مكانة العربية.

وتهدف هذه الجائزة إلى إبراز ريادة المملكة العربية السعودية في مجالات اللغة العربية، وتعزيز حضورها لدى الناطقين بها وبغيرها، وتشجيع التميز والإبداع في مجالاتها المختلفة، ودعم الجهود الرامية إلى تطوير أدواتها ومناهجها، ورفع مستوى الوعي بأهميتها؛ بوصفها مكوّنًا بارزًا ضمن مكونات الهُوية الثقافية، وموردًا معرفيًّا واقتصاديًّا لمستقبل واعد.

يُذكر أن جائزة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية أطلقت لتكون حدثًا سنويًّا بارزًا ضمن مسارات المجمع: التخطيط والسياسات اللغوية، والحوسبة اللغوية، والبرامج التعليمية، والبرامج الثقافية.

واستطاعت في دوراتها السابقة أن تكرّس قيم التميز والإبداع في العطاء اللغوي، وتُسلط الضوء على النماذج الرائدة من الأفراد والمؤسسات التي تخدم اللغة العربية محليًّا ودوليًّا.

قلعة بني حمّاد..

عاصمة الجبال التي حاورت السماء

راضية زبانة

بالقرب من قمم الهضاب العليا المكسوّة بشجيرات الزيتون والبلوط، وفي حضن الجبال التي تلامس الغيم، تستريح قلعة بني حمّاد كتحفة حجرية تتكئ على قرون من المجد. ليست القلعة مجرّد أطلال صامتة في المسيلة، بل ذاكرةٌ حضارية تتنفّس من بين حجارتها قصة الإنسان الأمازيغي الذي صنع من الصخر دولة، ومن الجبال عاصمة، ومن الجمال فلسفة عمرانية خالدة.

على ارتفاع يزيد عن الألف متر، تتبدّى القلعة كقصيدةٍ معماريةٍ نُحتت فوق الجبل لتروي فصول أول عاصمةٍ أمازيغيةٍ في المغرب الأوسط، حيث امتزجت فيها روح الأرض بقوة الفكرة، وتزاوج الفنّ مع الإيمان، فكانت مدينةً تُشيَّد بالأحلام قبل الطين.

حين أسّسها الأمير حمّاد بن بُلغين سنة 1007 ميلادية، لم يكن يبحث فقط عن حصنٍ يحميه من الأعداء، بل عن فضاءٍ يليق بفكرٍ متوثّبٍ يريد أن يؤسّس لنواة دولةٍ مستقلّةٍ عن الزيريين في القيروان. لذلك اختار موقعًا جبليًا صعب المسالك، مهيب الإطلالة، تحيط به المنحدرات الوعرة والوديان، كأنما أراد أن يجعل من الطبيعة نفسها سورًا حارسًا للسيادة. هناك، بين صمت الصخور وعزلة السماء، وُلدت القلعة مدينةً شاهقة تُطلّ على سهول الحضنة، تتنفّس التاريخ وتغزل من الضباب تاجها الملوكي.

كانت بني حمّاد في أوجها حاضرةً تضجّ بالحياة، تنبض بالأسواق والمساجد والقصور والحدائق المائية. لم تكن مجرّد مركزٍ إداري، بل مختبرًا لجمالٍ معماريٍّ غير مسبوق.

في قلبها ارتفع الجامع الكبير، أحد أضخم المساجد في شمال إفريقيا، بقبابه البسيطة ومنارته المربّعة التي صارت نموذجًا استلهمت منه عمارة بجاية وتلمسان لاحقًا. داخل الجدران المزدانة بالنقوش الهندسية والزخارف الجصية الدقيقة، يتجلّى مزيجٌ فريد بين الأندلسي والمغاربي، بين التقشّف الروحي والترف الجمالي.

وفي بقايا قصر المنار، لا يزال الزائر يلمح أثر النوافير التي كانت تُبرّد هواء الصيف، وجدرانًا كانت يومًا مغطّاةً بالفسيفساء البديعة. كلّ زاويةٍ هنا تحكي عن ذائقةٍ جماليةٍ راقية، وعن وعيٍ حضاريٍّ جعل من العمارة خطابًا فنيًا لا أداةَ سلطةٍ فحسب.

كان القصر قلب الدولة، حيث تُدار الشؤون السياسية وتُستقبل الوفود القادمة من الأندلس والمشرق. في تلك القاعات الواسعة عُقدت التحالفات، وتناقل الشعراء قصائد المديح، وكتب العلماء رسائلهم في الفقه والفلك والطب. فقد كانت القلعة ملتقى للعلماء والتجّار، تُستقطب إليها العقول من مختلف الأصقاع. ولعلّ أكثر ما يثير الدهشة أن آثار المكتبات التي وُجدت في أروقتها تشير إلى نشاطٍ علميٍّ متقدّم سبق عصره بمئات السنين.

لكن الزمن، الذي يخلّد المجد بقدر ما يبتلعه، بدأ يكتب فصلًا جديدًا. ومع قدوم القرن الثاني عشر، ازدادت الغزوات الهلالية واشتدّت المخاطر، فقرّر الأمير الناصر بن علّناس نقل عاصمته إلى بجاية، تاركًا القلعة للجبال والريح. ومنذ تلك اللحظة، بدأت المدينة تتحوّل من عاصمةٍ إلى ذكرى، ومن منارةٍ إلى أطلالٍ صامتة. غير أنّ ما تبقّى منها ظلّ كافيًا ليُدهش المؤرخين والمهندسين على السواء.

تحفة معمارية تدهش السياح

المرشد المحلي عبد الغني طاهر، الذي رافق مئات الزوّار إلى الموقع، يروي لـ»الأيام نيوز» كيف يدهش السياح أمام سعة المكان وهدوئه: «الزائر يقف على عتبة التاريخ. حين يرى مئذنة الجامع وقد بقيت صامدة في وجه القرون، يدرك أن هذه ليست أطلالًا، بل ذاكرةٌ متجسّدة. هناك طاقةٌ روحية في المكان، وكأنك في حوارٍ مع من بنوه».

وفي ذات السياق، يصف المؤرخ الفرنسي جورج مارسيه قلعة بني حمّاد بأنها «تحفةٌ معماريةٌ ضاعت في العزلة، لكنها تروي قصة مدينةٍ كانت تضاهي قرطبة وفاس في رقيّها»، في إشارةٍ إلى المكانة التي بلغتها هذه الحاضرة خلال أوجها الحضاري في القرن الحادي عشر. ومن جهته، يرى الباحث أندريه رافو أن القلعة ليست مجرّد أطلالٍ حجرية، بل ذاكرةٌ نابضةٌ بالتاريخ، قائلاً: «من فوق أنقاضها تشعر أنك تقف على ذاكرةٍ عمرها ألف عام، حيث التقت عبقرية المكان بروح الدولة الإسلامية الناشئة في المغرب الأوسط.»

أما الباحثة الإسبانية ماريا غوميز، فترى في هذا الصرح أكثر من مجرد معلمٍ أثري، إذ تصفه بأنه «المرآة التي عكست انتقال الجمال المعماري من الجزائر نحو الأندلس، والجسر الذي حمل روح الفن الإسلامي غربًا.»

تجتمع هذه الشهادات لتؤكد أن قلعة بني حمّاد لم تكن مجرّد حصنٍ دفاعي، بل مدرسةً معماريةً وروحيةً أسّست لملامح الفنّ المغاربي الأندلسي، وجعلت من الجزائر منبعًا لتلك الجمالية التي أبهرت العالم في قصور الزهراء والحمراء.

ورغم الاعتراف العالمي بالقلعة منذ إدراجها في قائمة التراث العالمي سنة 1980، إلا أنّ العناية بها ما تزال دون الطموح. فالأمطار والعواصف والرياح الجبلية تنهش جدرانها عامًا بعد عام، بينما تغيب برامج الترميم المنتظمة. ومع ذلك، ما تزال القلعة تقاوم؛ تقف شامخةً، تطلّ على وديان الحضنة كشيخةٍ عجوزٍ تروي للأجيال حكايات العزّ القديم.

عند الغروب، حين تنكسر أشعة الشمس على الأحجار الحمراء، يكتسي المكان لونًا أسطوريًا يشبه الحلم. يصمت الزائرون للحظات، ثم يهمس أحدهم كما روى لـ»الأيام نيوز»:

«أشعر أنني في مسرحٍ قديمٍ بلا ممثلين، وأن الجدران تحفظ أصوات الذين رحلوا. لا يمكن أن تغادر القلعة دون أن تشعر بالحنين إلى زمنٍ لم تعشه».

الليل هنا له طقوسٌ أخرى. القمر يطلّ من خلف الجبال كشمعةٍ فوق مائدة التاريخ، والنسيم يمرّ خفيفًا بين الشقوق كأنّه يتلو تراتيل منسية. بين هذه الأنقاض، تجد الجزائر نفسها من جديد — حضارةٌ ضاربة الجذور، لم تُبنَ بالسيف وحده، بل بالعقل والجمال.

لقد كانت قلعة بني حمّاد أكثر من عاصمةٍ سياسية؛ كانت مشروعًا حضاريًا رسم ملامح هويةٍ معماريةٍ مغاربيةٍ ما تزال حاضرةً في مدن الجزائر حتى اليوم. من طراز مآذنها إلى هندسة قصورها، امتدّ أثرها في كلّ حجرٍ شُيّد بعدها. إنها التجسيد المادي لفكرة أن الفنّ يمكن أن يكون لغةَ سلطةٍ وحكمةٍ في آنٍ واحد.

ربما لم يبقَ من القلعة اليوم سوى جدرانٍ متآكلةٍ ومنارةٍ يتيمة، لكنها تظلّ رمزًا خالدًا لروح جزائريةٍ أمازيغيةٍ تعرف كيف تحوّل القسوة إلى إبداع، والعزلة إلى إشعاع. هنا، في حضن الجبال، يتعلّم الزائر أن الحضارات لا تُقاس بما تبقّى منها، بل بما تُلهمه في النفوس.

وفي النهاية، حين تنزل من مرتفع القلعة وتلتفت خلفك، ترى في الأفق لوحةً من حجارةٍ وسماءٍ تشهد أن المجد لا يموت، بل يتحوّل إلى صمتٍ جميلٍ اسمه الخلود.

العدد 5620 - الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 م الموافق لـ6 جمادى الأولى 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

مع المفكّر الجزائري «مالك بن نبي»..

الحرب على غزّة.. هل تحُطّم الوحدة المعنويّة العربية أم تعيد بناءها؟

■ الجزء الثاني

تختلف درجة الفعاليّة من مُجتمع إلى آخر لأسباب متعدّدة منها السياسية والنفسية وتوجيه نشاط الطاقات المجتمعية. ويُصنّف «مالك بن نبي» المجتمعات المعاصرة إلى فصيلتين: فصيلة المجتمع المُصنِّع على خطّ (واشنطن - موسكو) وفصيلة المجتمع المتخلّف على خطّ (طنجة - جاكرتا)، والفرق الجوهري بينهما أن الفصيلة الأولى يكفل فيها المجتمع للفرد «ضمانات اجتماعية في مختلف مراحل حياته، منذ أن يكون صغيرًا في المدرسة إلى أن يكون رجلا في المصنع أو في المكتب ثم شيخًا في التّقاعد، أي في حضانة المجتمع من جميع الوجوه». أمّا الفصيلة الثانية، فإن المجتمع «لا يقدّم للفرد ولا يستطيع أن يقدّم إليه أيّ ضمانات».

محمد ياسين رحمة

يعتقد «مالك بن نبي» بأن للفعالية ثلاثة عناصر أساسية هي: اليد والقلب والعقل، قال: «إننا إذا حلّلناها (الفعالية) إلى عناصرها الأولية البسيطة نجدها تنحصر في عناصر ثلاثة: اليد، القلب، العقل. لأن كل الطاقات الاجتماعية تنطلق منها، والعملية الاجتماعية نفسها لا تخرج عن هذه العناصر الثلاثة: فكل طاقة اجتماعية تصدر حتمًا من دوافع القلب ومن مسوّغات وتوجيهات العقل ومن حركات الأعضاء، فكل نشاط اجتماعي مركب من هذه العناصر، والفاعلية تكون أقوى في الوسط الذي ينتج أقوى الدوافع وأقوم التوجيهات وأنشط الحركات».

ثم يقدّم لنا «بن نبي» الفرق بين الفعالية وعناصرها في المجتمع المُصنِّع والمجتمع المتخلّف. وكعادته، اختار «بن نبي» مثالاً من واقع الحياة حتى يُكسب فلسفته ذاتها فعاليةً، فهو فيلسوف «الفعاليّة» قبل أيّ لقبٍ آخر يُطلق عليه مثل «فيلسوف الحضارة»، قال: فالعجوز في بريطانيا تسير خمسة كيلومترات في ساعة، والقاضي في مدن شمال إفريقيا يسير الكيلومتر الواحد في خمس ساعات، وهذا ما تُعبّر عنه فلسفة الشارع هنا: «فلان يَمشي مشي القضاة»، ومن هنا نفهم مدى بُعد النظر في القرآن الذي ربما بدا لنظرتنا البسيطة شيئا بسيطا غير ذي أهمية عندما يقول: «وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا» (الإسراء، الآية: 37).

سعى «مالك بن نبي» إلى «اكتشاف» فصلية ثالثة للمجتمع وهي فصيلة المُجتمع الإسلامي «الحقيقي»، ذلك أن الإسلام «استطاع أن يخلق حضارة خلال نصف قرن، ومعنى ذلك أن الإسلام أتى بالمسوّغات الدافعة لليد والعقل والقلب لكي تحقق، متساندةً، حضارةً ذات إشعاع». بمعنى آخر، إن التخلّف مهما بلغ في المجتمعات العربية فإنه لن يكون بالمستوى الذي كان عليه تخلّف المجتمع العربي قبل نزول القرآن الكريم، والتحرّر من هذا التخلّف والدخول في دورة المجتمعات الفعّالة.. ليس مهمّة مستحيلة، بل هي ممكنة وفي وقتٍ قصير جدًّا، ولكن في إطار شروط مُعيّنة مرتبطة بالإسلام «الصحيح»، ولعل هذا ما يُبرّر تركيز الغرب في حروبه على الإسلام حتى يُبقي المجتمعات الإسلامية سجينةً في التخلّف وبعيدةً عن الفعالية وتنشيط الطاقات الاجتماعية، لا سيما وأن البلدان العربية تمتلك ثروات طبيعية هائلة!

يلفت «بن نبي» انتباهنا إلى ظاهرة الفردانية التي ازدادت تعمّقًا في المجتمعات العربية بفعل التعبيّة إلى الغرب عمومًا، ويقدّم لنا ظاهرة «البطولة»، في المجتمع العربي الجاهلي، التي كانت تدور حول محور الـ «أنا»، وكيف حوّلها الإسلام لتدور حول محور الـ «نحن»، قال «بن نبي»: أصبحت (البطولة) تعبّر عن اهتمام اسمي، يرتبط بغريزة الـ (نحن) أكثر منه بالـ (أنا)، حتى إنهم «وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ» (الحشر، الآية: 9)، فهذا تعبير كامل لمسوّغات البطولة.

يصف لنا «بن نبي» الحالة المزرية التي وصلت إليها المجتمعات العربية والإسلامية التي فقدت مُسوّغات وجودها، قال: «.. حتى أصبحت مسوّغات المجتمع الإسلامي حيوانيّة عليها غلافٍ من إنسانية بسيط، تعبّر عنه فلسفة ساذجة أفرغت حكمتها الميّتة في العبارة التي تردّدها الجماهير بالشمال الإفريقي، حيث يقول الفرد عندما يُسأل عن مهمة حياته: (نأكل القُوت وننتظر الموت)، ولا يوجد تعبير أكثر وضوحا من هذا التعبير عن مجتمع فقد تمامًا مسوّغات الوجود».

ويؤّكد لنا «بن نبي» بأن العالم الإسلامي في لحظة تاريخية «من لحظات التّيه والحيرة»، ويضيف «ساعة الخطر تدقّ مرّتين: فهي تدقّ في اللحظة التي يفقد فيها المجتمع مسوّغاته التقليدية، المسوّغات التي أطلقت طاقاته ووحّدت جهوده، وتدقّ في اللحظة التي يبدأ يستعيد فيها مسوّغاته المفقودة أو يبحث عن مسوّغات جديدة». ولعل العالم الإسلامي لا يزال في «ساعة الخطر» منذ أن كتب «مالك بن نبي» مقاله هذا قبل أكثر من سبعين عامًا، ولعله سيبقى كذلك ما دام «يشعر بفقدان المسوّغات التي رفعت شأنه في القرون الأولى وحقّقت رسالته في التاريخ».

وما تعيشه المجتمعات العربية من حالة قنوط مُعلن، أو غير مُعلن، هو تمامًا ما عاشته المجتمعات الأوروبية قبل قرون حينما فقدت مُسوّغات وجودها التقليدية، قال «بن نبي»: «وفي سنة ألف ميلادية أيضا سادت أوروبا حالة (فقدان المسوّغات)، لأن الناس اعتقدوا أنها سَنة الفَناء والقيامة، فحدثت بسبب هذه التوقّعات حوادث انتحار كثيرة». وفعليًّا، يرى «بن نبي» بأن الوحدة المعنوية لأوروبا قد تحطّمت نتيجة الحرب العالمية الثانية، قال: «ثم أتت الحرب العالمية الثانية فحطّمت نهائيا وحدة أوروبا المعنوية وقداسة مسوّغاتها».

إذا جاز لنا المقارنة أو المقابلة بين أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وملامح الأمة العربية بعد انتهاء الحرب على غزّة، فيُمكننا القول بأن الأمّة العربية فقدت فعليًّا وحدتها المعنوية وهي تتوجّه إلى التخلّي عن قداسة مسوّغاتها التاريخيّة.

حدّثنا «بن بني» في إحدى مقالاته تحت عنوان «الفعاليّة»، التي ضمّها كتابه «تأمّلات»، عن أزمته في توصيل أفكاره، فقد سعى إلى تقديم أحد كُتبه إلى أوساط عربية نافذة من أجل ترجمتها وإتاحتها إلى القرّاء، ولكنه لم يتلقّ التسهيل الذي كان ينتظره! فقد كانت غاية هذا المفكر العظيم هو نشر وانتشار أفكاره على أوسع نطاق، دون اعتبار لأيّ غاية ماديّة يحقّقها من ذلك..

وعندما تعيد جريدة «الأيام نيوز» نشر بعض كتابات «مالك بن نبي» فإنما تسعى إلى إعادة مدّ جسور التواصل بين المتلقّي العربي وفكر هذا الفيلسوف الذي فهم العالَم فهمًا أعمق من غيره، وقدّم المفاتيح التي تُمكّن من معالجة كثيرٍ من مشكلات وقضايا المجتمع والعقل العربي والمُسلم.

إن الأمر يندرج في معركة الوعي التي يبدو أنها تزداد خُفوتًا على ما كانت عليه في زمن «مالك بن نبي»، وتحتاج إلى إعادة تأجيجها، لا سيما في هذه المرحلة التاريخيّة الحرجة التي أسفرت فيها قوى الشرّ العالمية عن ملامح وجهها الشيطاني بدون خجل، وهي تتوجّه إلى الإعلان عن هويّتها الشيطانية دون «خوف» من وجود قوة أو قوى تحدّ من مشروعاتها الهدّامة للأديان والأوطان والإنسان. وفيما يلي، نترك القارئ يسيح في مقال الفيلسوف «مالك بن نبي» حول «المسوّغات في المجتمع»، المنشور في كتابه «تأملات»، وفي هو الأصل كان محاضرة ألقيت ببيت الطلبة العرب يوم الثامن من شهر أفريل عام 1961..

اليد والقلب والعقل أساس الفاعلية

بعد أن أوضحنا معنى الفاعلية، يمكن أن ننتقل إلى مرحلة جديدة من البحث. فعندما ننظر إلى اليد والقلب والعقل على أنها أساس الفعالية، يجب أن نحدّد معنى هذا بالنسبة إلى مجتمعات متخلفة. وهنا يمكن لنا أن نقف على عنصر جديد وعلى مصطلح نتّفق عليه، وهو أن نردّ المسوغات والدوافع والأسباب القريبة والبعيدة، التي تدفع إلى خلق نشاط فعّال إلى حالة خاصة هي التوتّر. فالقلب والعقل واليد لا يؤدي كل منها إلى نتيجة واحدة في العمل، في كل الظروف: فاليد تأخذ ببطش وعنف في حالة التوتر، وهي الحالة التي يشير إليها القرآن في قوله عز وجل: «يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ» (مريم، الآية: 12). فلو لاحظنا نشاط العقل والقلب في ظروف مختلفة، لوجدنا أن فعالية كل منهما مع حركة اليد تخلق المعجزات في ظروف مُعيّنة تعبّر عن حالة توتر.

محاول اغتيال الشيخ «عبد الحميد بن باديس»

فهذه واقعة بسيطة في الجزائر حدثت سنة 1936 تقريبا. لقد حاول أحد المجرمين المدفوعين من قبل الاستعمار، وكان ذا غلظة وفظاظة وضخامة جسم، أن يغتال بخنجر فضيلة الشيخ «عبد الحميد بن باديس»، المصلح الاجتماعي في ذلك الحين، فأمسك هذا الشيخ بيده - النحيلة التي هي أضعف من إصبعي - الخنجر حتى أتته النجدة ومنعت المجرم من تنفيذ خطّته الإجرامية، فهذا عمل من أعمال اليد في الحالة النفسية التي تكمن وراءها قوة الفعالية.

ولا بد أن نأخذ في الاعتبار أن لها الفضل في الحركة التاريخيّة، إذ التاريخ قائمة إحصائية لحركات القَدم والعقل واليد والقلب، إنه إحصائية لنبضات القلب وحركات اليد ومواهب العقل.

فلسفة الشارع.. «فلان يمشي مشي القضاة»

لكن هذا التوتر يختلف من مجتمع إلى آخر، فنرى أن صورة الحياة لا تسير على أنموذج واحد، فحركة اليد والقدم تختلف في عصر واحد من مجتمع إلى آخر، كما تختلف في مجتمع واحد من عصر إلى آخر. فالعجوز في بريطانيا تسير خمسة كيلومترات في ساعة، والقاضي في مدن شمال إفريقيا يسير الكيلومتر الواحد في خمس ساعات، وهذا ما تعبّر عنه فلسفة الشارع هنا: «فلان يَمشي مشي القضاة»، ومن هنا نفهم مدى بُعد النظر في القرآن الذي ربّما بدا لنظرتنا البسيطة شيئا بسيطا غير ذي أهمية عندما يقول: «وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا» (الإسراء، الآية: 37).

فنماذج المجتمع تعطينا مفهوم التوتر في صور مختلفة، فالمجتمع الماركسي الذي أبدع منتجاته تبعا لقواعد اجتماعية معينة - ينبغي علينا أن ندرسها ضمن القواعد العامة بعد أن نخلّصها من القيود السياسية - توضّح فكرة التوتر في تجربة قريبة منا يمكن أن نتتبّع تفاصيلها.

حضارةٌ وُلدت في نصف قرن

ففي سنوات التخطيط الأول، سنة 1927 خلقت فكرة التصنيع المُوجّه، ووضعت له مقايس أساسية لتوزيع العمل، فقُدّر إنتاج الفحم بمقدار 5 أطنان من الفحم الحجري للعامل الواحد في اليوم، وهذا التقدير خاضع لعلم حركات اليد، كما رسمه «تيلر»، وداخل في توزيع العمل اليومي، إذ التخطيط لا يُترك للمصادفة والمجازفة، لكننا نجد «ستاخانوف» يكذّب هذا التقدير فينتج يوميًّا عشرة أطنان، لأنه يعمل بأحشائه ذات الشحنة النفسية القوية والاستعدادات المتوترة، فخلق بذلك نظاما اقتصاديًّا جديدا يُعرف باسمه، وإذا قورن بأبيه في الجيل الذي سبقه فإننا نجد أباه لا ينتج شيئا لفراغه النفسي وضعف توتّره، فالتوتر في يدٍ يختلف عنه في يدٍ أخرى، ولذلك يجب إذا ما درسنا مجتمعًا أن ندرس حالة هذا المجتمع في ظروف معينة، فالمجتمع العربي قبل العهد القرآني يختلف اختلافا كبيرا عنه بعد العهد القرآني، فإذا بحثنا عن إنتاجه قبل ذلك مثلا في الفترة التي تقدر بأربعة آلاف سنة من عهد إسماعيل (عليه السلام) إلى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، نجده ينحصر في عشر مُعلّقات، وهذا معناه أن الطاقات الاجتماعية، طاقات القلب والعقل واليد، في حالة غير حالة التوتر الاجتماعي الذي يدفع إلى الإنتاج بقوّة وحرارة، وحينما جاء الإسلام استطاع أن يخلق حضارة خلال نصف قرن، ومعنى ذلك أن الإسلام أتى بالمسوّغات الدافعة لليد والعقل والقلب لكي تحقق متساندةً حضارة ذات إشعاع.

مظاهر الفعالية في المجتمع الإسلامي الأول

ما هي مظاهر التوتّر في هذا المجتمع الذي بزغ من جديد؟ هناك مظهر في السلوك تعبّر عنه تلك المرأة ذات الضمير الممتلئ توترًا، حينما تأتي إلى محمد (صلى الله عليه وسلم) وتطالب بإقامة حدّ الزنا عليها على الرغم من الخفاء الذي أحاط بعملها، فأبى توتّرها إلا أن يلحّ في المطالبة بالحد بإصرار عجيب، فصدها النبي (صلى الله عليه وسلم) لأنها كانت حاملا وقال لها: حتى تضعي حملك. ولما وضعت حملها عادت إليه مطالبة بإقامة الحد لاتصال اليقظة في الضمير والتوتر في القلب بعمق أصيل، حتى أقيم عليها الحد وخلّدت هكذا ذكرى امرأة أعطت في مجتمع ناشئ صورة توتر الضمير. والمجتمع العربي نفسه لم يكن يفهم معنى هذا التوتر بكل وضوح، ويبدو هذا فيما أبداه الأفراد إزاء صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) على جثمان تلك المرأة بعد حدّها، حتى أجابهم الرسول بما معناه «لقد تابت توبة لو وُزّعت على أهل المدينة لوسعتهم».

لقد كان هذا التوتر مظهرا من مظاهر الحياة الناشئة مع الإسلام، نشاهد أثره في سلوك الحاكم، حين مطالبته الشعب بأن يقوِّم اعوجاجه ويعدّل انحرافه، وفي ذلك اعتراف ضمني بإمكان صدور الاعوجاج عنه، كما نشاهده في سلوك الرعيّة في شخص ذلك الاعرابي البسيط الذي يردّ على هذا الحاكم بقوله: «لو شاهدنا فيك اعوجاجا لقوّمناك بسيوفنا».

وهناك توتر في الناحية الاقتصادية يتمثل فيما قدَّم أبو بكر وعثمان (رضي الله عنهما) من أموال طائلة في سبيل الدعوة، وفي موقف عمر (رضي الله) عنه حينما أمر بردّ ما اقتصدته زوجته إلى بيت المال، ويبدو أيضا في حرمان الذات وقطع الشهوات، في موقف هذين الرجلين اللّذين اعتزم أحدهما أن يصوم الدهر وقرّر الآخر أن يقوم الليل، فشكتهما زوجتاهما إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) فنهاهما عن ذلك. كما يبدو في الجهد والعمل في موقف «عمار بن ياسر» الصحابي الجليل، في حمله حِملين بدل حمل واحد، كما كان يحمل كل صحابي في مشروع بناء المسجد، الذي هو أنموذج لبناء مجتمع جديد ورمز لكيان اجتماعي حديث.

وفي الناحية العلمية أيضا نرى توترا آخر، فالمذاهب الأربعة التشريعيّة، التي لا تخفى قيمتها الاجتماعية، تعبّر عن إنتاج العقل الإنساني في قمّته في عصر التابعين، أو في العصر الذي تسود فيه الحاجة إلى تنظيم المجتمع الذي نشأ مع الدعوة والجهاد أيضا، فكان صورة من صور بناء المجتمع الناشئ، وهو في حالة توتر ونشاط اجتماعي للدفاع عن النفس وعن هذا البناء الداخلي، الذي أخذت معالمه ترسو قواعدها، فـ «الخنساء» التي ظلت في الجاهلية تسكب عبَراتها على أخيها «صخر» سنين، أصبحت في صورة جديدة فريدة تحمد الله على أن شرّفها باستشهاد أبنائها الأربعة في سبيل الدعوة..

انتقال محور البطولة من الـ «أنا» إلى الـ «نحن»

وهذا يعني انتقال مجتمع كامل من حالة «فتور إلى توتر وحركة»، وهذه الحركة حركة رقي في جميع النواحي: فظاهرة البطولة كانت في الجاهلية تهدف إلى الغزو والفخر، أي تدور على محور الـ (أنا)، فبدت في صورة جديدة هي الاستشهاد في سبيل مُثل عليا، لأن الإسلام رفع المصلحة أو مسوّغات النشاط إلى أعلى مستوى، فجعلها في عالم الآخرين. فالبطولة في الجاهلية كانت تهدف إلى إعلاء شأن الـ (أنا)، لكن الإسلام حوّل محور البطولة لتجد مسوّغاتها في عالم الآخرين، أي أصبحت تعبّر عن اهتمام اسمي، يرتبط بغريزة الـ (نحن) أكثر منه بالـ (أنا)، حتى إنهم «وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ» (الحشر، الآية: 9)، فهذا تعبير كامل لمسوّغات البطولة.

الشكل يعكس المضمون..

https://elayemnews.dz

«اللـــــوكـــــو»..

جنون الحاكم وعبقرية السرد في رواية موهوب رفيق

راضية زبانة

في عالم الأدب، كثيراً ما تتخذ الأسماء دلالاتها العميقة قبل أن تُروى الحكاية، وهذا ما يحدث مع رواية «اللوكو»، الصادرة حديثاً عن دار فهرنهايت بالجلفة، للكاتب والإعلامي موهوب رفيق.

العنوان وحده يثير الفضول: اللوكو كلمة من أصل إسباني تعني «المجنون»، لكنها في هذا العمل الأدبي تتجاوز معناها الحرفي لتصبح مفتاحاً لفهم شخصية داي الجزائر علي خوجة.

منذ الصفحات الأولى، يغوص القارئ في أجواء الجزائر العثمانية، زمن التحولات الكبرى والمؤامرات الخفية، حين كانت القصبة قلب البلاد النابض، ومسرحاً لصراعات الدواوين والقناصل والأسواق، ومجالاً مفتوحاً للمغامرين والساسة.

اختار موهوب رفيق أن يعيد الحياة إلى إحدى أكثر الشخصيات إثارة في تاريخ الجزائر: علي خوجة، الحاكم الذي عُرف بالجرأة في القرار، والتناقض في الطباع، إلى حد وصفه من طرف الأوروبيين بـ«المجنون». غير أن هذا «الجنون» لم يكن سوى مرآة لعقل متقد، يسعى إلى إعادة رسم حدود السلطة، وتحريرها من التبعية العثمانية.

الرواية تُصاغ بلغة تمتزج فيها الدهشة الفنية بالدقة التاريخية، في أسلوب يحافظ على جاذبية السرد دون أن يفقد عمقه المعرفي. فهي ليست مجرد رواية عن حاكم غريب الأطوار، بل تأملٌ في علاقة الإنسان بالسلطة، وكيف يمكن لليأس والطموح أن يختلطا في روح واحدة لتصنعا أسطورة.

من خلال علي خوجة، يُقدّم الكاتب صورة مركبة للحاكم الذي أراد أن يفتح للجزائريين باب المشاركة السياسية، ويكسر احتكار العثمانيين للسلطة، فقام بإصلاحات شملت الإدارة والمالية، وأسس نظاماً اقتصادياً أعاد للحياة التجارية نشاطها بعد ركود طويل.

اللافت في الرواية هو قدرتها على تحويل الوقائع التاريخية إلى مشاهد نابضة بالحياة. نرى الأسواق تُفتح في الصباح على صياح الباعة، والميناء يموج بالبحّارة والتجار، والقصبة تتعافى بعد قصف إنجليزي دمّر معظم معالمها، غير أن سكانها أعادوا بناءها في عام واحد، متحدّين الدمار بالأمل والإصرار.

هذا الحسّ الإنساني العميق يجعل الرواية تتجاوز حدود التاريخ إلى عالم الإنسان، حيث تصبح القصبة رمزاً للروح الجزائرية التي تنهض مهما طال السقوط.

يستثمر موهوب رفيق في عمله خبرته الإعلامية، فيمزج بين الخبرة التوثيقية والخيال الروائي، ليصوغ عملاً يجمع بين الجاذبية والرصانة. لا يسعى إلى تمجيد الماضي أو تبرئة أحد، بل إلى قراءة التاريخ بعين فنية، تُعيد ترتيب الأحداث وفق منطق السرد لا منطق الوقائع الجامدة.

يبدو الكاتب هنا كمن يبحث عن الإنسان خلف اللقب، عن الحاكم الذي أحب الجزائر بطريقته، وأخطأ أيضاً بطريقته، فحكم بالقوة، وأصلح بالدهاء، وترك وراءه أثراً من الغموض لا يقل سطوعاً عن شهرته.

في إحدى أكثر لقطات الرواية إثارة، يروي موهوب كيف نقل علي خوجة كنز الجزائر من القصبة السفلى إلى العليا على ظهور 400 بغل، في مشهد يتجاوز الخيال ليتحوّل إلى أسطورة سياسية واقتصادية في آن واحد. وفي مشهد آخر، يُصوّر موكب حراسته الذي يضم 200 جندي، ما يعكس حجم السلطة والخوف الذي كان يحيط به.

لكن الرواية لا تكتفي بتصوير السلطة كقوة مادية، بل تتعامل معها كعالم نفسي، حيث تتحول العزلة إلى جنون، والجنون إلى رؤية، وحيث يصبح «اللوكو» رمزاً للحاكم الذي رأى أبعد مما رآه معاصروه، فاتهموه بالجنون لأنهم لم يفهموا منطقه المختلف.

من الناحية الفنية، يُبرز العمل نضج الكاتب في التعامل مع اللغة السردية. فعباراته تنساب بين الحوار والوصف بانسجام موسيقي، يعيد إلى الأذهان روائح التاريخ وصوت المدافع وملمس الجدران القديمة في القصبة. يزرع رفيق في النص تفاصيل الحياة اليومية التي كانت تشكل نسيج الجزائر العثمانية: الباعة، الحرفيون، البحارة، الجواري، والجنود. كلهم يتحركون ككائنات حية داخل اللوحة الكبرى التي يرسمها الكاتب.

كما لا تخلو الرواية من بعد فلسفي يتأمل معنى السلطة والزمن، ويطرح سؤالاً عميقاً: هل الجنون في السياسة خطأ أم عبقرية غير مفهومة؟ وهل كان علي خوجة مجنوناً حقاً، أم كان أول من تجرأ على الحلم بدولة جزائرية السيادة؟

موهوب رفيق، الذي سبق أن أصدر رواية "منام ميت"، يواصل عبر "اللوكو" مشروعه الأدبي في استعادة الذاكرة العثمانية للجزائر دون تطرف أو انحياز، مقدماً رؤية متوازنة تُنصف التاريخ من منظور جزائري خالص. فهو لا يقدّم الأتراك كغزاة، ولا كملائكة، بل كجزء من حكاية معقدة صنعت ملامح الأمة.

وفي النهاية، تخرج "اللوكو" من إطار الرواية التاريخية إلى فضاء الفن الواسع، لتصبح مرآة لزمنٍ يعيد طرح أسئلته القديمة بلغة الحاضر. إنها ليست فقط رواية عن حاكم «مجنون»، بل عن وطنٍ عاش جنون التاريخ ونهض منه ليكتب فصوله من جديد.

العدد 5620 - الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 م الموافق لـ6 جمادى الأولى 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

مرثية الغياب وانطفاء النجوم

غدير حميدان الزبون_ فلسطين

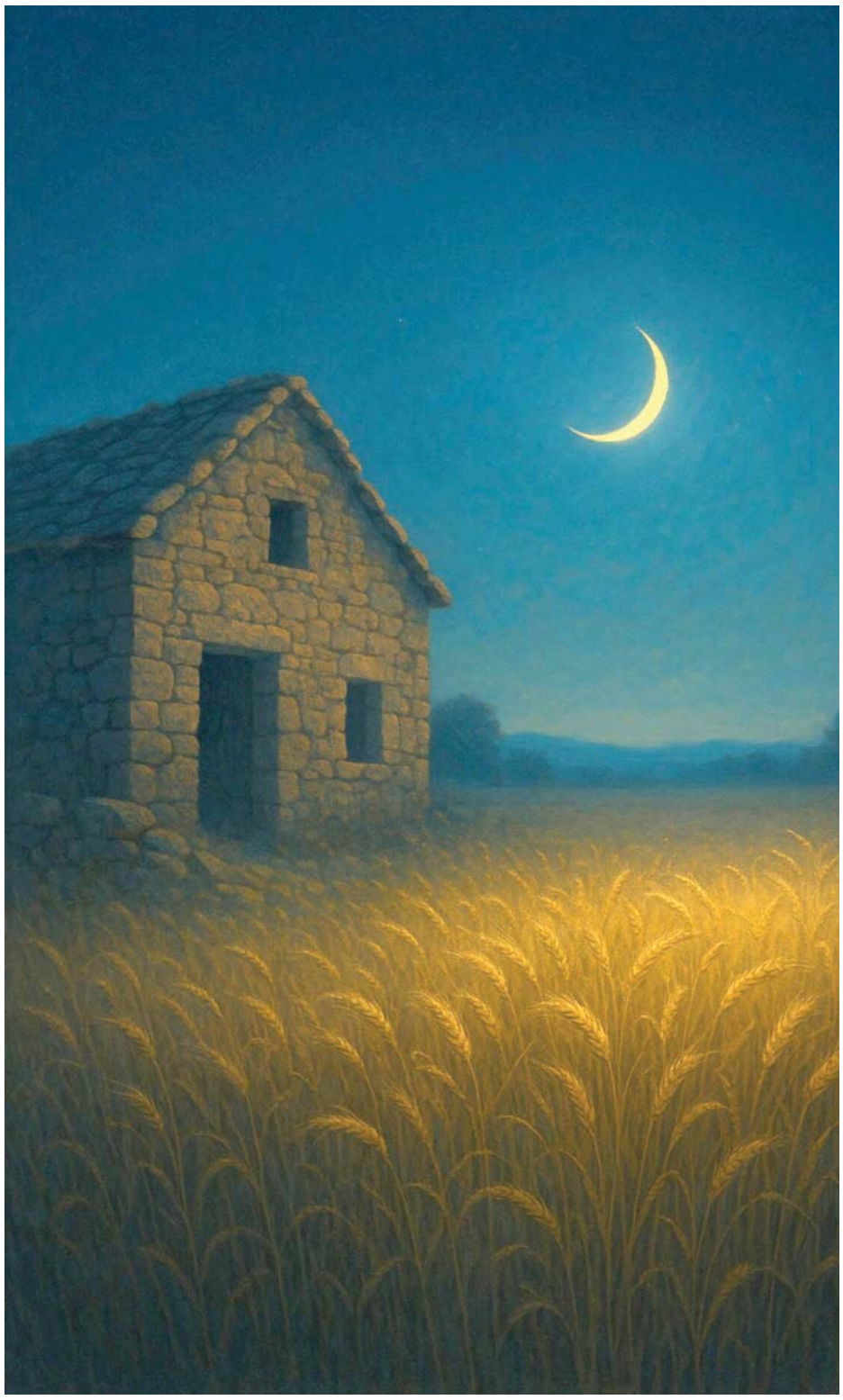

في تلك الليلة كان سقف الليل أزرقَ مكدودا مثقوب الأنفاس، يتساقط منه الرماد ويبتلع العتمة في كلّ ممر.

جلس القمر على مقعد من غيم بارد يحرس الزمان، ويطالع الأرض بعين مطفأة، وقد انطفأ في داخله ما يكفي ليمحو ملامح النور.

كلّ شيء تحت هذا السقف كان ينتظر حدثًا لم يُسمَّ، والهواء يضيق، والأرض تحبس أنفاسها قبل أن تقول السر، الريح تعوي وتضرب بشدة فتمشطُ شعرَ التلال وقلبي.

قطعتُ الجبال وحدي، والكهوف من حولي تئن بنداء غائر في صخورها، نداء لا تلتقطه إلا روح أرهقها العمر بين جدرانها وأسرارها. كانت الظلال تمتد على جدرانها، وأصوات الحجر تردّد ما انطفأ في صدري، بينما الممرات الضيقة تفتح لي قلبها العميق، وتغلقه من جديد خلفي، لتمتحن عزيمتي. واصلت المسير، والأرض تحت قدمي تزداد قسوة لتختبر قدرتي على البقاء.

ها هي الجدران السوداء تقترب، تتقلص المسافة بيني وبين قلب الجبل، والهواء يثقل كأنه يحمل إرث القرون، فكلّ حجر يمر بي يترك أثره في صدري، وكل صمت أعمق من الذي قبله.

لا ضوء هنا إلا ما ينسلّ من عروقي، ولا صوت إلا دويّ الخطوات وهي تنحت طريقها في صخرٍ لم يعرف الخضوع.

في ذلك العمق شعرت أنني أدخل تاريخاً لا تكتبه الحروف، بل تحفظه العظام في قلب الأرض.

كنتُ أسير في الطريق الحجري المؤدّي إلى الساحة الكبرى، ذلك القلب النابض للقرية، حيث كان جدي يقف ذات زمان على مصطبة عالية، صوته ينساب بين سنابل القمح كأنّه ترتيل للأرض، يغنّي للحصاد، وتجيبه الحقول بخشخشة سنابلها الذهبية.

كانت الساحة يومها مرعى للألوان وأعراس الطيور، تتسابق أسراب الحجل إليها كل فجر، بأقدامها الناعمة التي تشبه الخيوط المطرّزة على ثوب عرس قروي، وترسم دوائر الفرح على التراب المبلّل بندى الصباح، فتتعانق الحركات كرقصة كنعانية قديمة.

لكنّني اليوم وجدتها خالية، ساكنة كأنّ الزمن جفّ فيها، لا ينعشها سوى ظل زيتونة يتيمة، تتكئ على جدار من حجارة سوداء، حجارة متعبة من الحروب، علّقوا عليها صور الغائبين؛ وجوههم كأنّها نوافذ مفتوحة على غياب طويل، فراغٌ لا يُغلق، وصمتٌ يتردّد صداه في صدر المكان.

سألتُ نفسي: أين رحل الشعر؟

ذلك الصديق الذي كان يقتسم معي رغيف القمح، ويشرب من النهر قبل أن يسقي اليمام.

كنتُ أقرأ له من دفاتر غسان، ومن قصائد درويش، ومن أناشيد الجدات اللواتي يعرفن كيف يحوّلن الحزن إلى أسطورة.

لكنّ الشعر رحل، رحل وانطفأت في غيابه منابع الصوت، وجفّت ينابيع المعنى.

تفرّقت الكلمة في الجهات الأربع، وتحوّلت الأوزان إلى صمت ثقيل، فأقفلت القوافي أبوابها، وتوارى الإيقاع في عمق الأرض، وبات الفراغ هو اللغة الوحيدة التي يتردّد صداها بين الجدران.

رحل تاركا لي دفترًا أبيضَ وصفحاتٍ مرتجفة، وريشةً بلا حبر، وقال قبل أن يغيب:

«أنا أهاجرُ مع النجوم، وحين تعود أعود».

وقفتُ أمام أطلال البيت الكبير، ذلك الذي بناه جدي حجرًا فوق حجر، وحين اكتمل السقف، رفع يديه إلى السماء وقال: «هنا ستسكن القصيدة».

لكنّ الغرباء الذين جاءت سفنهم من وراء البحر محمّلة برائحة الملح والبارود، وطأت أقدامهم شواطئنا فأثقلت بظلّها على الصباح. لم ينتظروا أنْ يجفّ الطين على السقف، ولا حتى اكتمال بيتنا بحكايته، بل هدموه على عجل، واقتلعوا قلبه من صدره قبل أن ينبض بالحياة.

جمعوا حجارتنا قطعةً قطعة، تلك التي شربت من عرق أجدادنا ودفء مواقدنا، وحملوها بعيدًا ليقيموا منها سياجًا حول غنيمتهم، سياجًا كالقفص يطوّق أرضنا كما يطوّق السوار معصم الأسيرة.

تركوا خلفهم فراغًا، وغيومًا من غبارٍ رماديّ تتناثر فوق الذاكرة.

كان البيت حلمًا في فم الريح، فكرةً لم تكتمل جدرانها، وسماءً بلا سقف.

تقدّمت الأيام نحوه ببطء، وجاءت الأيدي تبني وتكدّس الحجارة وتسكب الطين، لكنّ المسافة بين الحلم والاكتمال ظلّت قائمة.

كلما ارتفع جدار انفتح فراغ جديد، وكلما استوى السقف جاء زمن آخر ليعيده إلى بدايته الأولى.

في الليل جاءني صوت محمود درويش من عمق الروح: «ونحن نحبّ الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلًا»، لكنّ الحياة اليوم طريقٌ محاصرٌ بالأسلاك الشائكة، يحتاج من يمشيه أنْ يخلع قلبه من صدره ليعبر.

ثم جاءني صوت غسان مبحوحًا كريح الصحراء: «إننا نحمل أرواحنا على أكفّنا»، لكنّ الأكفّ الآن مثقوبة، تفرّ منها الأرواح كما يفرّ الماء من إناء مشروخ.

على سفح التلّ رأيت البحر في أقصى الغرب يبكي ملحًا، ورأيت الغيم يلبس السواد على موت قصيدة لم تُكتب، وميلاد قبر لم يُحفر بعد.

تذكرت أسطورة عشتار، وكيف كانت تعود من العالم السفلي لتعيد الحياة للقمح والورد، لكنْ الليلة لم تجئ عشتار، ولم ينهض القمح من غيبوبته، وبقي الورد مطروحًا على التراب شهيدا مجهول الاسم.

ثم في غفوة قصيرة جاءني الشعر في الحلم، كان يرتدي عباءةً صوفية وعلى رأسه إكليلٌ من شقائق النعمان، وفي يده كتاب من حجر.

قال لي: «كلما مات نجم يموت شاعر، وكلما مات شاعر يموت وطن».

لكنْ إنْ ظلّت القلوب مشتعلة بالحبّ متقدة كجمرٍ في حضن الريح سيصغي الكون لنبضها كما يصغي الحقل لخطوات الندى، وستنهض النجوم من تحت التراب نهوض السنابل من رماد الحريق. ستتشقق قباب الظلام عن أنفاس من نور، وتعود للسماء حُلّتها المطرّزة بالضياء، وتفتح الأرض ذراعيها لعودة مَن ظنّوا أنّهم رحلوا بلا رجعة.

عندها سيتذكّر كلّ حجر وكلّ غصن زيتون أنّ الحبّ هو المعجزة الأولى، والوصيّة الأخيرة، وسرّ البعث الذي لا يشيخ.

يا وطني، يا نخلةَ الفرات، ويا غمامةَ الكرمل، ويا حجارةَ القدس البيضاء، ويا ظلَّ البرتقال في يافا، ويا خميلة الزعتر في جبال الخليل، كنتَ مجرّةً من قناديل الزيت تضيء قوافل العشاق من غزة إلى جنين، ومن عكا إلى صفد.

كيف رضيتَ أن تنطفئ؟

كيف سمحتَ أن تُسرق مفاتيحك وتُعلّق في أعناق الغزاة كحُليّ النصر؟

كيف أصبحتَ اسمًا في كتاب جغرافيا بعد أن كنتَ قِبلة العاشقين وأغنية المطر؟

في آخر الليل ابتلع العدمُ حدود الكون، فوقفتُ على التلّ ومددت يدي نحو السماء أحاول إمساكها؛ لكنّني لم أجد نجمة، انطفأت، ثمّ توهج قلبي كجمرة صامتة، وجاءني صوتٌ حادّ من عمق الأرض ينبض: «امكثي ما دام الجذر يبحث عن مائه، وما دامت الحجارة تحفظ أسماء من مرّوا عليها.

لا تغلقي الباب قبل أن يفتح التراب فمه للنور، ولا تغادري قبل أن تستعيد الريح لغتها الأولى، وقبل أن يعود للخطى أثرها فوق الدروب القديمة، فإنْ غابت النجوم عن العيون، فهي لا تغيب عن الذاكرة، ومهما تناثر الوطن في المنافي يبقى حيًّا في صدر من يحمله، وإنْ حاصر الظلام الحلم سيبقى مستيقظًا في عين الطفل حتى لو نام العالم».

صرختُ في الخلاء: «عودوا، أيا أنوار روحي.

عودوا ولو كنتم ذرات متفرقة؛ فالريح إذا هبّت من جهة الحقّ توقد الرماد.

عودوا، فالشعر صمت، والوطن زمن معلق بين ليلين.

عودوا، لعلّ الحب ينهض في عودتكم، وإذا نهض الحب استعاد الوطن قلبه، وإذا استعاد قلبه وُلدت القصيدة، وولدت الشمس من رحم الفجر».

فجأة سكنت الريح، وشعرتُ أنّ الأرض تحت قدمي تخفق، وقلبها يتهيأ للنهوض. رفعت بصري فلم أرَ نجومًا، لكنّي أبصرتُ في عتمة السماء بذور ضوءٍ صغيرة، هي وعدٌ لم يحن أوانه بعد.

كانت الحجارة القديمة تُعيد بناء البيت، والسنابل المطمورة تُنبت حقولها في صمتٍ عميق.

توقف الزمن برهة فأدركتُ أنّ الليل ليس نهاية، هو رحمٌ يختمر فيه الفجر، ومهما توارى الوطن في الأزمنة البعيدة سيمضي في مساره السرّي نحونا، كما نمضي في مسارنا الخفي نحوه حتى تنفرج الأزمنة وتفتح بوابة الحلم، فنلتقي عند نقطة الخلق الأولى حيث بدأت الحكاية ولم تنتهِ.

الأحلام المغتالة

بقلم : علي شكوكاني

- يوسف طفل عربي فلسطيني ، شاء القدر أن يولد في مخيمات اللجوء في قطاع غزة . يوسف طفل جميل، هو الطفل الأصغر في عائلته المكونة من والده الذي يعمل طبيباً في إحدى المشافي الكبيرة في غزة، ووالدته وأخوه الأكبر وأخته الصغيرة. يوسف جميل كجمال يوسف الصديق ، بشعر أشقر كلون رمال شواطئ غزة ، وعينان زرقاوتان كلون مياه بحر غزة ،وبشرة بيضاء كثلوج مدينة القدس، وقلب طاهر ونقي كمياه نهر الأردن. شعره المجعد (الكيرلي) الذي يجعله مميزاً كخواتم تشبه خاتم سليمان. يوسف دخل المدرسة التي أجمع جميع من فيها من مدرسين على أنه سيكون ذو شأن عظيم، فهو يملك من الذكاء ما يجعله يتفوق على جميع أقرانه .

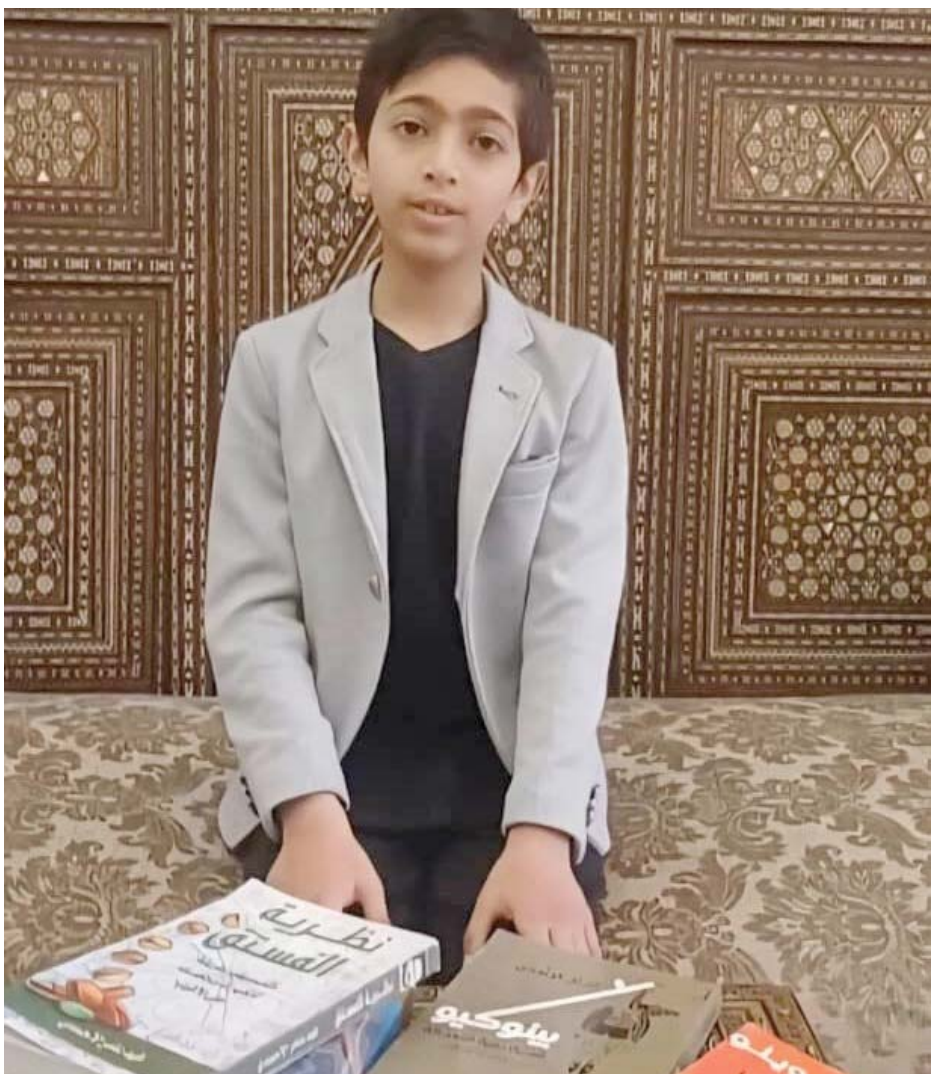

و إن سألته عن حلمه يجيبك بثقة وقوة وفخر بوالده أُريدُ أن أصبح طبيباً كوالدي . صحيح أنني لا أراه دوماً لأنه مشغول دائماً في المستشفى التي يعمل بها باذلاً كل جهده لتخفيف أوجاع المرضى ومحاولة ابقائهم على قيد الحياة .

أطفال غزة ليسوا كغيرهم من الـ الأطفال . فهم شاهدوا مالم يشاهده أحد، وعانوا كما لم يعاني أحد ، فنضجَتْ عقولهم منذ نعومة أظفارهم ، فهم رجال بأجساد أطفال يحملون هموم شعبهم ووطنهم في قلوبهم الصغيرة و يُضيف يوسف بأنه يريد أن يصبح طبيباً كوالده ليُعالج أصدقاء له في المدرسة منهم من فقد أحد أطرافه ومنهم من لا يستطيع السير على قدميه ، وذلك بسبب إصابات تعرضوا لها في الاعتداءات المستمرة من قبل الصهاينة .

يوسف يحب الذهاب إلى البحر برفقة أسرته في العطلات، ويجب أن يبني قصراً من الرمال وأن يسبح مع أخوته. يوسف كان متعلقاً بالدراسة حيث أنه كان وبمجرد أن يعود إلى المنزل من المدرسة يقوم بإخراج كتبه ودفاتره من حقيبته ويقوم بحل واجباته قبل أن يخلع ثياب المدرسة، على الرغم من النداءات المتكررة من والدته التي تطالبه بأن يغير ملابسه ويغسل يديه ويتناول طعام الغداء قبل حل الواجبات . إلا أنه ومن شدَّةٍ حبّه للدراسة كان وكأنه في عالم آخره بمجرد أن يمسك بكتبه فهو لم يكن يسمع نداءات أمه وهي تطلب منه ما تطلب، كبر يوسف وها هو ذا في المرحلة الإعدادية لايزال يوسف كما عهدناه متفوقاً مهذباً محبا لأصدقائه وأخوته ووالديه، وقد أصبح أكثر شبهاً لوالده الذي كان يناديه بالطبيب يوسف .

ما من شيء تغير في يوسف إلا أنه أصبح أكثر تصميماً على تحقيق حلمه وخاصةً بعد استشهاد عدد من زملائه بغارة صهيونية على أحد أحياء غزة. كان يوسف يذهب إلى أُسَرِ أصدقائه الشهداء دائماً ويحاول التخفيف عن أمهات أصدقائه الذين استشهدوا. نعم لقد اكتملت رجولة يوسف قبل أوانها . في بقاع العالم لا ينضج الرجل قبل سن الأربعين. في غزة ليس هناك وقت يجب عليك أن تنضج باكراً فالموت محيط بك من كل الجوانب فاليوم يستشهد صديقك وقد يكون دورك غداً . دورة حياة الإنسان الذي يعيش في وطن محتل غالبا ما تكون قصيرة. السعادة هناك شبة ومعدومة ومحاولاتك للوصول إليها تبدو وكأنها محاولات عصفور صغير يحاول أن يكسر قضبان السجن الفولاذية بجناحيه الصغيرين .

برغم كل تلك الظروف لا يزال صديقنا يوسف متمسكاً بحلمه ،ويكبر يوسف ويكبر الحلم معه .

ها هو يوسف قد وصل إلى المرحلة الأهم في عمره، هو الآن في الصف الثالث الثانوي. أي أنه سيحصد ثمار ما زرع في سنوات دراسته بنهاية هذا العام.

هناك في غزة المكان الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم والأقل مواردا، يعيش سكان غزة حصاراً لم يشهد التاريخ مثله منذ سنوات طويلة . فالاحتلال الصهيوني يمنع عنهم الكهرباء والماء والمواد الغذائية ولا يصل لهذا المكان إلا ما يمكن أن يبقى سكانه على قيد الحياة . فكان صديقنا مجبراً على الدراسة على ضوء الشموع وبسبب الضوء الخافت والدراسة الطويلة اضطر صديقنا أن يضع نظارة طبية زادت جمال عينيه جمالاً وزادته وقاراً فأصبح بالفعل كطبيب أرهق عيناه بالدراسة . و برغم الاعتداءات المستمرة من قبل الاحتلال إلا أن أهل غزة لم ييأسوا واستمروا في حياتهم فاليوم يقصف الصهاينة حياً ويستشهد أناس وفي اليوم التالي يذهب الأطفال إلى مدارسهم والرجال إلى أعمالهم والأمهات يعددن الطعام بانتظار عودتهم سالمين. وطبعاً بعد كل هذا العناء فنتيجة يوسف متوقعة ها هي أمه تبكي فرحاً وتحضنه وتقبله بعد أن استحق ابنها النتيجة الأعلى في كل فلسطين، وسيدخل إلى كلية الطب ويحقق حلمه .

لم يتبقى إلا سنوات قليلة ويصبح يوسف زميلاً لوالده في المستشفى التي يعمل بها. كل الأمور سارت على ما يرام . يوسف لازال متميزاً في كل شيء، حتى الطلاب في كلية الطب في غزة ينضجون باكراً. يوسف الآن في السنة الخامسة من دراسته ، وبسبب الحرب التي فرضها الاحتلال عليهم اضطر يوسف وزملاؤه أن يلتحقوا بالكوادر الطبية في مستشفيات قطاع غزة وبأن يبدأوا عملهم قبل انتهاء دراستهم بسبب قلة الكوادر الطبية وكثرة الإصابات في هذا الاعتداء البربري الصهيوني على الشعب الفلسطيني الأعزل.

لا زلت أذكر نظرات أبيه إليه عندما كان يوسف. يعالج الجرحى المضرجين بالدماء في المستشفى التي كان يعمل والده بها .كان يوسف منهمكا بعمله محاولاً جهده الحفاظ على حياة الجرحى. هنا عادت الذاكرة بأبيه ليتذكر كيف كان يوسف عندما كان صغير عندما يعود من مدرسته ويضع حقيبة ويخلع حذائه ويبدأ حل واجباته . لك أن تتخيل مشاعر والده والفخر الذي كان يشعر به وهو ينظر إلى ابنه الذي حقق حلمه. أخيراً وأصبح زميلاً لأبيه أخيراً . نعم يوسف حقق حلمه وحلم والديه.

تمهل يا صديقي، نعم تمهل. فما سَمِعتُهُ قبل قليل ليس إلا قصَّة حلم. أجل حلم جميل لطفل جميل . وهذا الحلم ترويه لنا والدة يوسف ذلك الطفل الجميل ذو الشعر المجعد الكيرلي . ذلك الحلم كان من الممكن أن يتحقق لو بقي صاحب الحلم حيا .

وللأسف الشديد وبكامل حزني ودموعي أنعي لكم يوسف البريء الذي اغتالته يد الغدر الصهيونية في الحرب الهمجية الأخيرة على شعبنا في غزة.

يوسف الذي كان يتضور جوعاً وطلب من والدته أن تُعد له طبقاً فلسطينياً بسيطاً اسمه قلاية البندورة المكونة من الزيت والطماطم والثوم ، إلا أن هذه المكونات لم تكن موجودة في منزلهم بسبب الحرب والحصار فتركته أمه في المنزل خوفاً عليه وخرجت مع أخوته علّهم يقترضون بضع حبات من الطماطم وبضع أرغفة من الخبز وقليل من الزيت. خرجت الأم لأن والد يوسف كان ومنذ أيام لا يستطيع العودة إلى منزله وتأمين احتياجات أسرته لأنه لا يستطيع ترك عمله فالألاف من الجرحى ينتظرون علاجهم في أروقة المستشفيات، ووالد يوسف البطل آثر البقاء في مكان عمله والاهتمام بالجرحى من أبناء شعبه على حاجة أسرته له.

عادت أم يوسف ومعها الطعام لكنها لم تجد المنزل، فقد دمر طيران الاحتلال المنزل على رأس يوسف الذي شاء القدر أن يذهب إلى المستشفى الذي يعمل به والده . لكن هذه المرة ليس كزميل مهنة لوالده ،بل كشهيد .وها هي أمه تحضنه وتقبله وتبكي لكنها لا تفعل ذلك فرحاً لحصول ابنها على الشهادة الثانوية بل إنها تبكي حزناً وقهراً لأنه حصل على شهادة في سبيل الوطن، الاحتلال لم يقتل يوسف فقط بل قتل معه حلمه وحلم والديه .

هناك في غزة وفلسطين آلاف من الأطفال مثل يوسف كان لهم أحلام وطموحات وآمال. فكم من الأحلام قتلت مع أصحابها في غزة، هم ليسوا أرقاماً هم بشر مثلنا كان لهم أحلام ولكن الاحتلال اغتالهم واغتال أحلامهم. صبراً آل غزة فإن موعدكم الجنة...

الطفل على محمد شكوكانى

صف سادس ابتدائي قارئ لأكثر من 500 كتاب متنوع - في مجالات الثقافة والادب والقصة والرواية والشعر ومختلف الكتب التاريخية والدينية والفلسفة والاقتصاد وكافة العلوم

العدد 5620 - الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 م الموافق لـ6 جمادى الأولى 1447 هـ
https://elayemnews.dz - @elayemnews
الأيام NEW

كيف أنقذ القلم الرصاص حياة الآلاف في الحرب العالمية الثانية؟

أنور خيري

خلال الحرب العالمية الثانية، تحوّل قلم الرصاص من مجرد أداة كتابة عادية، إلى عنصر إنقاذ خفي ساهم في حماية أرواح آلاف الجنود والطيارين. فداخل هيكله البسيط خُبئت خرائط دقيقة لمناطق العدو وأدوات صغيرة تساعد على الهروب، ضمن عمليات سرية أشرفت عليها وحدة المخابرات البريطانية MI9، فيما استُخدم الجرافيت المكوّن الأساسي له في صناعة مكونات حساسة للطائرات والرادارات والعوازل الحرارية. وبذلك، تجاوز القلم الرصاص دوره التقليدي ليصبح جزءا من منظومة الحرب والتكنولوجيا، رمزا لصِلة غير متوقعة بين المعرفة والبقاء.

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كانت الجيوش تبحث عن كل عنصر يمكن أن يمنحها تفوقًا تكنولوجيا أو ميدانيا، حتى لو بدا بسيطا في الظاهر. من بين تلك المواد برز الجرافيت، المكوّن الرئيسي في القلم الرصاص، والذي لم يكن يُنظر إليه سابقا إلا كمادة للكتابة أو التزليق الصناعي. لكنّ خصائصه الفيزيائية الفريدة — قدرته على تحمّل درجات الحرارة العالية، وموصليته الممتازة للكهرباء، ومقاومته للتآكل — جعلت منه مادة لا غنى عنها في الصناعات العسكرية، خاصة في مجالات الطيران والاتصالات. فقد كان الجرافيت قادرًا على أداء أدوار لا تستطيع المعادن الأخرى القيام بها دون أن تذوب أو تتشوه تحت الضغط الشديد.

في مصانع السلاح ومحركات الطائرات، استخدم المهندسون الجرافيت في عزل المكونات الكهربائية الدقيقة، وحماية الأسلاك من التلف الناتج عن الحرارة أو الرطوبة أو الاهتزازات العنيفة. كما دخل في تركيب الفرش الكربونية للمحركات، وهي قطع صغيرة مسؤولة عن نقل التيار الكهربائي بين الأجزاء الدوّارة والثابتة. هذه التفاصيل التقنية، رغم بساطتها، كانت تعني حياة أو موتًا بالنسبة للطيارين الذين يقودون طائراتهم في ظروف مناخية قاسية أو أثناء المعارك الجوية الطويلة. فكل عطل كهربائي كان يمكن أن يؤدي إلى سقوط الطائرة، ومن هنا اكتسب الجرافيت أهميته كـ»درع غير مرئي» يحمي الأرواح من الانفجار أو العطب المفاجئ.

ولم يتوقف استخدام الجرافيت عند هذا الحد، إذ لعب دورًا محوريًا في صناعة الرادارات وأنظمة الاتصال اللاسلكي، حيث استُخدم كمادة عازلة ومثبتة للموجات الكهرومغناطيسية. هذه التقنية سمحت للجيوش برصد تحركات العدو ليلاً وفي الطقس العاصف، ما غيّر قواعد الحرب الجوية والبحرية. فالمعركة لم تعد تُحسم فقط بالقوة النارية، بل أيضًا بدقة الرصد والاستباق. ولولا ثبات الجرافيت ومقاومته العالية، لما استطاعت هذه الأجهزة أن تعمل بفعالية في ساحات القتال.

وفي الجانب الصناعي، أصبح الجرافيت مادة نادرة ذات قيمة استراتيجية. فقد فرضت الحكومات، وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة، قيودًا صارمة على تصديره، واعتبرته مادة حربية محظور تداولها إلا بتصريح خاص. أما ألمانيا، التي كانت تفتقر إلى رواسب الجرافيت الطبيعية، فقد سعت لتطوير بدائل صناعية باستخدام الكربون المعالج كيميائيًا. هذا «السباق على الجرافيت» كان جزءًا من حرب الموارد التي شكّلت الخلفية الخفية للصراع العالمي، حيث أدركت كل قوة عظمى أن النصر لا يعتمد فقط على الرجال والسلاح، بل على المواد الدقيقة التي تُمكّن من صنع السلاح وتشغيله.

ومع نهاية الحرب، ظهر جليًا أن القلم الرصاص لم يكن مجرد أداة للكتابة، بل انعكاسًا لثورة علمية وصناعية شاركت في حماية الأرواح وتحسين كفاءة الجيوش. فالجرافيت، الذي يخطّ به الإنسان أفكاره على الورق، كان في الوقت ذاته يُخطّ سطورًا خفية في تاريخ التكنولوجيا العسكرية. وهكذا، وُلدت من داخل أداة بسيطة قصة علمية تُظهر كيف يمكن لمادة صغيرة أن تغيّر موازين القوة في العالم.

عمليات سرّية تحت غلاف خشبي

لكنّ أهمية القلم الرصاص في زمن الحرب لم تتوقف عند مكوّنه الصناعي، بل امتدت إلى دوره في العمليات السرّية التي كانت تدار خلف خطوط العدو. فبينما كان الجرافيت يُستخدم في مصانع الطائرات، كان القلم نفسه أداةً في يد المخابرات البريطانية لخداع الألمان وحماية الجنود الأسرى. إذ أدركت وحدة MI9، المتخصصة في مساعدة الطيارين على الهروب من الأسر، أن أفضل وسيلة لتمرير أدوات النجاة هي إخفاؤها داخل أشياء مألوفة لا تُثير الشك، وكان القلم الرصاص الخيار الأمثل لذلك.

داخل هذه الأقلام البسيطة، تمكّن مهندسو الوحدة من إخفاء خرائط حريرية صغيرة تُطوى بعناية وتُظهر بدقة طرق الهروب الآمنة، ومسالك الغابات، ونقاط التقاء قوات الحلفاء. كانت هذه الخرائط تُطبع على نسيج مقاوم للماء لا يصدر صوتًا عند طيّه، ما جعلها مثالية للاستخدام في الميدان. وعند الحاجة، يكفي للطيار أن يسحب القطعة المعدنية الصغيرة في مؤخرة القلم لتخرج منها الخريطة، التي قد تعني الفارق بين النجاة والأسر أو الموت.

إلى جانب الخرائط، خُبئت داخل بعض الأقلام إبر صغيرة، وبوصلات دقيقة، وقطع نقدية من الذهب أو الفضة يمكن استعمالها في الرشوة أو المبادلة أثناء الهروب. كان كل قلم يُصمَّم وفق منطقة العمليات: في أوروبا الشرقية تُرسم مسارات الغابات، وفي فرنسا تُحدد طرق المقاومة السرية، وفي شمال إفريقيا تُضاف نقاط التزود بالماء. لقد تحولت الأدوات المكتبية إلى أدوات استخباراتية، تُمرَّر عبر البريد أو مع الإمدادات الإنسانية للأسرى دون أن يلاحظها أحد.

المخابرات الألمانية اكتشفت بعض هذه الأقلام لاحقًا، لكنها كانت متأخرة في أغلب الحالات، بعدما تمكن العديد من الطيارين البريطانيين من العودة سالمين بفضل تلك الخرائط الصغيرة. أحد التقارير البريطانية بعد الحرب أشار إلى أن مئات الأرواح تم إنقاذها بفضل «أدوات يومية صُنعت بعقل استخباراتي». حتى أن بعض الطيارين احتفظوا بأقلامهم بعد التحرير كتذكار يرمز إلى الذكاء والصبر أكثر مما يرمز إلى الحظ.

وهكذا، من أداة تكتب الأوامر العسكرية إلى أداة تُخفي سرّ النجاة، أصبح القلم الرصاص شاهدًا على أحد أكثر فصول الحرب دهاءً وإنسانية في آن واحد. لقد جمع بين البساطة والعبقرية، وبين المظهر العادي والمهمة المعقدة، ليُثبت أن الحرب لا تُحسم فقط بالدبابات والطائرات، بل أحيانًا بخط رفيع من الجرافيت داخل قطعة خشب.

ذكاء الحرب... من مختبرات MI9 إلى جيوب الجنود

لم تقتصر مهمة وحدة MI9 على ابتكار أدوات الهروب فحسب، بل شملت منظومة كاملة من التصميم والتجريب والتوزيع الميداني. فالفكرة لم تكن مجرد إخفاء خريطة داخل غلاف خشبي، بل تصميم منتج عملي يتحمل ظروف القصف والسقوط والبلل، ويسهل استخدامه من قبل شخص في حالة صدمة أو إصابة. لذلك دخل مهندسون، مطابع متخصّصة، وحرفيون في سلسلة واحدة للعمل مع ضباط الاستخبارات لاختبار نماذج عدة قبل اعتمادها للتصنيع بكميات كبيرة. هذه التجارب الميدانية أكسبت الأقلام المتخفية مستوى عالٍ من الموثوقية، وجعلتها أداة قابلة للاعتماد في مواقف الحياة أو الموت.

ثم جاءت مرحلة التصنيع الشامل والتوزيع التكتيكي. اعتمدت MI9 على شركات صغيرة وورشات خاصة قادرة على إنتاج نسخ دقيقة من الأدوات المطلوبة دون لفت الأنظار، كما استعملت قنوات توزيع مدنية وعسكرية لإدخال هذه الأدوات إلى جيوب الجنود والطيارين. في بعض الحالات، كانت تُرسل الأقلام داخل طرود تبدو كمساعدات إنسانية أو أدوات مكتبية عادية مرفقة برسائل إلى الأسرى المحتجزين في معسكرات العدو، ما ساهم في تجاوز الحواجز البيروقراطية والرقابية. هذه السلسلة اللوجستية الدقيقة ضمنت وصول الأدوات إلى اليد الصحيحة في الوقت الصحيح، وهو ما جعل الفرق الاستخباراتية تراقب الإمدادات وتقيّم فعاليتها باستمرار.

التدريب والتعليم شكّلا بدوره جزءًا لا يقل أهمية: لم يُعطَ جندي أو طيّار القلم وحسب، بل تُلقّن لهم تعليمات سرية حول كيفية استخراج الخريطة واستخدام الأدوات المخبأة بسرعة وأمان. في كثير من الأحيان، كانت هناك إشارات رمزية بسيطة على أغلفة الأدوات تدل على مكان الإخفاء وطريقة الفتح، وذلك لتقليل احتمالات التلف أو التعطّل أثناء الظروف القاسية. كما وُضعت بروتوكولات للتصرف بعد السقوط خلف خطوط العدو، تشمل استخدام الخريطة، التواصل مع الشبكات المقاومة المحلية، والتوجّه إلى نقاط التجمع المتفق عليها مع وحدات الإنقاذ.

لم يغب دور التغذية الراجعة الميدانية: بعد كل عملية إنقاذ ناجحة أو فاشلة، كان ضباط MI9 يجمعون الدروس من الشهادات والتقارير ليعدّلوا التصميمات ويطوّروا المواد والطباعة. هذا المنهج التكراري رفع من فعالية الأدوات مع الوقت، وخفّض من نسبة الأعطال أو الأخطاء البشرية أثناء الاستخدام. النتيجة كانت أدوات أكثر بساطة ولكنها أكثر موثوقية، تحسّنت قدرة الطيارين والجنود على النجاة بفضل تصميم مبني على واقع الميدان وليس على الفرضيات النظرية فحسب.

مع انكفاء الحرب ورفع مستوى السرية عن ملفات MI9 تباعًا، انكشفت تفاصيل كثيرة أظهرت كيف أن العقل الاستخباراتي، بالتعاون مع المهندسين والمصنّعين، حوّل أفكارًا بسيطة إلى سبل نجاة ملموسة. انطباع ما جرى يبقى واضحًا: الحرب لم تكن فقط معركة أسلحة كبيرة، بل شبكة من حلول صغيرة مدروسة صُمِّمت لتجعل حياة الإنسان ممكنة وسط الخراب. وهنا يبرز المنطق الذي قاتل به الذكاء البريطاني: لا شيء صغير جدًا عندما يتعلق الأمر بإنقاذ الروح.

صناعة الجرافيت بين الاقتصاد والحرب

ومع اتساع رقعة المعارك، انتقلت قصة القلم الرصاص من المختبرات السرّية إلى الأسواق والمناجم، حيث أصبحت مادة الجرافيت نفسها محور سباق عالمي. فمع كل طائرة تُصنع، وكل محرك يُجهّز، كان الطلب على الجرافيت يزداد بوتيرة غير مسبوقة، ليصبح واحدًا من الموارد الصناعية الحيوية إلى جانب الفولاذ والنحاس والألمنيوم. هذا التحوّل جعل من القلم البسيط جزءًا من اقتصاد الحرب، وأعاد رسم خريطة الإمدادات بين الدول المنتجة والمستهلكة.

كانت إنجلترا من أوائل الدول التي أدركت أهمية الجرافيت الإستراتيجية منذ القرن السادس عشر، بعد اكتشاف منجم "بورودیل" الشهير في منطقة كمبريا شمال البلاد، والذي اعتُبر لفترة طويلة المصدر الوحيد في العالم للجرافيت النقي. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، استُعيد الاهتمام بهذا المورد القديم، إذ أعادت الحكومة البريطانية تنظيم عمليات استخراجه وحمايته بوصفه موردًا استراتيجيًا ممنوع التصدير. أما الولايات المتحدة فاعتمدت على مناجمها في ألاسكا والمكسيك، في حين لجأت ألمانيا النازية، التي افتقرت إلى الموارد الطبيعية، إلى تطوير الجرافيت الصناعي من الفحم الحجري عبر عمليات معقدة في الضغط والحرارة. هذا السباق لم يكن علميًا فحسب، بل اقتصاديًا واستراتيجيًا أيضًا.

بدأت تظهر بوادر "حرب خفية على الجرافيت"، إذ سعت كل قوة كبرى إلى تأمين احتياطاتها ومنع تسربها إلى العدو. فالمادة التي تُستخدم في القلم الرصاص كانت في الوقت نفسه تدخل في إنتاج المكونات الحرارية للطائرات، وفي بعض التطبيقات النووية الأولى، وهو ما جعلها محط اهتمام الأجهزة العسكرية والاستخباراتية معًا. وتشير وثائق بريطانية إلى أن تهريب الجرافيت خلال سنوات الحرب كان يُعامل كجريمة خيانة عظمى، تمامًا مثل تهريب الأسرار العسكرية، لما يمثله من خطر على الأمن القومي.

اقتصاديًا، أدى هذا الطلب المتزايد إلى طفرة في أسعار الجرافيت الخام، وظهور شركات متخصصة في استخراجه ومعالجته لحساب الجيوش، ما ولّد ما يُعرف في الوثائق البريطانية بـ»اقتصاد المواد النادرة». وتحوّل الإنتاج المدني من الأقلام والأدوات المدرسية إلى إنتاج حربي موجَّه، فأغلقت بعض المصانع أبوابها أمام الأسواق التقليدية لتتفرغ لتلبية عقود الدفاع. حتى الشركات الألمانية الشهيرة في صناعة الأقلام مثل "فابر كاستل" و"شتايدلر" وجدت نفسها مجبرة على تكييف خطوط إنتاجها لخدمة متطلبات الحرب.

ومع اقتراب نهاية الصراع، بدأت الدول تفكر في ما بعد الحرب، إذ ظهرت تساؤلات حول كيفية إعادة توجيه هذه الصناعة الحيوية نحو الاستخدام المدني. لقد ساهمت الحرب في تطوير طرق استخلاص ومعالجة الجرافيت، ما جعل إنتاجه أرخص وأكثر نقاءً، وهي ميزة ستنعكس لاحقًا على الصناعات المدنية والإلكترونية. وهكذا، شكّلت الحرب العالمية الثانية مرحلة انتقالية حولت الجرافيت من مادة هامشية إلى ركيزة أساسية في الاقتصاد الصناعي الحديث، لتبقى حكاية القلم الرصاص شاهدًا على تداخل الاقتصاد والعلم والسياسة في لحظة واحدة من التاريخ.

من خنادق القتال إلى مقاعد الدراسة

بعد أن وضعت الحرب أوزارها سنة 1945، كان العالم بحاجة إلى ما هو أكثر من إعادة بناء المدن والمصانع، كان بحاجة إلى رموز جديدة للحياة. وهنا، عاد القلم الرصاص — الذي خدم في الظل أثناء الحرب — ليؤدي دوره الطبيعي كأداة للعلم والمعرفة. ففي الوقت الذي كانت مصانع السلاح تتحول إلى مصانع للقرطاسية، تحوّلت المادة نفسها التي صُنعت منها أدوات النجاة إلى وسيلة لإعادة إعمار الإنسان بالفكر والتعليم.

استفادت الصناعة المدنية من التطور التكنولوجي الذي أفرزته الحرب في مجال معالجة الجرافيت والأخشاب والمطاط، فظهرت أقلام أكثر جودة ودوامًا وأقل كلفة. ومع ارتفاع نسبة التعليم في أوروبا والولايات المتحدة، تزايد الطلب على القلم الرصاص ليصبح أحد أكثر الأدوات انتشارًا في القرن العشرين. كان رمزه بسيطًا لكنه عميق: أداة يمكن لأي طفل أن يحملها ليتعلم، بعدما كانت في زمن قريب أداة لإنقاذ الجندي من الموت. وهكذا، تحوّل القلم من أداة حرب غير معلنة إلى أداة سلام معلَنة، تكتب بدلًا من أن تخفي.

في البلدان النامية، ساهم انتشار التعليم بعد الحرب في جعل القلم الرصاص رمزًا للديمقراطية المعرفية، حيث أصبح متاحًا للجميع دون تمييز طبقي. ومن المفارقات أن بعض الدول التي عانت من ويلات الحرب — مثل اليابان وألمانيا — أعادت بناء أنظمتها التعليمية والصناعية باستخدام نفس المواد التي استُخدمت في الحرب، وفي مقدمتها الجرافيت، ما جعل من القلم أحد أدوات "النهضة الصامتة" التي نقلت تلك المجتمعات من الهدم إلى التنمية.

كما برز دور الشركات العالمية التي أسهمت في تحويل تكنولوجيا الحرب إلى صناعة تعليمية. فشركات مثل "فابر كاستل" و"إيغل" و"ديكسون" أعادت تشغيل خطوط إنتاجها لتلبية الطلب الهائل على الأقلام في المدارس والجامعات والمكاتب. ومع ظهور التصميمات الحديثة — من القلم السداسي إلى القلم الممحو — ارتبط القلم الرصاص بصورة المدرسة الحديثة والطالب العصري. لم يعد أداة مادية فحسب، بل جزءًا من هوية جيلٍ جديدٍ يؤمن بأن البناء الحقيقي يبدأ من الكلمة لا من الرصاصة.

وفي الجزائر والعالم العربي، أصبح القلم الرصاص بعد الاستقلال رمزًا للوعي الجديد، ووسيلة لتعميم التعليم ومحو الأمية. الجيل الذي وُلد من رماد الحرب استخدم نفس الأداة التي ساعدت على إنقاذ الأرواح، ولكن هذه المرة لإنقاذ العقول من الجهل. وهكذا، استمر القلم الرصاص في أداء رسالته، من ميادين المعارك إلى قاعات الدرس، ليبرهن أن أعظم الانتصارات لا تتحقق في الحروب، بل في الصفوف المدرسية.

أداة صغيرة... ودلالة كبيرة

من بين كل ما خلّفته الحرب العالمية الثانية من رموز وأدوات، ظلّ القلم الرصاص يحمل دلالة استثنائية تتجاوز وظيفته المادية. فهو مثال على كيف يمكن لاختراع بسيط، لا يتجاوز طوله بضع سنتيمترات، أن يترك أثرًا عميقًا في تاريخ الإنسانية. في زمنٍ هيمنت فيه المدافع والطائرات على المشهد، أثبت القلم الرصاص أن الذكاء والتصميم يمكن أن يكونا سلاحًا أكثر فعالية من القوة المدمّرة، وأن بعض الانتصارات تتحقق بصمت، بخطٍ من الجرافيت لا بصوت الانفجار.

لقد جمع القلم بين النقيضين: الدمار والبناء، الحرب والتعليم. ففي الوقت الذي استُخدم فيه لإنقاذ الأرواح خلف خطوط العدو، أصبح بعد سنوات وسيلة لتربية أجيال جديدة تتعلم كتابة أولى كلماتها. هذا التحوّل الرمزي جعل منه شاهدًا على قدرة الإنسان على تحويل أدوات البقاء إلى أدوات حياة. فالقلم الذي خدم في العمليات السرّية لمخابرات MI9 هو ذاته الذي صار يُستخدم في المدارس لتعليم الحروف والأرقام، وكأن التاريخ أراد أن يقول إن البقاء الحقيقي ليس لمن ينجو من الحرب، بل لمن يكتب بعدها.

كما تحوّل القلم الرصاص إلى رمز ثقافي عالمي، يجسد التواضع والفعالية في آن واحد. فبينما تمثل الأقلام الفاخرة رفاهية النخبة، ظل القلم الرصاص متاحًا للجميع، يخطئ ويصحح ويمنح فرصة ثانية كما يمنحها الإنسان لنفسه. حتى شكله البسيط، القابل للمحو، يختصر فلسفة الوجود الإنساني: لا شيء نهائي، وكل خط قابل للتعديل. لهذا السبب أصبح القلم رمزًا في شعارات مدارس ومنظمات تعليمية حول العالم، ودخل حتى في الأعمال الفنية والأدبية كإشارة إلى الإبداع المتواضع الذي يصنع الفرق.

اقتصاديًا وثقافيًا، تجاوز القلم الرصاص وظيفته إلى أن صار منتجًا إنسانيًا بامتياز، يعبر عن وحدة التجربة البشرية في كل مكان. فاليد التي أمسكت به لتدوين إحداثيات هروب في أوروبا، هي نفسها التي أمسكت به بعد سنوات لتعليم طفل عربي أو إفريقي كيفية كتابة اسمه. في الحالتين، كان الهدف واحدًا: النجاة، الأولى من الموت، والثانية من الجهل. وهنا تكمن دلالته الكبرى — أنه مهما اختلف الزمان والمكان، يظل القلم الرصاص شاهدًا على إرادة الإنسان في البقاء والتطور.

وفي النهاية، تبقى قصة القلم الرصاص تذكيرًا بأن التاريخ لا يُكتب دائمًا بالمدافع أو في القصور، بل أحيانًا في أدوات صغيرة تغيّر العالم دون ضجيج. لقد كان القلم الرصاص — منذ أن وُضع أول خط على الورق وحتى اليوم — رمزًا لصراع الإنسان من أجل الحياة والمعرفة، أداة صامتة صنعت فارقًا في الحروب، وواصلت بعدها كتابة فصول السلام.

منذ 24 عاما
تأسست عام 2000 (أسبوعية)
وتحوّلت إلى يومية عام 2005

الأيام NEW

العدد 5620 - الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 م الموافق لـ6 جمادى الأولى 1447 هـ

مواقيت الصلاة

	الفجر	الظهر	العصر	المغرب	العشاء
الجزائر	5:41	12:32	15:31	17:58	19:18
وهران	5:56	12:47	15:49	18:16	19:34
قسنطينة	5:27	12:18	15:18	17:45	19:05
الطارف	5:20	12:11	15:10	17:37	18:57

درجات الحرارة

الجزائر	عنابة	سطيف	بسكرة	وهران
23 °	23 °	21 °	26 °	27 °

https://elayemnews.dz @elayemnews

وزير الاتصال زهير بوعمامة:

"الصحافة الجزائرية مدرسة للنضال الفكري والسياسي"

أشاد وزير الاتصال، زهير بوعمامة، الاثنين، بالدور الريادي الذي اضطلعت به الصحافة الجزائرية قبل وأثناء ثورة التحرير المجيدة، معتبراً إياها "مدرسة للنضال الفكري والسياسي" أسهمت في بناء الوعي الوطني وتمهيد الطريق لاندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954.

وصال شنيخر

وأكد الوزير، خلال مشاركته ممثلاً للوزير الأول في اليوم الدراسي الموسوم بـ "الإعلام والاتصال: من خدمة الثورة التحريرية إلى التحديات الراهنة"، أن الصحافة الوطنية أدّت دوراً محورياً في تعبئة الشعب الجزائري وتوعيته بضرورة التحرر من الاستعمار، ومساندة الثورة في مختلف مراحلها.

وأضاف بوعمامة أن الإعلام الثوري الجزائري ساهم في نقل صوت الثورة إلى العالم، وكشف جرائم الاستعمار الفرنسي رغم القيود والحصار المفروضين آنذاك، ما جعل منه سلاحاً فعالاً في المعركة التحريرية.

كما تطرق الوزير إلى الدور الذي واصل الإعلام الوطني أداءه بعد الاستقلال في معركة البناء والتشييد، مبرزاً إسهامه في تعزيز وحدة الشعب وحماية مؤسسات الدولة، عبر مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر.

وشدد بوعمامة في ختام كلمته على أن الإعلام الجزائري مدعوّ اليوم لمواصلة رسالته، والمساهمة بفعالية في رفع التحديات الوطنية والإقليمية والدولية، مع الحفاظ على مكتسبات رؤية الجزائر الجديدة التي أرساها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون

حركة جزئية في سلك الولاة..

الرئيس تبون يعيد رسم خارطة التسيير المحلي

موسى سليماني

أجرى رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الاثنين، حركة جزئية في سلك الولاة والولاة المنتدبين، وفقا لأحكام المادة 92 من الدستور، وفق ما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية.

وأوضح البيان، أنه "تم بموجب هذه الحركة إنهاء مهام السيد مصطفى قريش، والي ولاية ميلة". كما تم تحويل السيدة والسادة الولاة في مناصبهم بالصفة ذاتها كما يلي:

تم تحويل فضيل دويفي من ولاية الأغواط إلى ولاية أدرار.

كما تم تحويل محمد بن مالك من ولاية باتنة إلى ولاية الأغواط. وانتقلت عقون حورية من ولاية قالمة إلى ولاية البويرة. أما شيباني سمير فقد تم تحويله من ولاية وهران إلى ولاية قالمة.

وتم تحويل علي مولاي من ولاية تيبازة إلى ولاية بني عباس.

كما انتقل عبد الكريم لعموري من ولاية البويرة إلى ولاية عنابة. وتم تحويل إبراهيم أوشان من ولاية البليدة إلى ولاية وهران. بينما تم تحويل فيصل عمروش من ولاية إن قزام إلى ولاية ميلة. وأخيرا، تم تحويل جمال حسحاس من ولاية بني عباس إلى ولاية البليدة.

أما بخصوص التعيينات الجديدة، فقد تم تعيين كل من:

نور الدين رفسة، الوالي المنتدب للدار البيضاء، واليا على ولاية إن قزام. أمين بن شاولية، الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية لسيدي أمحمد، واليا على ولاية تيبازة. بن أحمد رياض، الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية لبوسعادة بولاية المسيلة، واليا على ولاية باتنة. كما تم إنهاء مهام السيد محفوظ بوزرتيت، الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية للشراقة.

وفي إطار الحركة ذاتها، تم تعيين ولاة منتدبين جدد كما يلي:

عبد الفتاح بن قرقورة، الأمين العام لولاية سطيف، واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية للشراقة بالجزائر العاصمة. محرز معمري، الأمين العام لولاية قسنطينة، واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية للدار البيضاء بالجزائر العاصمة. زيدي عبد المالك، المفتش العام لولاية الجزائر، واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية لسيدي أمحمد بالجزائر العاصمة. زوقاري ناصر، الأمين العام لولاية بسكرة، واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية للقنطرة بولاية بسكرة. بوجزة جمال، الأمين العام لولاية بومرداس، واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية لبئر العاتر بولاية تبسة. عمراني عطال، الأمين العام لولاية إيليزي، واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية لبوسعادة بولاية المسيلة. بن بابا علي عبد الكريم، رئيس دائرة الغزوات، واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية للعريشة بولاية تلمسان. خلفاوي حميد، رئيس دائرة بودواو، واليا منتدبا للمقاطعة الإدارية لقصر البخاري بولاية المدية.

المديرية العامة للأمن الوطني تطلق المرحلة الثالثة من حملة التبرع بالدم

انطلقت، الاثنين، المرحلة الثالثة من الحملة الوطنية السنوية للتبرع بالدم في طبعتها التاسعة عشرة، التي تنظمها المديرية العامة للأمن الوطني بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للدم والاتحادية الجزائرية للمتبرعين بالدم، في مبادرة إنسانية ترسخ قيم التضامن والعطاء داخل المجتمع.

إيمان عبروس

أشرف على إعطاء إشارة الانطلاق مراقب الشرطة حبوش إيدير، مدير الصحة والنشاط الاجتماعي والأنشطة الرياضية بالمديرية العامة للأمن الوطني، بحضور توافديت حورية، المديرة العامة للوكالة الوطنية للدم، وسايح عبد المالك، رئيس الاتحادية الجزائرية للمتبرعين بالدم.

وفي تصريح صحفي، أوضح محافظ الشرطة مشدال شكر الله، رئيس مكتب الخبرات الطبية بالنيابة، أن هذه المبادرة تندرج ضمن مواصلة الحملة السنوية للتبرع بالدم التي دأبت المديرية على تنظيمها، تزامنا مع اليوم الوطني للمتبرعين بالدم الموافق لـ 25 أكتوبر من كل سنة.

وأضاف المتحدث أن الحملة، التي تتواصل إلى غاية 29 أكتوبر الجاري، تهدف إلى تعزيز قيم التضامن الإنساني والتقارب بين الأمن والمواطن، مشيرًا إلى أن المديرية العامة للأمن الوطني سخرت كافة الإمكانيات البشرية والمادية من طواقم طبية وشبه طبية وسيارات إسعاف، لضمان إنجاح العملية وفق معايير السلامة والصحة المعمول بها.

و من جهتها، ثمنت توافديت حورية، المديرة العامة للوكالة الوطنية للدم، هذه المبادرة الإنسانية التي تعكس الالتزام الدائم لجهاز الأمن الوطني في المساهمة بإنقاذ الأرواح وتزويد مراكز حقن الدم بالمخزون اللازم.

أما رئيس الاتحادية الجزائرية للمتبرعين بالدم، سايح عبد المالك، فقد أشاد بالدور الفعال الذي يلعبه الأمن الوطني في دعم حملات التبرع بالدم، مؤكدا أن هذه الشراكة تعزز ثقافة العمل الإنساني وتكرس قيم التكافل الاجتماعي.

و يذكر أن المديرية العامة للأمن الوطني تنظم هذه الحملة عبر ثلاث مراحل سنوية حيث كانت لأولى في مارس بمناسبة اليوم المغاربي للمتبرعين بالدم،الثانية في جوان تزامنا مع اليوم العالمي للتبرع بالدم، والثالثة في أكتوبر بمناسبة اليوم الوطني للمتبرعين بالدم.

وتُعد هذه المبادرة مثالا على التكامل بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في ترسيخ ثقافة التبرع بالدم كواجب وطني وإنساني.

في ذكرى استرجاع السيادة على الإذاعة والتلفزيون.. بوغالي:

"الإعلام الوطني حارس الذاكرة وصائن السيادة"

عمر سرحان

أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني، إبراهيم بوغالي، الاثنين بالجزائر العاصمة، أن الإعلام الوطني يلعب دورا محوريا في تعزيز التلاحم والوعي المجتمعي والدفاع عن صورة الجزائر، باعتباره "حاضنا للذاكرة وصائنا للسيادة والهوية".

وخلال ندوة نظمها المجلس بمناسبة الذكرى الـ71 لاندلاع ثورة التحرير المجيدة واسترجاع السيادة الوطنية على الإذاعة والتلفزيون يوم 28 أكتوبر 1962، بعنوان "الإعلام والاتصال.. من خدمة الثورة إلى التحديات الراهنة"، شدد بوغالي على أن الإعلام الجزائري كان ولا يزال "درعًا للثورة" و"جسرًا للتلاحم الوطني"، مشيرًا إلى أنه اليوم مطالب بأن يكون صوتًا للوعي الوطني وواجهةً للدفاع عن إنجازات الجزائر في الداخل والخارج.

وأوضح رئيس المجلس أن الإعلام الوطني "حافظ للذاكرة الجماعية للشعب الجزائري" وناقلٌ لتراثه التاريخي للأجيال المتعاقبة، مؤكدًا أن الكلمة في زمن الثورة "لم تكن مجرد خبر، بل كانت نداءً للوطن وصدى للبطولة ورسالة للأمل"، حيث مثّل الإعلام آنذاك سلاحًا من أسلحة المعركة إلى جانب البندقية، نقل صوت الجزائر المكافحة إلى العالم وفضح جرائم الاستعمار، ووحد صفوف الشعب حول هدف التحرير.

وأضاف بوغالي أن الإعلام الجزائري، بعد استعادة السيادة الوطنية، واصل أداء رسالته الوطنية، فتحوّل إلى منبر للبناء والتشييد، يواكب مسارات النهضة الوطنية، ويساهم في ترسيخ الهوية والدفاع عن قيم الأمة وثوابتها. وأكد أن التحديات الراهنة في مجال الإعلام والاتصال تفرض اليوم "مزيدًا من الوعي والمسؤولية"، خصوصًا في ظل ثورة الاتصال الرقمي وتعدد المنصات وتدفق المعلومات، داعيًا إلى بناء إعلام وطني "محترف وموضوعي، متمسك بثوابته، يوازن بين الحرية والمسؤولية، وينتصر للصدق والمصداقية في زمن السرعة"، من أجل تحصين الرأي العام الوطني ضد الحملات المغرضة والمضللة.

كما جدد بوغالي التأكيد على أن الجزائر تظل منبرًا حرًا لنصرة القضايا العادلة في العالم، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، وفاءً لمبادئ ثورتها التحريرية وصونًا لوديعة الشهداء. وأوضح أن الجزائر سخرت إعلامها لخدمة القضايا الإنسانية ومناصرة المستضعفين، وستواصل الدفاع عن قيم الحرية والكرامة التي نادت بها ثورة نوفمبر.

وفي حديثه عن التحديات الأمنية المرتبطة بعصر المعلومات، أشار بوغالي إلى أن المتغيرات المتسارعة في العالم جعلت من الإعلام في صدارة التحديات، باعتباره جزءًا من منظومة الأمن الوطني، مؤكدًا أن الجزائر، بفضل وعي شعبها ومؤسساتها وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، تمكنت من ترسيخ أمنها والدخول في عصر تكنولوجيات الإعلام والتحكم في الأمن السيبراني.

وختم رئيس المجلس الشعبي الوطني كلمته بالتأكيد على أن ذكرى أول نوفمبر هي تتويج للمقاومة ونقطة تحول في مسار النضال الوطني، مشيرًا إلى أن استرجاع السيادة الوطنية على الإذاعة والتلفزيون في 28 أكتوبر 1962 شكل "محطة خالدة في تاريخ الإعلام الجزائري"، لأنها جسدت معاني الاستقلال الحقيقي والاعتماد على الذات في بناء إعلام وطني حر ومسؤول.